

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

تطوير القطاع الصناعي في الجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: إقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

د. يونس بوعصيدة رضا

إعداد الطالبة:

زرزور مريم

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. بونغازي فريدة	رئيسا	أستاذ محاضراً	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. يونس بوعصيدة رضا	مقرراً	أستاذ محاضراً	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.سلامة محقيلة	مناقشا	أستاذ مساعداً	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الآية القرآنية

قال الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأَ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

سورة العلق-الآيات من 01 إلى 05.

شكر وتقدير

" الحمد لله والشكر لله أولا وأبدا "

ومن منطلق من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

يونس بوعصيدة رضا ونشكره على مجهوداته وتوجيهاته، كما أشكر جميع الأساتذة الذين ساعدوني ولو بكلمة تشجيع، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، و لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة وموظفي و عمال كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهداء

أحمد الله عزوجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل.
أهدي هذا العمل إلى أغلى الناس حفظهم الله
وأطال في عمريهما أبي وأمي اللذان سهرنا على
تربيتي ورافقاني في كل خطوة من خطوات حياتي.
إلى إخوتي وأخواتي الأعتاء فؤاء، نوال، حسن،
حسين وزوجة أخي سهيلة وإلى الكتاكيت: هديل،
إسلام، محمد عبد الرحمان، يعقوب و إبراهيم
الخليل...

وإلى كل الأصدقاء والعائلة وإلى كل من قدم لي يد
المساعدة من قريب أو من بعيد.

مريم

الصفحة	المحتوى
I	الآية القرآنية
II	شكر
III	إهداء
V	الفهرس
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الجداول
أ-د	مقدمة عامة
02	الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الصناعي.
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة.
03	المطلب الأول: مفهوم الصناعة.
06	المطلب الثاني: مشاكل الإستثمار في القطاع الصناعي و عوامل نجاحه.
09	المطلب الثالث: دور الصناعة في التنمية الإقتصادية.
11	المبحث الثاني: إستراتيجيات التصنيع.
11	المطلب الأول: إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات.
14	المطلب الثاني: إستراتيجية الصناعات الخفيفة و الثقيلة.
17	خلاصة الفصل
19	الفصل الثاني: التطور الصناعي و النشوء الإقتصادي.
19	تمهيد
20	المبحث الأول: إنفتاح الإقتصاديات الناشئة.
20	المطلب الأول: مفهوم الإقتصاديات الناشئة.
22	المطلب الثاني: مفهوم الإنفتاح الإقتصادي,
29	المطلب الثالث: الإنفتاح الإقتصادي في الدول الناشئة.
33	المبحث الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الإقتصاديات الناشئة.
33	المطلب الأول: تطوير القطاع الصناعي في دول جنوب شرق أسيا.

36	المطلب الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الصين.
38	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية.
38	المطلب الأول: تجربة اليابان.
44	المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية.
52	المطلب الثالث: تجربة تايوان.
58	خلاصة الفصل
60	الفصل الثالث: واقع و آفاق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.
60	تمهيد
61	المبحث الأول: الإستراتيجية التصنيعية في الجزائر.
61	المطلب الأول: التصنيع من خلال المخططات التنموية.
66	المطلب الثاني: التصنيع من خلال برامج التأهيل.
71	المطلب الثالث: التصنيع من خلال برنامج التعديل الهيكلي.
76	المبحث الثاني : واقع القطاع الصناعي في الجزائر.
76	المطلب الأول: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر
77	المطلب الثاني:تحديات وأداء القطاع الصناعي في الجزائر.
79	المبحث الثالث: واقع الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر.
79	المطلب الأول: الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر.
82	المطلب الثاني: أثر الشراكة الأوروجزائرية و الإنضمام المحتمل الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي.
89	المطلب الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.
91	خلاصة الفصل
93	خاتمة عامة
97	قائمة المراجع
	الملخص

1- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	علاقات التشابك و التداخل بين المجمعات الصناعية العملاقة Cheabols و الحكومة و المؤسسات المالية و التجارية في كوريا الجنوبية	48
02	درجة تشعب و تنوع الأنشطة الإقتصادية للمجمع العملاق عند نهاية السبعينات في كوريا الجنوبية	48

2- قائمة الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
40	الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي الياباني والأمريكي (1962-1853)	01
41	المكانة التي إحتلتها الشركات اليابانية بين شركات البلدان الثلاثة الأولى في العالم عام 1995	02
51	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية	03
54	أهم المنتجات الصناعية التحويلية و تطورها في تايوان	04
56	توزيع الإستثمارات الأجنبية في تايوان	05
56	توزيع الإستثمارات حسب الفروع الكبرى(1952-1985) في تايوان	06
62	مختلف برامج التأهيل في الجزائر	07
63	حصيلة الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) في الجزائر	08
64	المبالغ المرصودة خلال المخطط الخماسي الأول موزعة حسب القطاعات في الجزائر	09
65	توزيع الإستثمارات المنجزة خلال الفترة(1967-1989) في الجزائر	10
67	توزيع الإستثمارات المنجزة خلال الفترة(1967-1989) في الجزائر	11
72	معدل النمو الصناعي خلال الفترة (1887-1993) في الجزائر	12
73	التطور النسبي للإنتاج الصناعي في الفترة (1989-1998) في الجزائر	13
75	المؤسسات التي تمت خوصصتها خلال الفترة (1995-2003) عن طريق فتح رأس مالها في الجزائر	14
78	مجموعة المواد التي تصدرها الجزائر في قطاع المحروقات وخارجه في الجزائر	15
80	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة (1986-1991) في الجزائر	16
86	تطور القطاع الصناعي حسب النشاط ما بين 1999-2000 في الجزائر	17



يعتبر التصنيع أساسا قويا للقضاء على التخلف، فهو المحرك لعملية التنمية الإقتصادية لما يكتسبه من أهمية كبيرة، فهو معيار يتم على أساسه قياس مدى تطور بلد ما في القطاع الصناعي، ومن هذا المنطلق سعت الكثير من الإقتصاديات الناشئة إلى تطوير القطاع الصناعي ووضع مجموعة من الإستراتيجيات الصناعية من أجل زيادة معدل النمو الإقتصادي، وصولا إلى تحقيق التنمية الإقتصادية واللاحق بمصاف الدول الصناعية المتقدمة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت منذ إستقلالها إلى تطوير القطاع الصناعي وتحقيق تنمية إقتصادية من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية مع نهاية الستينات، و التي تجسدت في تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة بإعتماد التصنيع الثقيل، ولكن بسبب أزمة البترول سنة 1986 بدأت السياسة التنموية في التدهور وذلك راجع لكون الجزائر كانت تعتمد اعتمادا شبه كلي على العوائد النفطية، هذا ما أدى إلى تطبيق جملة من الإصلاحات الإقتصادية كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتأهيلها ولكنها باءت بالفشل هي الأخرى، من هنا كان من الضروري على الجزائر التخلي عن النهج الاشتراكي و التحول نحو إقتصاد السوق والسعي نحو الإفتتاح الإقتصادية من خلال التوجه الى المؤسسات النقدية الدولية وإتخاذ مجموعة من الاجراءات التي مست العديد من المجالات، وخاصة القطاع الصناعي من خلال تطبيق برامج التعديل الهيكلية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، من أجل تحسين وضعية المؤسسات الصناعية الجزائرية ونظرا لتوقيع الجزائر اتفاق مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية تحضيرا منها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل الإفتتاح الإقتصادي يجب عليها تطوير القطاع الصناعي وتحسين المنتجات الصناعية من أجل تحسين قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية سواء في السوق المحلية أو السوق الخارجية . ضمن هذا الإطار فإننا نسعى من خلال هذا البحث إلى فهم طبيعة العلاقة بين تطوير القطاع الصناعي والإفتتاح الإقتصادي وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

لماذا لم تتمكن الجزائر من تطوير القطاع الصناعي بالرغم من السياسات الصناعية التي وضعت من طرف السلطات العمومية منذ سنة 1990؟ وكيف يمكن تطوير القطاع الصناعي الجزائري في ظل الإفتتاح الإقتصادي ؟

وإنطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل كانت السياسات الصناعية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية كافية من أجل تطوير القطاع الصناعي؟

- هل أداء القطاع الصناعي يمكن الجزائر من المنافسة في الأسواق الخارجية؟

- ما تأثير الإنفتاح الإقتصادي على القطاع الصناعي في الجزائر؟

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لم تكن السياسات الصناعية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية كافية لتطوير القطاع الصناعي.

الفرضية الثانية: أداء القطاع الصناعي الجزائري لا يمكنها من القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

الفرضية الثالثة: للإنفتاح الإقتصادي آثار سلبية أكثر منها إيجابية على القطاع الصناعي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع: تتمثل الأسباب الدراسة في:

1- أسباب موضوعية:

- إرتباط الموضوع بمجال الدراسة .

- توضيح مدى أهمية تطوير القطاع الصناعي لمواجهة تحديات الإنفتاح الإقتصادي.

- إعتبار القطاع الصناعي هو محور التنمية الإقتصادية .

2- أسباب شخصية:

- القناعة الشخصية بأنه لا يمكن بناء إقتصاد قوي ومتقدم قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية إلا

إذا كان القطاع الصناعي متطور يساهم بقيمة مضافة عالية في الناتج الداخلي الخام.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على السياسات الصناعية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية من أجل تطوير القطاع الصناعي.

- التعرف على خصائص القطاع الصناعي في الجزائر.

- معرفة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.

- معرفة أثر الإنفتاح الإقتصادي على القطاع الصناعي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن القطاع الصناعي هو العنصر الأساسي من أجل الوصول لتحقيق

التنمية الإقتصادية و أن تطوير القطاع الصناعي في الجزائر أصبح من ضروري في ظل الإنفتاح الإقتصادي

الذي أدى إلى إنفتاح السوق الوطنية على الأسواق الأجنبية، لذلك فتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الوطنية

تعتبر من أولويات السياسات الصناعية الجزائرية.

منهج الدراسة:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة من أجل توضيح السياسات الصناعية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع الصناعي، وكذلك لإبراز خصائص هذا القطاع و أدائه وتحدياته في ظل الإنفتاح الإقتصادي.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد زوزي(2009-2010): مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وكانت بعنوان "تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية-"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، حيث كان هدف هذه الدراسة هو إبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية والفعالة للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالجزائر وخاصة القطاع الصناعي، وتوضيح أثر قوانين الإستثمار التي سنها المشرع الجزائري منذ الإستقلال على الوضعية الحالية للإقتصاد الوطني، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج المتمثلة في أن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط له في عملية التنمية وهو ما أرجعه الباحث إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الخاصة المنتجة مما جعله يركز إستثماراته في القطاعات ذات الربحية السريعة ولا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.

دراسة ريغي هشام(2014-2015): مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وكانت بعنوان "التحرير الإقتصادي وأسواق العمل-حالة القطاع الصناعي في الجزائر-"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة باجي مختار عنابه، حيث كان هدف هذه الدراسة بحث مختلف الجوانب المتعلقة بالتحرير الاقتصادي وكذلك التعرف على واقع القطاع الصناعي وتناول الإمكانيات المتاحة لهذا القطاع للنمو والتطور ودراسة إنعكاسات متطلبات التحرير الإقتصادي على سوق العمل في القطاع الصناعي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن ضعف الصادرات الصناعية يحد من توسيع سوق الشركات المنتجة وتركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كبيرة في قطاع المحروقات، في حين أن القطاع الصناعي التحويلي لم يستفد كثيرا من تلك الاستثمارات.

دراسة طيبة عبد العزيز(2011-2012): مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وكانت بعنوان "أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو الإقتصادي المستديم-دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، وقد كان هدف هذه الدراسة هو التعرف على واقع الإنفتاح الإقتصادي في دول شمال إفريقيا وأثره على نموها

الإقتصادي خلال الفترة 1990-2010، إضافة إلى ذلك البحث عن أفضل السبل لإنتفاح بلدان المنطقة على الإقتصاد العالمي بما يساهم في زيادة نموها الإقتصادي ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ان الإنتفاح الإقتصادي يمثل مصدر تمويلي يسمح بذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الإقتصاد الوطني ولقد أظهرت تجارب كل من الصين وكوريا إعتماها المتزايد على الإنتفاح الإقتصادي الذي أسهم بشكل كبير في تحقيق معدلات نمو إقتصادي أكثر استدامة، كذلك أن قطاع المحروقات هو القطاع القائد في الجزائر، بينما تتعدد القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام في الدول الأخرى.

تقسيمات الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وكل فصل مقسم إلى مجموعة من المباحث، حيث تناولنا في **الفصل الأول** المفاهيم النظرية المتعلقة بالقطاع الصناعي، حيث إحتوى على مبحثين، المبحث الأول جاء بعنوان مفاهيم أساسية حول الصناعة أما المبحث الثاني فكان عنوانه استراتيجيات التصنيع، في حين تطرقنا في **الفصل الثاني** إلى التطور الصناعي والنشوء الإقتصادي، وقد إحتوي على 3 مباحث رأينا أنها تخدم الموضوع، فالمبحث الأول عنوانه إنتفاح الإقتصاديات الناشئة، و المبحث الثاني تحدثنا فيه عن تطوير القطاع الصناعي في الإقتصاديات الناشئة و آخر مبحث تناولنا فيه تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية، وفي **الفصل الثالث** تحدثنا واقع و أفاق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر حيث احتوي على 3 مباحث، فالمبحث الأول عنوانه الإستراتيجية التصنيعية من خلال الخطط التنموية، و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر وأخيرا تحدثنا عن واقع الإنتفاح الإقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر الصناعة من بين الدعامات الأساسية لإحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية، حيث أنه بظهور الثورة الصناعية في بريطانيا و بعدها الدول الأخرى تطورت الصناعة بشكل سريع في جميع المجالات، وكانت لها أهمية كبيرة حيث ساهمت بتنويع الإنتاج الداخلي للدولة و زيادة الناتج الداخلي الخام وصولا إلى تحقيق تنمية إقتصادية، غير أنه هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها العديد من البلدان للإستثمار في القطاع الصناعي كضخامة رأس المال المستخدم في الصناعة و نقص المواد الأولية إلى غير ذلك من المشاكل التي تعيق تقدم الصناعة، ولكن يمكنها النجاح من خلال عدة عوامل مثل حجم الدولة و الموقع الجغرافي لها وغيرها من الميزات التي تمتلكها الدولة لضمان نجاحها في المجال الصناعي.

فرغم إختلاف الاستراتيجيات التصنيعية سواء المعتمدة على الصناعات الخفيفة أم الثقيلة أو القائمة على تشجيع الصادرات أم التي تحل محل الواردات، فالهدف واحد و هو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، وذلك ما سنتناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التصنيع.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة

نشأت الصناعة و تطورت من خلال الثورة الصناعية التي غيرت نظرة العالم من خلال الإهتمام أكثر بالمجال الصناعي نظرا لأهميته و الأدوار التي يقوم بها في جميع المجالات و بأنواعها المختلفة، ومن أجل التغلب على الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي يجب على كل دولة استغلال الفرص التي لديها إستغلالا أمثل لضمان نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة

تعتبر الصناعة من أهم حدث جاء به القرن الثامن عشر، حيث ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا، وأصبح الإهتمام أكثر بالتصنيع لما له من أهمية.

الفرع الأول: نشأة الصناعة

يقودنا البحث في تاريخ الصناعة إلى القرن الثامن عشر لما عرف به من إختراعات و إكتشافات، وكذلك ما إتفق على تسميته بالثورة الصناعية التي مرت بعدة مراحل و إرتبطت بفاة أوروبا، ولكن الأمم الأوروبية لم تعرف التصنيع في آن واحد، بل كان التطور متباين و بوتيرة مختلفة من دولة إلى أخرى، حيث عرفت بريطانيا بمهد الثورة الصناعية على الرغم من إختلاف المؤرخين في تاريخ بداية التطور الصناعي بهذا البلد بين سنة 1740 و السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، إلا أنها تعتبر سباقة في هذا الميدان و تأخر جزء من البلدان الأوروبية حتى 1914، فظهرت الصناعة في بريطانيا ثم فرنسا ثم بلجيكا ثم ألمانيا، التي تطورت فيها الصناعة بشكل سريع خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عمقت الفجوة بين أوروبا و باقي القارات مما أعطى لهذه القارة قوة إقتصادية أستغلت إستغلالا مثلا في التوسعات الأوروبية إتجاه مختلف مناطق العالم قصد السيطرة على المواد الأولية والثروات الطبيعية، أما باقي الدول الأوروبية فتطورت بها الصناعة بدرجات متفاوتة كالنمسا واسبانيا و البرتغال و ايطاليا و اليونان¹.

من جهة أخرى ظهرت الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية و تطورت فيها بشكل سريع وأصبحت منافسا قويا للدول الأوروبية، أما الإتحاد السوفياتي سابقا فقد خشي خطوات عملاقة في ميدان الصناعة سمحت له أن يحتل الصف الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية كثاني دولة صناعية في العالم مخلفا ورائه كلا من ألمانيا وبريطانيا على الرغم من أنه كان يعتبر البلد الأكثر تأخرا في ميدان الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد ظهرت الصناعة في روسيا في القرن التاسع عشر ولكن بوتيرة بطيئة².

¹ - عبد الكريم بن إعراب، مصادر تمويل الصناعة الجزائرية من 1967-1989، مذكرة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 1993، ص 03.

² - المرجع نفسه، ص 3، 4.

الفرع الثاني: تعريف الصناعة

لا يوجد تعريف موحد للصناعة، إذ أنها عرفت من قبل العديد من الإقتصاديين، وسوف نتعرض لأهمها كمايلي:

- عرف Fortman BDG الصناعة بأنها: "مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا"¹.

- عرف Chamberlin الصناعة بأنها: "مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، وان لم تكن متجانسة تجانسا تاما"².

- عرف Florence Sargant الصناعة بأنها: "مجموعة من المصانع التي تقوم في الغالب بإنتاج نوع معين من السلع إي يكون نشاطها الرئيسي إنتاج سلعة معينة"³.

تأخذ كلمة صناعة معنيين أساسيين بحسب هدف إستخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الإقتصادية في المجتمع من أجل تحويل مادة خام أو سلعة وسيطة إلى سلع أخرى نهائية، وهنا نميز الصناعة عن باقي النشاطات الإقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات من جهة أخرى يقصد بها وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع، وهنا نميز عدة صناعات مثل صناعة المنسوجات و المواد الغذائية.....⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص التعريف الشامل الآتي: "الصناعة هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا سواء متجانسة أو غير متجانسة، ويتمثل نشاطها الأساسي في تحويل المادة الخام إلى سلع نهائية".

الفرع الثالث: أنواع الصناعة

تعد الصناعة ركيزة أساسية في إقتصاد أي بلد نظرا للأهمية التي تحتلها في تطوير إقتصاديات البلدان بإختلاف أنواعها سواء الإستخراجية أو التحويلية أو التحليلية أو التجميعية وتضم الصناعة عدة أنواع تصنف كالتالي:

¹- مدحت القرشي، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 25.

²- المرجع نفسه، ص 26.

³- محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية تطبيقية)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987، ص 56، 57.

⁴- أحمد سعيد با مخرمة، إقتصاديات الصناعة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثانية، 2001، ص 15.

1. الصناعة الإستخراجية:

الصناعة الإستخراجية، هي الصناعة الرئيسية في معظم البلدان النامية وتشتمل على استخراج النفط والغاز والمعادن كالحديد والفوسفات والنحاس وغيرها¹.

وتبرز أهمية قطاع الصناعة الإستخراجية من أهمية الموارد والثروات المعدنية في عمل الإقتصاد وتطوره².

2. الصناعة التحويلية:

الصناعة التحويلية تعبر عن تغيير شكل و طبيعة المادة الخام عن طريق إدخال عمليات تحويلية بالوسائل الميكانيكية و الكيماوية على الخامات المتنوعة النباتية و الحيوانية و المعدنية لتغيير طبيعتها وشكلها وجعلها صالحة لإستخدامات جديدة³.

وتشتمل الصناعات التحويلية على الصناعات الاستهلاكية مثل الصناعة النسيجية، الغذائية، الدوائية الميكانيكية، الكهربائية، وكذلك إنتاج السلع الوسيطة ووسائل الإنتاج من مكائن وآلات، ونظرا لأهمية هذه الصناعة فان البلد يعتبر مصنع إذا بلغ ناتجه الصناعي 25% من الناتج القومي الإجمالي، وعلى أن يكون دور الصناعة التحويلية يحتل 60% من مجمل الناتج المحلي⁴.

3. الصناعة التحليلية:

تختلف الصناعة التحليلية عن الصناعة الإستخراجية و التحويلية، فأهم ما يميزها هو تحليل المادة الخام إلى عدة منتجات كتحليل زيت البترول الخام لإنتاج البنزين و الزيوت و الشحوم وبعض المواد البلاستيكية وغيرها⁵.

4. الصناعة التجميعية:

يقصد بها مزج عدة أنواع من المواد الخام بعضها ببعض بنسب و مقادير معينة لإنتاج منتج له إستخدامات ذات قيمة أكبر من قيمة إستخدام المواد الخام الداخلة في صناعته، وتعتبر صناعة السيارات من أحسن الأمثلة لهذا النوع من العمليات⁶.

الفرع الرابع: أهمية الصناعة

لقد تزايدت أهمية قطاع الصناعة في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، يمكن إيجازها فيمايلي:

1. في ظل الإنخفاض المتلاحق لإيرادات معظم الدول النامية من تصدير مواردها من المواد الأولية إلى

¹- أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الإقتصادية، دار المبصرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص123.

²- فليح حسن خلف، إقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 268.

³- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الإقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010، ص 796.

⁴- أحمد عارف عساف، مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 125.

⁵- عادل حسن، مشاكل الإنتاج الصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 15.

⁶- المرجع نفسه، ص15.

1. الأسواق الخارجية في الدول المتقدمة نظرا لإتجاه أسعار هذه المواد للتدهور ويزور مواد صناعية منافسة لها في الدول المتقدمة وبالتالي إنخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية الطبيعية إتجهت هذه الدول إلى الصناعة كبديل منقذ لإقتصادياتها وخاصة في مجال توفير النقد الأجنبي سواء عن طريق صناعات إحلال الواردات أو الصناعات الهادفة للتصدير¹.
2. لقد شهدت الدول النامية المعاصرة نموا في القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى وبدأت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع على حساب القطاع الزراعي وهذا مؤشر يبرز الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي².
3. يعد التصنيع الإستراتيجية الرئيسية لتحقيق معدل نمو إقتصادي أسرع و مستوى معيشة عالية في دول نامية عدة، ويعد كذلك الحل الرئيسي لمشكلة البطالة و التخلف الإقتصادي و الرغبة في الوصول إلى الإكتفاء الذاتي في الدول النامية³.
4. التصنيع هو القاعدة الأساسية لعمليات التحول وعبر عن هذا الإتجاه وليام أبراهام بقوله: " أن القضايا الإقتصادية حادة جدا، بحيث لا يمكن حلها إلا جذريا وهذا الحل لا يمكن أن يكون إلا بالتصنيع"⁴.
5. ينظر إلى الصناعة على أنها أكثر القطاعات الإقتصادية قدرة على تنفيذ إستراتيجية تنمية مبنية على توسيع مجالي التأثيرات الأمامية و التأثيرات الخلفية معا، وتتوفر المنشآت في الصناعة مقارنة بغيرها من القطاعات فرصا أكثر لخلق مثل هذه التأثيرات من خلال ما تطلبه من مواد خام و مستلزمات إنتاج أخرى من بقية القطاعات في الإقتصاد وكذلك ما تقدمه لبقية القطاعات من مستلزمات إنتاج كصناعة المعدات، الآلات، مثلا التي تتطلب حديدا مصهورا أو صلبا من مصانع الحديد و الصلب و في نفس الوقت تزود الصناعة الخفيفة بالمعدات اللازمة⁵.

المطلب الثاني: مشاكل الإستثمار في القطاع الصناعي و عوامل نجاحه

الفرع الأول: مشاكل الإستثمار في القطاع الصناعي

يواجه قطاع الصناعة في الدول التي تدخل في مجال التنمية الصناعية الكثير من المشكلات و العوائق التي تؤدي إلى إبطاء حركة النمو في هذه الدول، من بينها مايلي⁶:

¹ - أحمد سعيد با مخرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

² - محمد صالح تركي القريشي، علم إقتصاد التنمية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 299.

³ - المرجع نفسه، ص 302.

⁴ - أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

⁵ - أحمد سعيد با مخرمة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁶ - أحمد محمد غنيم، إنشاء المشروعات الصناعية، دار الإدارة للبحوث و التدريب والاستشارات، 2008، ص ص 16، 17، 18 .

1. **عدم كفاية رأس المال الموجه إلى الصناعات:** تعاني معظم الدول المتخلفة من مشكل نقص رأس المال الموجه إلى قطاع الصناعة فيها، غير أننا نجد في بعض الدول أن المشكلة ليست في نقص رأس المال بقدر ما هي في إقبال رأس المال على الإستثمار في قطاع الصناعة، حيث قد لا يجد أصحاب رأس المال حافزا قويا لكي يتوجهوا إلى الإستثمار في ميدان الصناعة، و لهذا يجب على حكومات هذه الدول أن يهيئوا لأصحاب رأس المال الفرص المناسبة للإستثمار في قطاع الصناعة.
2. **مشكلة السوق المحدودة:** تعاني معظم الدول النامية من ضيق حجم السوق كما تعاني دول الأخرى من إتساع المساحة مما يجعلها تعاني من مشكلة تكلفة النقل إلى الأسواق البعيدة المحلية.
3. **مشكلة نقص المواد الأولية:** ومن المشكلات التي تعاني منها بعض الدول مشكلة عدم توفر المادة الخام المحلية، وهذا يجعل نمو القطاع الصناعي في هذه الدولة محدودا بالقدر المتوفر من هذه المواد الخام القابلة للتصنيع، وكحل لمشاكل نقص المواد الأولية المحلية فقد اتجهت بعض الإستثمارات في قطاع الصناعة إلى الإعتماد على المواد الأولية المستوردة، غير أن الإتجاه لا يساهم في زيادة الدخل القومي لهذه الدول نظرا لأنه قد تكون تكلفة الإنتاج بالإعتماد على المواد الأولية المستوردة أعلى من مثيلاتها في خارج هذه الدول.
4. **ضعف الكفاية الإنتاجية و الوعي الإداري بصفة عامة:** تعاني البلاد النامية من ضعف الخبرة الإدارية فيها، كما تعاني من نقص الكفاية الإنتاجية للعامل، فهذه الدول لم تنشأ فيها المصانع الكبيرة أو متوسطة الحجم، كما أنها لم تدرب العناصر المحلية على إدارة المشروعات المختلفة و لم تطبق الأساليب الإدارية الحديثة.
5. **مشكلة الإسراف في الطاقة الإنتاجية في بعض الصناعات بسبب ظروف طارئة:** قد تواجه بعض الدول مشكلة الإسراف في بعض الصناعات، و ذلك نتيجة الزيادة الملحوظة في الطاقة الإنتاجية المخصصة لإنتاج بعض المنتجات التي تلقى رواجاً وقتياً، حيث يتجه إليها بعض المنتجين بغية زيادة أرباحهم ويمثل إسرافاً في تخصيص الموارد الرأسمالية في هذه الدول، حيث كان من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في مجالات أخرى للإستثمار الصناعي¹.

الفرع الثاني: عوامل نجاح الصناعة

هناك العديد من العوامل التي تساهم في نجاح الصناعة تتمثل في:

¹ - أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1. **حجم الدولة:** ان حجم الدولة يؤثر على درجة الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، وكذلك درجة المنافسة بين المنتجين في الداخل، و كلما كبر حجم الدولة كلما كبر حجم السوق الداخلي وكذلك حجم المشروعات الصناعية و عددها، مما يمكن الاستفادة من وفرات الحجم الكبير بدرجة كبيرة، و يؤدي تعدد المشروعات الكبيرة المتنافسة إلى خلق روح المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج و انخفاض أسعار البيع للمستهلك¹.

2. **المواد الخام:** و تنقسم هذه المواد إلى:

✓ **مواد خام نباتية:** مثل الأخشاب و القطن و المطاط و قصب السكر و القمح ...

✓ **مواد خام حيوانية:** مثل الجلود و الصوف و الألبان و اللحم....

✓ **مواد خام معدنية:** مثل الحديد و النحاس و الذهب.....

و يمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت و الخيوط و مشتقات النفط الناتجة عن التكرير وغير ذلك، فتوفر المواد الخام ورخص أثمانها و تنوعها و سهولة إستغلالها له دور كبير في قيام الصناعة و نجاحها².

3. **الموقع الجغرافي:** و معنى ذلك أن الدولة تتمتع بموقع جغرافي مناسب، أي وقوعها مثلاً بالقرب من الطرق البحرية الرئيسية أو بالقرب من الأسواق الهامة مثل السوق الأوروبية أو السوق الأمريكي، فمثلاً السبب في نجاح صناعات التصدير في الدنمارك و النرويج يرجع إلى قرب هاتين الدولتين من الأسواق الكبيرة في غرب أوروبا³.

4. **الإستثمارات الأجنبية:** يمكن أن تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في عملية التصنيع، و هذا لا يتوقف على حجم الإستثمارات الأجنبية ولكن على توجيه هذه الإستثمارات فمثلاً إذا ركزت الإستثمارات الأجنبية على العمل في السوق المحلية تحت مظلة الضريبة الجمركية المرتفعة فإن النتائج لن تكون حسنة وسوف ينتهي الأمر بخسارة في النقد الأجنبي للدولة المضيفة، ذلك لأن الدولة سوف تضطر إلى إستيراد المواد الخام و الآلات و قطع الغيار، ثم تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج، و في حالة دولة مثل اليابان و من بعد كوريا و تايوان يلاحظ أنها قد إعتمدت على العناصر الوطنية من

¹ - محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 ، 22.

² - سيد سالم عرفة، التسويق الصناعي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 78.

³ - محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المنظمين و الإداريين و وجهت صناعتها نحو التصدير، أي الإستثمار الأجنبي المباشر جاء إلى هذه البلاد ليقوم صناعات بأيدي وطنية و إدارة وطنية وذلك بهدف خدمة الأسواق الأجنبية¹.

5. **التعليم:** يلعب التعليم دورا هاما في عملية التنمية الإقتصادية، و تتوقف درجة التعليم و نوعيته على سياسات الحكومة الخاصة بالإستثمار في رأس المال البشري، ولكن التعليم وحده لا يكفي لتحقيق التنمية الصناعية السريعة، أي أن التعليم شرط لازم و لكنه غير كاف إلا إذا كانت دول مثل شيلي وأوروغواي التي تتمتع بمستوى تعليم عالي كان من الضروري أن تحقق مستوى أعلى في التقدم الصناعي من دول الشرق الأقصى².

المطلب الثالث: دور الصناعة في التنمية الإقتصادية

ان الصناعة شرط ضروري للتنمية الإقتصادية و هي جزء لا يتجزأ منها، فلا توجد تنمية إقتصادية دون صناعة نظرا لأن هذه الأخيرة تلعب دور كبير في تحقيق تنمية إقتصادية.

الفرع الأول: دور الصناعة في القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في إقتصاديات البلدان النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في التشغيل، فمهمته تطوير و إستغلال هذا القطاع الحيوي أمر في غاية الأهمية بالنسبة لهذه البلدان، و تعتبر الصناعة من الوسائل الضرورية في تطوير الزراعة و رفع مستوى الإنتاجية فيها³. وذلك من خلال إنتاج العديد من السلع المصنعة التي تمثل مستلزمات إنتاج في الزراعة مثل الأسمدة الكيماوية و المبيدات التي تساعد على زيادة خصوبة التربة و محاربة الأمراض الزراعية، الأمر الذي يساعد في زيادة الإنتاج الزراعي، كما يقوم القطاع الصناعي أيضا بإنتاج المكينات و الآلات الزراعية التي يستخدمها القطاع الزراعي لتطوير و توسيع إنتاجه، ولهذا فإن توسع و تطور الصناعة في أي بلد من شأنه ان يعمل على تطوير الزراعة و دفع عملية التنمية الإقتصادية إلى الأمام⁴.

الفرع الثاني: دور الصناعة في تعزيز الصادرات و تنميتها

إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة، منها ما هو للسوق الداخلي و منها ما هو للتصدير، وحتى السلع المنتجة أساسا للسوق الداخلي فان الفائض منها عن الحاجة المحلية يمكن أن يوجه للتصدير⁵.

¹ - محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص 23، 24.

² - المرجع نفسه، ص 24، 25.

³ - مدحت القريشي، الإقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁴ - مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 170.

⁵ - المرجع نفسه، ص 171.

فهذا الأخير يقلل من إستيراد بعض السلع مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و يوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الإقتصادية، و كانت إعتبرات ميزان المدفوعات مهمة جدا في تبني التصنيع المعوض عن الإستيراد، كما أن التصنيع من شأنه أن يوفر قدرا من المرونة للإقتصاد الوطني بدل الإعتماد على عدد محدود من السلع الأولية التصديرية¹.

الفرع الثالث: دور الصناعة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

إن تطور و توسع القطاع الصناعي من شأنه أن يساهم في تعزيز الإستقرار الإقتصادي، إذ أنه يساعد على تقليل الإعتماد على تصدير المواد و السلع الأولية و التي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة، كما أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار المواد و السلع الأولية الأمر الذي ينعكس على الناتج المحلي الحقيقي و على ميزان المدفوعات و على نسب التبادل التجاري و عليه فإن تطور الصناعة يعمل على تجنب التقلبات و أثارها السلبية على الإقتصاد الوطني².

الفرع الرابع: دور الصناعة في توفير فرص العمل و إكتساب المهارات

تعتبر الصناعة أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل و تخفيف معدلات البطالة³. كما يساهم القطاع الصناعي في تكوين المهارات و تدريب العمال و إكتسابهم الخبرة التي تساعد على رفع مستوى إنتاجية العمل، كما أن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز و يرفع مستوى التكنولوجيا في البلد⁴.

¹ - مدحت القرشي، الإقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 172.

³ - مدحت القرشي، الإقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁴ - مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 171.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التصنيع

شهدت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، تمثلت في تطبيق سياسات وإستراتيجيات صناعية تنتم بخصائص مختلفة من حيث الإتجاهات التنموية من بلد إلى آخر أو حتى من فترة إلى أخرى ضمن البلد الواحد، وقد تضمنت هذه الإستراتيجيات إستراتيجية الصناعات الخفيفة و الثقيلة وإستراتيجيات الصناعات لإحلال الواردات و تشجيع الصادرات.

المطلب الأول: إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات و تشجيع الصادرات

لقد ظهرت إستراتيجية الصناعات لإحلال الواردات و تشجيع الصادرات كنمط تصنيعي في الدول النامية نظرا لما تتضمنه من مزايا.

الفرع الأول: إستراتيجية إحلال الواردات

أولاً: تعريف إستراتيجية إحلال الواردات

الصناعات الانحلالية أو التصنيع الاستهلاكي أو صناعة إحلال الواردات كلها تؤدي نفس المعنى، و يقصد بها تلك الصناعات التي تنتج سلعا استهلاكية نهائية كالصناعة الغذائية، صناعة الأنسجة، أي سياسة تأمين الحاجات الضرورية الإستهلاكية محليا وميررات قيام تلك الصناعة تكمن في مساهمتها في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية و إحلالها محل المستوردات الأجنبية وتساهم في إحلال المنتجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجة محليا مكان نفس المنتجات المستوردة، و سيخفض ذلك من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ويوفر كمية العملة الأجنبية و إستغلالها في الإستثمار، كما تساهم في إمتصاص فائض العمالة¹. و لقد إنطلقت سياسة إحلال الواردات في بعض الدول النامية، حيث دفعتها الظروف التاريخية المشجعة وأبرزها²:

1. توافر الطلب الفعلي في هذه البلدان على السلع الإستهلاكية التي كان يجري إستردادها.
2. تدهور معدلات التبادل الدولي في الخمسينات و الستينات للسلع الأولية المصدرة من البلاد النامية لصالح السلع الإستهلاكية النهائية، مما ولد ضرورة القيام بتصنيع بعض هذه السلع من أجل تقادي تدهور ميزان المدفوعات لهذه البلاد.
3. أن تطور الفروع الصناعية القائمة على إحلال الواردات كان أخف ضررا بالنسبة للإحتكارات الرأسمالية و ذلك بدلا من توسيع الفروع الصناعية التصديرية، فقد قيدت الثورة العلمية و التكنولوجيا و من قبلها

¹ - علي كساب، محمد راتول، التكامل الإقتصادي العربي و التنمية في إطار التدافع الإقتصادي والشراسة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص ص 21، 22.

² - محمد عبد الشفيح، قضية التصنيع في إطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص 374.

أثار الكساد الكبير و الحرب العالمية الثانية من واردات الدول الرأسمالية من السلع الأولية التي تنتجها البلاد النامية، كما وسعت من تبادل المنتجات المصنوعة بين البلاد المتقدمة و بعضها البعض، فلم يكن أمام رأس المال الأجنبي إلا أن يتدفق على بعض البلاد النامية لإقامة صناعات بدائل الواردات .

ثانيا: مزايا إستراتيجية إحلال الواردات

تتمثل مزايا هذه الإستراتيجية في¹:

1. توفير النقد الأجنبي الموفر من إحلال الواردات أكبر من النقد الأجنبي المدفوع للمواد الخام و السلع الرأسمالية و بقية مستلزمات الإنتاج المستوردة.
2. تشغيل الأيدي العاملة خاصة غير الماهرة التي تحتاجها كثير من الصناعات الناشئة الخفيفة (الإستهلاكية)، خاصة عندما تكون إستراتيجية إحلال الواردات غير منحازة لإستخدام طرق الإنتاج كثيفة رأس المال.
3. الإستفادة من حجم الأسواق الموجودة أصلا للسلع المستوردة قبل تطبيق الحماية الجمركية في تصريف منتجات الصناعات الناشئة البديلة للواردات، ومن ثم يتم تجنب مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية المتمثلة في الواجهات الحمائية ضد السلع المستوردة في الدول النامية خاصة في الدول الغربية ومشاكل التسويق و التغيرات في الطلب نتيجة التطور التقني في مجال الإنتاج و الأسعار النسبية لسلع التصدير.

ثالثا: عيوب إستراتيجية إحلال الواردات

تشتمل إستراتيجية إحلال الواردات على مجموعة من العيوب من بينها²:

1. قد يؤدي الإستمرار في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات و ما يصاحبها من فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة إلى الإضرار بمستوى الكفاءة الإنتاجية في الصناعات الوطنية الناشئة تحت ظل هذه الحماية، حيث تقل أو تنعدم الضغوط التنافسية في السوق الناتجة عن تواجد السلع الأجنبية، فيندم لديها الحافز نحو التطوير و تحسين كفاءتها الإنتاجية خاصة إذا كان عدد المنشآت داخل الصناعة قليلا و توزيع الإنتاج فيما بينها غير متساوي فتنشأ تبعاً لذلك الإتجاهات التركيزية في الصناعة و ما ينتج عنها من سلوك إحتكاري للمؤسسات المسيطرة في الصناعة.
2. إحتمال إستخدام وسائل إنتاج كثيفة رأسماليا على حساب الأيدي العاملة نظرا لإعفاء السلع من آلات ومعدات وتجهيزات من الضرائب الجمركية، مما قد ينتج إختلالا في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج

¹ - أحمد سعيد با مخرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

² - المرجع نفسه، ص ص 33، 34.

لصالح رأس المال، و في إقتصاد يتصف بكثافة عدد السكان و من ثم الوفرة النسبية للأيدي العاملة فإن هذا الوضع قد تسبب في إنتشار مشكلة البطالة.

الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع للتصدير

أولاً: تعريف إستراتيجية التصنيع للتصدير

منذ إتضح عدم نجاعة إستراتيجية إحلال الواردات في منتصف الستينات أخذت تسري دعوة هادئة في بادئ الأمر ثم شديدة عالية النبرة بعد ذلك جوهرها المطالبة بإستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية هي " التصنيع للتصدير" وقد كان أول تعبير متكامل عن هذه الدعوة متضمنا في تقرير راوول بريش السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية إلى الدورة الأولى لهذا المؤتمر في جنيف سنة 1964¹.

ثانياً: مزايا إستراتيجية التصنيع للتصدير

تتميز إستراتيجية التصنيع للتصدير ب²:

1. من خلال توسيع حجم السوق لمنتجات السوق المحلي لتشمل الأسواق الخارجية، يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج بالإستفادة من إقتصاديات الحجم.
2. إمكانية تحقيق قيمة مضافة أكبر مقارنة بإستراتيجية إحلال الواردات و ذلك نتيجة إستغلال الميزة النسبية التي تتصف بها صناعات التصدير المستفيدة من وفرة المواد الأولية و الأيدي العاملة المحلية الرخيصة، و أيضا نتيجة الإستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية و الإستفادة من إقتصاديات الحجم نتيجة إتساع حجم السوق.
3. زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية و من ثم تعويض الإنتاج المحلي للمنافسة الأجنبية.

ثالثاً: عيوب إستراتيجية التصنيع للتصدير

- بالرغم من المزايا التي تحتويها هذه الإستراتيجية إلا أن لها عدة عيوب منها³:
1. إن إعتقاد إستراتيجية التصنيع للتصدير في الأسواق الخارجية يعرضها للمخاطر المحتملة في هذه الأسواق و الناتجة عن التغيرات في الطلب على السلع المستوردة إلى هذه الأسواق من الخارج أو الناتجة عن الجدران الحماائية التي تضعها في بعض الدول المستوردة ضد السلع الأجنبية و خاصة في الدول الغربية التي أصبح الإتجاه نحو إقامتها متزايدا.

¹ - محمد عبد الشفيق، مرجع سبق ذكره، ص 377.

² - أحمد سعيد با مخرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 37، 38.

³ - المرجع نفسه، ص 38.

2. إن ما يقابل فعالية تنفيذ هذه الإستراتيجية لجوء بعض الدول إلى رفع قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحيث يصبح سعر هذه العملة أعلى من سعرها الحقيقي المعبر عن قوى العرض والطلب في السوق مما يحدث إختلالاً في الأسعار النسبية بين الواردات من السلع و بين الصادرات لصالح الواردات و في غير صالح الصادرات.

المطلب الثاني: إستراتيجية الصناعات الخفيفة و الثقيلة

إختلفت الدول من خلال تطورها الصناعي من حيث نوعية الصناعات التي تعطيها الأولوية في برامجها التخطيطية التنموية فهناك دول إعتمدت إستراتيجية تصنيعها بدرجة كبيرة على الصناعات الثقيلة، بينما أعطت أخرى الصناعات الخفيفة جل إهتمامها.

الفرع الأول: إستراتيجية الصناعات الخفيفة (الإستهلاكية)

ترجع أهمية هذه الإستراتيجية إلى أنها تمثل نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها، فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها إعتقاداً على الصناعات الإستهلاكية، ثم تلى ذلك الصناعات الوسيطة و أخيراً الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية، وقد إعتد هذا التصنيع على قوى السوق أو ظروف الطلب، ذلك يعني أن أي صناعة لا تقوم إلا إذا كان هناك سوق كافية لها، و يمكن تفسير ذلك بالإعتقاد على قانون **Engel's law** الذي ينص على أنه في حالة إزدياد الدخل الحقيقي للأفراد بعد حد معين فإن ما ينفق على الغذاء يأخذ في الإنخفاض، أو بمعنى آخر تتخفف مرونة الطلب الداخلية على الغذاء في حالة زيادة الدخل الحقيقي للأفراد فوق حد معين، و في الوقت نفسه تزداد مرونة الطلب الداخلية على السلع الإستهلاكية المصنوعة أي يترتب على إزدياد الدخل تحول في هيكل الطلب تجاه الصناعات الإستهلاكية يزداد الطلب على الصناعات الوسيطة، هذا يؤدي إلى التوسع في الإستثمار فيها، و في مرحلة تالية تتكون صناعات أدوات الإنتاج، و ذلك بعد أن يكون قد إتسع السوق على منتجات الصناعات الإستهلاكية و الوسيطة¹.

ثم إن تطوير الصناعات الخفيفة يحقق نتائج إيجابية عديدة في مرحلة التحول الصناعي كتشجيع الإنتاج الزراعي و توفير فرص العمل، فلقد كانت الصناعات الخفيفة و بصورة رئيسية النسيجية منها مفتاح التصنيع في الدول المتقدمة خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية².

إن البدء بالصناعات الخفيفة يتناسب مع ظروف البلاد حديثة العهد بالتصنيع و ذلك للأسباب التالية³:

1. إعتداد هذه الصناعات على مقادير قليلة من رأس المال.

¹ - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.

² - هوشيار معروف، التنمية الإقتصادية (إستراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة و النشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 21.

³ - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2. حاجة هذه الصناعات إلى درجات متواضعة من المهارة و الخبرة التقنية.

3. صغر حجم المصنع الأمتل و بالتالي تماشييه مع حجم السوق الصغير في البلاد النامية.

4. حاجة هذه السلع إلى وقت قصير لإنتاجها.

و بالرغم من الميزات المحققة في تطبيق إستراتيجية الصناعات الخفيفة، فهناك العديد من الإنتقادات الموجهة إليها، كضعف دورها النسبي التكنولوجي، ومن الواضح أن المبالغة في إستخدام هذا النمط تؤدي إلى تفاقم التبعية التقنية للمراكز الصناعية المتقدمة في الخارج و إنحدار القطاع الصناعي¹.

الفرع الثاني: إستراتيجية الصناعات الثقيلة (الصناعات المصنعة)

يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية من معدات و آلات و تجهيزات، و تقدم الصناعة الثقيلة الأسس الرئيسية للعمليات النهائية التي تتولاها الصناعة الخفيفة و تستلزم رأس مال أكثر لكل وحدة من الإنتاج و من العمل المستخدم في الصناعة الخفيفة، و يعتبر النمط الثقيل أساسا للبنيان الصناعي للدولة، و يخدم أغراض تعويض الإستيراد و خاصة بالنسبة للمنتجات المعدنية، و أكثر من ذلك فإن هذا النمط ينتج مواد أساسية و حيوية لتوسيع الصادرات، بإختصار يتميز النمط الثقيل بكونه محفزا تنمويا ممتازا².

تتميز الصناعات الثقيلة بإستخدام الآلات و المعدات الثقيلة ذات التقنية المتقدمة عادة و الأحجام الضخمة نسبيا من رأسمال و تحتاج إلى أسواق كبيرة لتصريف منتجاتها حتى تستفيد من مزايا اقتصاديات الحجم لتحقيق تكاليف إنتاجها، و تحتاج الصناعات الثقيلة إلى قوى عاملة مدربة و ماهرة من اجل تشغيل الآلات و المعدات الثقيلة خاصة إذا كانت متقدمة تقنيا و تتطلب هذه الصناعة توفر نوع من المادة الأولية يتمثل أساسا في خامات الحديد التي تكون المادة الخام الأساسية لصناعات الحديد والصلب أو الغاز الطبيعي في صناعة البيتروكيماويات، كذلك يجب توفر البنية الأساسية التي تعتبر قاعدة هامة بالنسبة للصناعة الثقيلة عن طريق مستلزمات الإنتاج الأساسية كالمواد الخام و الطاقة و كذلك تسهيل نقل و تخزين و تصريف منتجات هذه الصناعات و توفير الطرق و الموانئ و وسائل الاتصال، فصناعة السيارات مثلا تحتاج إلى وسائل إتصالات و نقل متقدمة كالطرق و القطارات و وسائل النقل البحري و الموانئ المتطورة، إضافة إلى توفير المواد الخام كالمناجم و مصانع الحديد و الصلب و الطاقة بالقرب منها من أجل تخفيض تكلفة إنتاجها³.

¹ - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - المرجع نفسه، ص 21.

³ - أحمد سعيد با خرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

و مهما يكن لا يمكن اعتبار أي واحد من النمطين الخفيف و الثقيل بديلا للأخر، و يكون الإختيار بينهما حسب الخطة التنموية للبلد المعني و نوع الموارد الموجودة فيه و الأهداف الصناعية الموضوعة من طرف ذلك البلد¹.

¹ - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكننا القول بأن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الإقتصادية و التصنيع، فلا وجود للتنمية دون تصنيع و تمثل الصناعة بأنواعها وسيلة حقيقية لتحقيق تقدم إقتصادي، حيث أصبح الإستثمار في المجال الصناعي اليوم موضع إهتمام العاملين على تحقيق التنمية، و ما يجدر بالذكر أن فشل القطاع الصناعي يعود إلى مشاكل عديدة يمكن مواجهتها من خلال ما تمتلكه الدولة من فرص لنجاحها و هذا عند تطبيق مختلف الإستراتيجيات الصناعية.

الفصل الثاني

تمهيد:

ظهر في السنوات الأخيرة مصطلح الإقتصاديات الناشئة التي تعبر عن الإقتصاديات التي تتميز بمعدل نمو مرتفع، و قد أصبح لها دور مهم في الإقتصاد العالمي نظرا لإنتفاخ إقتصادياتها على العالم الخارجي، فمن جهة قامت دول جنوب شرق آسيا بإنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التعاون فيما بين هذه الدول، حيث أصبحت صادراتها تحتل مورد مهم لإقتصاديات العالم ككل، فقامت بتطوير القطاع الصناعي حيث زاد الإنتاج الصناعي بنسبة كبيرة من خلال تطبيق سياسات صناعية مذهلة إستطاعوا من خلالها تحقيق تنمية إقتصادية شهد لها التاريخ، و من جهة أخرى قامت الصين بإنتفاخ تدريجي لإقتصادها من أجل تفادي سلبيات هذا الإنتفاخ، حيث طبقت سياسات تصنيعية ركزت على الصناعات الإرتكازية من أجل تحقيق نمو صناعي كبير من أجل توضيح ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل التعمق في الإقتصاديات الناشئة تطورها الصناعي، وذلك يظهر جليا في المباحث التالية:

المبحث الأول: إنتفاخ الإقتصاديات الناشئة.

المبحث الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الإقتصاديات الناشئة.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية.

المبحث الأول: إنفتاح الإقتصاديات الناشئة

تعتبر الدول الناشئة من بين الدول التي إختارت أن تنتهج سياسة الإنفتاح الإقتصادي نظرا لمساهمة في خلق الثروة من خلال تأثيره على النشاط الإقتصادي خاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر ركيزة الإقتصاد في كل دولة، حيث قامت الدول الناشئة بتطبيق سياسات تصنيعية من أجل تحقيق تجربة تنمية ناجحة.

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاديات الناشئة

أستخدم مفهوم الإقتصاديات الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، و هذا المفهوم هو إشارة للبلدان التي هي في طريق النمو و لم تواكب بعد الدول الصناعية المتقدمة و يطلق عليها بالدول النصف مصنعة.

الفرع الأول: تعريف الإقتصاديات الناشئة

لا يوجد تعريف موحد للإقتصاديات الناشئة، حيث قدمت العديد من التعاريف لها نذكر أهمها كمايلي:

أول من إستخدم مصطلح الإقتصاديات الناشئة بإستخدام مؤشرات CEPII هو: **Agmael Antoine** **Van** الإقتصادي الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية عام 1981 للإشارة إلى الدول التي تقدم فرص للمستثمرين¹.

فصفة ناشئ إذا ما أطلقت على الإقتصاد فإنها تعني مرحلة الإنطلاق، حيث توجد إمكانية نمو هائلة وهذا يستتبع أن فرص الربح للمستثمرين هي أكثر أهمية من تلك التي يمكن للحصول عليها في الإقتصاديات المتطورة². و تعود كلمة ناشئة في الأصل إلى بنوك الإستثمار الأمريكية التي كانت تبحث عن مناطق جغرافية ذات نمو قوي من أجل الإستفادة من العوائد المرتفعة فيها، و المؤكد أن أغلبية الأسواق المصنفة حاليا كناشئة ستدخل في المستقبل ضمن إطار الأسواق المتقدمة³.

ففي البداية كان يطلق مصطلح الإقتصاديات الناشئة على السوق التي بدأت في التطور حيث يكبر حجمها ويزداد تطورها، و هناك تعريف يعتمد على معدل النمو وهنا يستخدم مصطلح الإقتصاديات الناشئة بدل الأسواق الناشئة، كما أنه يوجد من يستعمل المصطلحين على أساس أنهما مترادفان فالإقتصاديات الناشئة التي تتضمن أسواق ناشئة تعد بدورها ناشئة أيضا.

¹- بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، أثار الأزمة على الإقتصاديات الناشئة (BRICs) وأهم الدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيراتها على إقتصاديات شمال إفريقيا، يومي 19-20 جوان 2013، جامعة تبسة، ص 04.

²- دحماني نور الهدى، سوق الأوراق المالية و دوره في النمو الإقتصادي، مذكرة دكتوراه، جامعة باجي مختار، غنابه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2015، ص 253.

³- رحيمي عيسى، إختيار نظام الصرف في الدول الناشئة، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، غنابه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص 90.

تعرف الإقتصاديات الناشئة على أنها: " مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل أخذت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات"¹.

عرف **Freidman** الإقتصاديات الناشئة على أنها: " الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية في الإقتصاد العالمي وتشهد حركات كثيفة لرؤوس الأموال الدولية، و مضاعفة القوة العاملة في إقتصاد متكامل وتأثيرها على الأسعار النسبية للعمالة و رأس المال ² .

كما أن الإقتصاديات الناشئة هي: تلك الإقتصاديات التي لا يتجاوز الناتج المحلي فيها للفرد العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل، إلا أن هذه الطريقة أصبحت غير ناجحة فالإعتماد على الدولار لحساب الناتج الوطني الخام للفرد يتأثر بالتقلبات الحادة لمعدل سعر الصرف ، كما أن إعداد الإحصاءات الخاصة بالناتج المحلي الخام يلزمها الكثير من الوقت و بالتالي تنشر متأخرة، و لتجاوز هذا الضعف تم اللجوء إلى طريقة أخرى تتمثل في مقارنة الناتج المحلي الخام للفرد خلال السنوات الثلاثة الماضية بالعتبة التي يحددها البنك الدولي، حيث يكفي أن يكون الناتج المحلي الخام للفرد خلال إحدى السنوات الثلاثة الأخيرة أقل من العتبة لكي يندرج البلد ضمن الإقتصاديات الناشئة ³.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الشامل الآتي: " الإقتصاديات الناشئة هي الإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية نظرا لإعتمادها على سياسات تطويرية و إصلاحية على المدى الطويل، حيث أنها في مرحلة الإنتقال من مرحلة الإنغلاق الإقتصادي إلى مرحلة الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، كما أنها تتميز بكثرة الإستثمارات المباشرة و الغير المباشرة و التي تدل على قدرة إقتصادها على إكتساب ثقة المستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء .

الفرع الثاني: تصنيف الدول الناشئة

توجد العديد من المؤشرات من أجل تصنيف الدول الناشئة منها:

- تصنف الإقتصاديات الناشئة باستخدام مؤشرات **SCEPII** كالتالي⁴:

هنا نميز ثلاث عناصر هي:

1. مستوى التطور لدى الدول.

2. معدل النمو الإقتصادي.

¹- بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص05.

²- رحيمي عيسى، مرجع سبق ذكره، 93 .

³- بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁴ - Michel Fouquin iddri, *Seminaire de l'iddri: pays émergent et aide pullique au développement, qu'estce un pays Émrgernt ?*, 10 Avril 2007,p04.

3. نسبة المشاركة في التجارة العالمية خاصة المساهمة في تجارة المنتجات المصنعة.
- فقد إعتد البنك الدولي في تصنيفه للدول الناشئة إقتصاديا على معيار مساهمة هذه الدول في الناتج القومي الإجمالي العالمي من خلال الصادرات من المنتجات المصنعة و الخدمات، إذأعتبر مشاركة دولة ما في تكوين الناتج العالمي بنسبة 1% أوأكثر تدخل ضمن الإقتصاديات الناشئة¹.
- و يفرق البنك الدولي بين الإقتصاديات الناشئة و المتقدمة من خلال مستوى الناتج المحلي الخام، حيث يعتبر الإقتصاد ناشئ إذا كان الناتج المحلي الخام للفرد اقل من العتبة، و هذه الطريقة هي التي كانت معتمدة من طرف شركة Standard and poor في تعريفها للأسواق الناشئة من خلال توفر أحد الشرطين التاليين على الأقل:

- ✓ أن تكون تنتمي لإقتصاد ذو دخل متوسط أو منخفض حسب تعريف البنك الدولي.
- ✓ أن يكون رأس مال السوق القابل للإستثمار منخفض مقارنة بالناتج المحلي الخام.
- كذلك هناك معيار ثاني يتم إتباعه حتى يتم إدراج سوق ضمن الأسواق الناشئة متمثل في الضعف النسبي لرأس المال القابل للإستثمار نسبة للناتج المحلي الخام، و يقوم هذا المعيار بالتركيز على مدى إنفتاح السوق للإستثمارات الأجنبية و بالتالي يعتبر السوق ناشئ إذا كان لا ينتمي إلى 25% الأولى من الأسواق المصنفة وفق هذا المعيار خلال إحدى السنوات الثلاثة الماضية².

الفرع الثالث: خصائص الدول الناشئة

تتميز الإقتصاديات الناشئة بالخصائص التالية³:

1. نمو تجارتها الخارجية يفوق المبادلات التجارية الخارجية.
2. زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و في نصيب الفرد من الدخل.
3. وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم إستثمارها لفترة طويلة.
4. إقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية فقط.
5. إمتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص.
6. تتوفر الإقتصاديات الناشئة على آفاق واعدة بفضل حيويتها الديمغرافية و عدد المستهلكين.

¹- رحيمي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص93.

²- دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 254.

³- بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص06.

المطلب الثاني: مفهوم الإنفتاح الإقتصادي

لقد حظي الإنفتاح الإقتصادي بإهتمام كبير من طرف الباحثين نظرا لما يحققه من أهداف و ما يترتب عنه من آثار.

الفرع الأول: تعريف الإنفتاح الإقتصادي

عرف (Robert A. packanham) الإنفتاح الإقتصادي بأنه: إنخفاض سيطرة الدولة على السوق و تشجيع القطاع الخاص ويتضمن عدد من العناصر و هي:

خصوصة مؤسسات الدولة، سياسات تجارية أكثر ليبرالية، سياسات إستثمار أكثر ليبرالية، تخفيض الإعانات المقدمة من الدولة، تخفيض عجز الميزانية وبيروقراطية الدولة¹.

كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه: "توافر فرص الحصول على السلع و الخدمات والتكنولوجيا والإستثمار الأجنبي ورأس المال"².

إضافة إلى ذلك هناك خمسة مجالات ينبغي أن تنصب عليها تدابير الإنفتاح الإقتصادي وهي³:

✓ تحرير النظام المال المحلي.

✓ تحرير التجارة الخارجية.

✓ تحرير العجز المالي.

✓ التحرر من الرقابة على سعر الصرف الأجنبي.

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكننا أن نقدم التعريف الشامل للإنفتاح الإقتصادي بأنه: " هو مجموعة من السياسات التي تقوم على التحرير الجزئي أو الكلي للإقتصاد عن طريق التحرير التجاري الذي يتضمن تحرير التجارة الخارجية و التحرير المالي الذي يتضمن فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في الإستثمارات الأجنبية".

الفرع الثاني: أهداف الإنفتاح الإقتصادي

أن الإتجاه نحو تحرير الإقتصاد ينطوي في حقيقته على تحقيق جملة من الأهداف نذكرها كمايلي:

¹ - Robert A. packanham :the politics of economic liberalization: Argentina and brazil in comparative, working paper, 206, April 1994, p08.

² - طيبة عبد العزيز، أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو الإقتصادي المستديم، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 03.

³ - بريري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 113.

1. تحقيق الإندماج في السوق الرأسمالية العالمية والدعوة العننية للإندماج الإقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية يتركز على أن النمو الإقتصادي يزداد بمعدلات عالية في إطار السوق العالمية المستندة إلى قوانين الإقتصاد الرأسمالي، ومنها الدور الأساسي لنشاط القطاع الخاص وحرية المنافسة¹.
2. تهدف عملية الإنفتاح الإقتصادي إلى زيادة حجم الإنتاج في الدول الراغبة في الإنفتاح، فكما هو معلوم أن الإقتصاديات المتعلة تعاني من مشاكل إقتصادية ولعل أخطرها قلة المنتجات من السلع والخدمات نظرا لضعف القدرة الإنتاجية وسوء إستخدام الموارد، فعندما تفتح هذه الدول أبوابها لتدفق السلع الأجنبية و تدفقات الإستثمار الأجنبي فستتعرض هذه الأسواق بالمنتجات، ومن جهة أخرى يساعد الإنفتاح الإقتصادي في حل مشكلة ضيق الأسواق المحلية و سهولة تصريف منتجاتها².
3. تخفيض القيود والرسوم الجمركية، حيث أن إصلاح الأنظمة التجارية وتسهيل الإنفتاح في الإقتصاد العالمي يمثل الركيزة الأساسية من هيكله البناء الذي يسبق أي إنفتاح لاسيما الإنفتاح على التدفقات الرأسمالية الدولية، ويشجع تخفيض القيود الجمركية، على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ويعمل على تطوير وتوزيع الصادرات التي تخفف الآثار السلبية للالتزامات و الإختلالات التجارية المفاجئة والأزمات الأخرى في القطاع الذي تعتمد فيه على صادراتها³.
4. تحسين ظروف ومجالات العمل وإرتفاع الأجر النقدي والعيني، الأمر الذي يمكن الدولة من الحفاظ على خيراتها وكفاءاتها العالية من يد عاملة بدل هجرتها إلى الخارج سعيا وراء المال⁴.

الفرع الثالث: أثار الإنفتاح الإقتصادي

ان للإنفتاح الإقتصادي آثار إيجابية و أخرى سلبية نذكر أهمها كمايلي:

- ✓ يؤدي الإنفتاح التجاري إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، نتيجة للتخصص الدولي في إنتاج المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بتكلفة إنتاج أقل، وبالتالي إستخدام أقل للموارد يكسبها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها وإستيراد منتجات من دول أخرى أستخدمت الموارد المتاحة لها بشكل أمثل في إنتاج تلك المنتجات⁵.

¹ - ريغي هشام، التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مذكرة الدكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابه، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير 2014، ص 06.

² - عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، مذكرة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 36.

³ - المرجع نفسه، ص 39.

⁴ - دالي سعيدة، أثر السياسة النقدية على رؤوس الأموال في ظل الإنفتاح الإقتصادي،، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 82.

⁵ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- ✓ تعد زيادة حجم الإستثمارات الحقيقية في الدول النامية من أهم المظاهر الإيجابية للإفتتاح المالي مما يزيد من قدرة هذه الإقتصاديات على تحقيق أهداف التنمية¹.
- ✓ حصول الدول المتقدمة على ما تحتاجه من مستلزمات إنتاجها وإستهلاكها من خلال الجهات التي تعمل فيها و عن طريق الإستيراد من الدول الأخرى، ومن جهة أخرى الدول النامية تحصل على إستيرادها بأفضل الشروط و أقل الأسعار، نتيجة تحرير التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية وكافة أشكال القيود التي تعيق حرية الإستيراد².
- ✓ توسع الأسواق، و حساب رأس المال يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الخارجي بين الدول المنفتحة و إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي فيها و إرتفاع مستويات الدخل، مما يساعد على خلق إحتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات³.

أما الآثار السلبية فتشمل مايلي:

- ✓ في ظل الإفتتاح الإقتصادي يتوسع نشاط المستثمرين الخواص، فعندما يتمكن هؤلاء من القطاعات الحساسة كالخدمات الصحية، خدمات التعليم و الإسكان، يقع المستهلك ضحية التكاليف المبالغ⁴.
- ✓ المؤسسات العامة غالبا ما يكون هدفها خدمة إجتماعية وإيجاد فرص عمل ممكنة وتوفير سلع بثمن أقل، و أن الإفتتاح الإقتصادي يعرض كل هذه الأهداف إلى الإنهيار⁵.
- ✓ إن إنتقال السلع وحركتها عن طريق التصدير من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والذي يتسع في ظل العولمة الإقتصادية وإزالة كافة ما يقيد التصدير يؤدي إلى تفوق السلع المنتجة في الدول المتقدمة على السلع المنتجة في الدول النامية، وبالتالي منافستها في أسواق هذه الدول الأقل تقدما ما يحكم إمتلاك منتجات الدول المتقدمة سعرا أدنى ونوعية أفضل⁶.
- ✓ تزيد الواردات من العرض الفعال لعنصر العمل في الدول المستوردة، وتقلل من العرض الفعال لعنصر العمل في الدول المصدرة، ذلك أن أي دولة تتجه إلى تصدير السلع المعتمدة على العمالة

¹ - المرجع نفسه، ص 42.

² - فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 70.

³ - عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ - دالي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

⁵ - منى يونس حسين، إتجاه الإنتقال إلى إقتصاد السوق في العراق بين الإفتتاح و التحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 26، 2011، ص 127.

⁶ - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الماهرة وإستيراد السلع المعتمدة على العمالة غير الماهرة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض المساواة في توزيع الدخل¹.

✓ يؤثر الإنفتاح الإقتصادي سياسيا، إجتماعيا، و إقتصاديا حيث أنه يؤدي إلى تدهور للقيم و غيرها من الأحداث التي نشاهدها ونسمع عنها في وسائل الإعلام من الإنقلابات السياسية والإغتيالات وهذا ما يؤكد على الرفض الجماهيري لسياسة الإنفتاح و آثاره التي لم تجلب سوى الفقر والحرمان².

الفرع الرابع: متطلبات الإنفتاح الإقتصادي

يشمل الإنفتاح الإقتصادي على ثلاث عناصر رئيسية: تحرير التجارة، التحرير المالي و الخصخصة.

أولاً: تحرير التجارة

أ: تعريف التحرير التجاري يعني التحرير التجاري التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف و هي جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة إتجاه الواردات أو الصادرات وبشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة³.

ب: أشكال التحرير التجاري

تتمثل أشكال التحرير التجاري في العناصر التالية:

- **التخفيض الرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية، هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ تخفيض المتتالي للرسوم الجمركية⁴.

- **التكامل الإقتصادي:** تمر عملية التكامل الإقتصادي بمراحل هي:

✓ **منطقة التجارة الحرة:** تقوم على أساس إلغاء كل القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بين الدول أعضاء في حين تحافظ كل دولة على العوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول غير الأعضاء⁵.

✓ **الإتحاد الجمركي:** معناه توحيد التعريفات الجمركية بين دول التكتل و بين العالم الخارجي⁶.

¹ - عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² - المرجع نفسه، ص 35.

³ - باريك مراد، التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي، مذكرة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 2013 ص 37.

⁴ - رماش هاجر، إتفاق الشراكة الأوروبيةجزائرية و سوق العمل في الجزائر، مذكرة الدكتوراه، قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2012، ص 137.

⁵ - محمد محمود إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁶ - محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 179.

- ✓ **السوق المشتركة:** تشمل السوق المشتركة على الإتحاد الجمركي، إضافة إلى خاصية حرية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء¹.
- ✓ **الإتحاد الإقتصادي:** هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى حركة تحرير الأشخاص و رؤوس الأموال².
- ✓ **الإتحاد النقدي:** يتطلب الإتحاد النقدي إلى جانب الإتحاد الإقتصادي عملة مشتركة بين أعضائه وهذا يتضمن سلطة نقدية مركزية التي ستحدد السياسة النقدية للمجموعة كلها³.

ثانيا: التحرير المالي

أ: تعريف التحرير المالي يعرف التحرير المالي على أنه: "أحد مكونات وصفة التحرير الإقتصادي و التي تركز على إزالة القيود على التجارة الداخلية و الخارجية و إطلاق حرية قوى العرض و الطلب و التسعير و تبسيط إجراءات التجارة و الإستثمار"⁴.

ب: إجراءات التحرير المالي

- **إجراء التحرير على المستوى المحلي:** و يتضمن في تحريره ثلاثة متغيرات وهي⁵:
 - تحرير أسعار الفائدة من خلال إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة و تركها تحدد حسب العرض و الطلب.
 - الحد من الرقابة على التوجيه الإئتمان نحو قطاعات محددة.
 - تحرير المنافسة المصرفية من خلال إلغاء القيود التي تعيق إنشاء البنوك.
- **إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي:** و يتضمن مايلي:
 - **تحرير الأسواق المالية:** يتم ذلك بواسطة إزالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و إمتلاك المستثمر الأجنبي للأصول و الأوراق المالية⁶.

¹ - عبد الرحمان يسري احمد، إيمان محب زكي، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 197.

² - نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجلد للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2015، ص 156.

³ - هجير عدنان زكي أمين، الإقتصاد الدولي (النظرية و التطبيقات)، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 176.

⁴ - بريش عبد القادر و طرشي محمد، الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، الملتقى الدولي الثاني: التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية- أزمة الرهن العقاري، يومي 5-6 ماي 2009، جامعة الشلف، ص 04.

⁵ - عبد الغني حريزي، الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، الملتقى العالمي الدولي: دور التحرير المالي في الأزمات و التغيير المصرفي، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، ص 03.

⁶ - بن علال بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012، ص 06.

- فتح حساب رأس المال: و يعني ذلك درجة حرية إنتقال الأموال من و إلى الإقتصاد، و بالتحديد إلى الأسواق المالية.¹

الفرع الثالث: الخصوصة

أ: تعريف الخصوصة:

يعرف البنك الدولي الخصوصة بأنها: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها أو تمتلكها و تعتبر من أهم سياسات برامج التكيف الهيكلي و مفادها تحويل ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص"².

ب: أهداف الخصوصة:

تتمثل أهداف الخصوصة فيمايلي:

1. الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الإنتاجية، في ضوء التكاليف والأسعار النسبية للموارد الإقتصادية، وإزالة النفقات التي كانت تتحملها الدولة.³
2. جلب الإستثمارات الخاصة و تحسين المنتجات و الخدمات.⁴
3. توجيه المدخلات نحو الأغراض الإنتاجية بدلا من التوجه نحو الإستثمار في القطاعات الهامشية، من خلال بيع المنشآت العامة إلى المستثمرين على شكل أسهم يتمكن أكبر ممكن عدد من شرائها.⁵
4. التحسين المستمر لمقدرة الإدارة و التنظيم.⁶

ج: متطلبات نجاح الخصوصة:

1. تهيئة البيئة الإقتصادية الملائمة بتوفير العناصر الثلاثة⁷: تحرير الأسعار، تحرير النظامين المالي والنقدي، دعم المنافسة في السوق و تحسين مناخ الإستثمار.

¹ - عبد الغني حريزي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² - محمد علي المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الإقتصادية و أثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر و التوزيع الأردن الطبعة الأولى، 2012، ص 20 .

³ - موسى سعداوي، دور الخصوصة في التنمية الإقتصادية، مذكرة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2007، صص 83-86.

⁴ - حسين بورغدة و الطيب قصاص، الخصوصة مفتاح الدخول إلى إقتصاد السوق في الجزائر، ملتقى دولي: إقتصاديات الخصوصة و الدور الجديد للدولة، من 3 إلى 7 أكتوبر 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 09.

⁵ - شهاب حمد شيجان، إشكالية الخصوصة و إنعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 2، 2008، ص 05.

⁶ - خالد عبد الواحد النحاط، أثر تطبيق برنامج الخصوصة على أداء الشركات، مجلة البحوث العلمية المالية و الاقتصادية، جامعة بنغازي، المجلد 1، 2014، ص 05.

⁷ - أحلام بلقاسم كحلوي، تأثير الخصوصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2011، ص 23.

2. تهيئة الرأي العام، من خلال توضيح مفاهيم الخصوصية عن طريق وسائل الإعلام وعقد الندوات والمحاضرات¹.
3. وضع إطار قانوني شامل و جيد لبيئة الأعمال يحمي حقوق الملكية الفكرية و تشجيع المنافسة و منع الإحتكار².
4. أن تستند سياسة الخصوصية على أساس شرعي متين و يتم حماية جميع الأطراف المعنية لعملية الخصخصة³.

المطلب الثالث: الإنفتاح الإقتصادي في الدول الناشئة

إقتنعت العديد من الدول الناشئة بأنها إذا أرادت تحقيق تجربة تنمية ناجحة يجب عليها إتباع سياسة إقتصادية تقوم على الإنفتاح على العالم الخارجي.

الفرع الأول: الإنفتاح الإقتصادي في دول جنوب شرق آسيا

أولاً: ظهور الإنفتاح الإقتصادي في دول جنوب شرق آسيا

بعد نجاح اليابان بتحقيق معجزتها الإقتصادية إنصرفت إلى مساعدة الدول الآسيوية المجاورة، فقدمت لها مختلف أشكال الدعم الإقتصادي و المالي و التقني فشجعتها على الإنفتاح الإقتصادي و تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة المفرط في السياسة الإقتصادية أو ما يعرف بالإقتصاد الموجه⁴.

و لقد جرى نقاش حول التوجه الإقتصادي لهذه الدول و طرحت أسئلة كثيرة حول أهمية عمليات التحرير الإقتصادي و على وجه الخصوص تحرير تدفقات التجارة في تحقيق النهضة الإقتصادية في آسيا، و في هذا السياق برز توجه أخذ تسمية النموذج التفسيرى التقليدي، أعتقد ان النمو الهائل لصادرات بلدان جنوب شرق آسيا كان في الأساس إستجابة للطلب العالمي، كما أن عمليات التنمية و النمو هي التي ساعدت على تنشيط ديناميكية الصادرات على إعتبار أن نوعية النمو و إرتباطه بالتقدم التقني و الجهد الإنمائي هي التي دفعت إلى القفزة التصديرية الكبرى التي عرفتها الدول الآسيوية⁵.

و على صعيد تحرير الواردات، يلاحظ أن العملية قد تمت بشكل تدريجي يتوافق مع كل مرحلة من مراحل النمو بحسب ظروف كل بلد من بلدان جنوب شرق آسيا، و بهذا الصدد تؤكد دراسة مهمة للباحث الكوري كيم

¹ - أحلام بلقاسم كحلوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - فيلالى إبتسام، أثر الخصخصة على العمالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 16.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خبضر بسكرة العدد 10، نوفمبر 2006، ص 308.

⁵ - إسماعيل معارف، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014، ص 41.

1991 عن كوريا الجنوبية وكذا دراسة أخرى لدورنيوش و آخرون 1988 على أهمية النهج التدريجي والمتأني في تحرير الواردات في بلدان جنوب شرق آسيا، و يشير كيم في دراسته أن كوريا قامت بعملية تحرير الواردات عندما أصبحت على ثقة كاملة بإمكانية التوسع الكبير في حجم الصادرات و معنى هذا أن هناك نوع من التوازي لو التناظر بين عملية تحرير الواردات من ناحية و عملية تطوير القدرات التصديرية للإقتصاد القوميومن ناحية أخرى حتى لا تحدث فجوة كبيرة في توازن الميزان التجاري قد تعيق عمليات التنمية في المستقبل¹.

ثانيا: رابطة جنوب شرق آسيا

أ. نشأة رابطة جنوب شرق آسيا

نشأت رابطة جنوب شرق آسيا ما يطلق عليها الآسيان كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا و خاصة فينتام و كمبوديا و لاوس و بورما، لذلك ركزت الرابطة بمبادرة من خمس دول هي ماليزيا و اندونيسيا و سنغافورة و تايلندا و الفيليبين، و قد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، و تعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الإقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في مجال توحيد سياسات التصنيع و تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية و تنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات و حماية الصناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأريكاو اروبا تجاه صادرات تلك الدول، كما أن دول الآسيان لم تلجا إلباتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، إذ أنها لم تحدد تاريخا محدد البلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الإقتصادي ركزت على بعض مجالات التعاون الإقتصادي و التعاون الوظيفي خصصت لها لجانا قطاعية و حكمت ذلك عدة عوامل هي²:

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات و الإعتماد على وفرة الموارد الطبيعية والعمل على تطوير مواردها البشرية.
- إتباع كل من ماليزيا و سنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق إتفاقيات الإستثمار.
- نجاح السياسة الإذخارية و الإستثمارية و عدم الحاجة إلى موارد خارجية.

¹ - محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 184.

² - خالفي على، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) " نموذج الدول النامية للإقليمية المتفتحة"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، صص 82،83.

ب. إنشاء منطقة تجارة حرة رابطة دول جنوب شرق آسيا

أنشأت منطقة تجارة حرة في عام 1961 لتحل محل النظام السابق و تهدف إليإزالة جميع الحواجز الجمركية و غير الجمركية تدريجيا و يتم تنفيذها على مدار 15 سنة، و دخلت حيز التنفيذ عام 1994 و في عام 1997 إستحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف ب PTA و الذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان، فتنفيذ منظمة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان من حيث الموارد و الميزة النسبية، و منذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا بعد ان كانت ترفض ان تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة، و انتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاشاقتصاديات الآسيان خلال الفترة 1999-2004 تتضمن سياسة منالإجراءات لتنشيط أسواق المال و زيادة حجم التعاون المالي، و في 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين إتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسياالأعضاء في رابطة الآسيان تقضي بإقامة اكبر منطقة تجارة حرة في العالم ، كما ترغب بعض الدول كاليابان وكوريا الجنوبيةواستراليا و نيوزلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان و إقامة منطقة تجارة حرة مماثلة و بالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020¹.

ت. أهداف الآسيان:

تهدف الآسيانإلى تحقيق مجموعة من الأهداف و هي²:

- تسريع النمو الإقتصادي و التقدم التكنولوجي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون و التكافؤ.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية و الصناعية و توسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية و تحسين النقل و المواصلات.
- تحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية.
- إشاعة السلام و الإستقرار السياسي و الإقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى و تجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة إحترام العدل و سيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.
- إنطلاقا من هذه الأهداف فإن رابطة الآسيان تهدف إليإقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها، يتم خلالها إلغاء القيود الجمركية و غير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى

¹- خالفي على، رميدي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 84، 83.

²- المرجع نفسه، ص 84.

لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان و كوريا الجنوبية وغيرها، و هذا ما يدل على أنها تكتلات إقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي.

الفرع الثاني: الإنفتاح الإقتصادي في الصين

كان الإصلاح و الإنفتاح في الصين نتيجة لإختيار حكيم، في أواخر السبعينات لتخفيف القيود على مشاركة السكان في القرارات الإقتصادية، إذ أنه كان يمكن لهذا الإنفتاح أن يؤدي إلى إغلاق مؤسسات الدولة دون أن يؤدي إلى إستحداث أنشطة صناعية جديدة، لهذا إعتدت الدولة إلى تنفيذ إصلاحات تدريجية، و بهدف جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و خلف فرص عمل و تشجيع الصادرات أنشأت الدولة مناطق إقتصادية خاصة وأكثرها في المناطق غير المكتظة بالسكان، و في الوقت نفسه عززت الصين كفاءات عمالها و شركاتها فرضت شروطا تقضي بأن تدخل الشركات الأجنبية في مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية أو تنقل التكنولوجيا¹.

ولعل الأمر الذي دفع الصين لتبني سياسة الإنفتاح و التحديث الإقتصادي أتى نتيجة إدراك الحكومة الصينية أنها لن تتجح في تحقيق كامل طاقاتها التنموية بسبب سياستها الإنغلاقية، و بالتالي قد تخلفت عن جيرانها في شرق آسيا في مجال التنمية الإقتصادية و التقنية، ولقد تضمنت عملية الإنفتاح الإقتصادي تحولا مهما في مجال السياسة التجارية من أجل جني كل المزايا للفرص الإقتصادية التي يوفرها الإنخراط المباشر في بنية الإقتصاد العالمي، وقد أدى هذا بدوره إلى تغييرات أساسية في نظام الإدارة الإقتصادية الكلية، بما في ذلك إصلاح السياسات و المؤسسات التي ترتبط بكل وجه من أوجه صنع القرار في بيئة إقتصاد السوق كما تضمن هذا الإصلاح إقامة أسواق حرة للسلع و الخدمات و عوامل الإنتاج و إصلاحات في نظام الائتمان و نظام إدارة إقتصادية يقوم على اللامركزية، و أساسا ظل التركيز الأساسي لسياسات التحديث الإقتصادي على عمليات التنمية المتوجهة للداخل².

¹ - تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص ص 76-77.

² - محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 91،92.

المبحث الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الإقتصاديات الناشئة

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة عالية و لهذا تسعى الدول الناشئة إلى تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وغيرها من الأهداف المراد تحقيقها، إذ أنها قامت بتطبيق مجموعة من السياسات الصناعية من أجل الوصول إلى مراتب مماثلة للدول المتقدمة أو أفضل منها.

المطلب الأول: تطوير القطاع الصناعي في دول جنوب شرق آسيا

إن دول جنوب شرق آسيا من الدول الناشئة التي إعتمدت في تجارتها التنموية على التنمية الصناعية نظرا لما تحققه من فوائد على الفرد و المجتمع.

الفرع الأول: السمات المشتركة لبلدان جنوب شرق آسيا

إن ازدهار جنوب شرق آسيا ليس متمثل إذ يميز الباحثون بين المراحل المختلفة للتنمية الإقتصادية والتكنولوجية في هذه المنطقة الواسعة، و يمكن أن نميز التقسيمات التالية¹:

1. اليابان التي أصبحت أكبر مركز مالي في العالم و التي أصبحت باستمرار أمة مبدعة في إكتشاف التكنولوجيا المتطورة.
2. نمور شرق آسيا الأربعة و التي يطلق عليها الإقتصاديات المصنعة حديثا، و تشمل سنغافورة وهونغ كونغ و تايوان و كوريا الجنوبية.
3. الدول الأكبر في جنوب شرق آسيا مثل تايلندا و ماليزيا و اندونيسيا و الفلبين التي أصبحت بفعل الحوافز التي تقدمها الإستثمارات الأجنبية و خاصة اليابانية منخرطة في عمليات التصنيع و التجميع.
4. البلدان و المجتمعات التي كانت تتبع الشيوعية الفيتنام و كمبوديا و كوريا الشمالية.

الفرع الثاني: نموذج الإوز الطائر

أولا: التعريف بنموذج الإوز الطائر

تعود الصياغات الأولى لنموذج الإوز الطائر إلى النصف الثاني من الثلاثينات على يد الإقتصادي الياباني أكاماتزو حيث ضاع هذا النموذج باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الإقتصادي للبلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية و التصنيع و التطور الرأسمالي، و ذلك على غرار نظرية مراحل النمو الإقتصادي التي صاغها والتان روستو حول مسيرة البلدان المتقدمة في بلدان أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية وتتفق كلا الصياغتين على وجود نمط تاريخي و زمني لتتابع مراحل النمو الإقتصادي بشكل خطي و ذلك مع

¹ - مبارك بوعشة، ديلمي الأخضر، مرجع سبق ذكره، صص 292، 293.

إختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له، و يتحدث اكوماتزو في نموذج النظرية عن ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد الأخر في النمو¹:

1. **منحنى الإستيراد:** حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها إقتصاد البلد المعني.

2. **منحنى الإنتاج:** حيث يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية و تركيبة المنتجات في البلد المعني.

3. **منحنى الصادرات:** حيث يوضح نوعية و مدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب إرتفاع نوع المنتجات التي يتم تصديرها إلى الخارج (كثيفة العمالة/ كثيفة رأس المال/ كثيفة التقنية/ كثيفة المهارة)، حيث تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو و التقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الإرتفاع و المسافة.

ولقد جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينات عندما بدأت مرحلة الين القوي، عندئذ بدأت اليابان بإنتهاج سياسة أخرى في جنوب شرق آسيا و ذلك حتى تتغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع للين و إرتفاع مستوى الأجور النقدية نتيجة الندرة النسبية للأيدي العاملة اليابانية و على المستوى التحليلي يرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة ب 3 مراحل و تتمثل في²:

المرحلة الأولى: يحاور البلد الأخذ في النمو إستيراد سلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا (اليابان كانت في بداية ذلك البلد المتقدم).

المرحلة الثانية: يحاول البلد الأخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو دون تمويل مشترك في البلد الأم (المتقدم).

المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الأخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما و بهذا يتم إرتقاء الإسم التصنيعي و التقني في بلدان آسيا الناهضة عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية من خلال إعادة توزيع تقسيم إقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إليها أسراب الإوز الطائر، حيث أن الإوزة الأولى من البلدان التي تطير على إرتفاع عالي هي الإقتصاد الياباني تليها المجموعة الأولى من البلدان التي تطير بالأسلوب نفسه على إرتفاع أقل و على مسافة أبعد و تشمل هذه المجموعة بلدان السرب الأول كوريا الجنوبية، تايوان و هونغ كونغ، ثم تأتي المجموعة الثانية من أسراب الإوز الطائر وتشمل ماليزيا وتايلندا واندونيسيا، حيث أنها تطير على إرتفاع أقل و على مسافة مكانية و زمنية أبعد يليها بعد ذلك سرب لم يطر بعد و يضم بلدان مثل الفيتنام و كمبوديا.

¹ - محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، صص 155،156.

² - مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 297،298.

ثانيا: دور الإستثمارات البينية في دفع مسيرة نموذج الإوز الطائر

في ضوء التجربة التاريخية للتطور الإقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا، خلال الثلاثة عقود الماضية يلاحظ أن تنامي الروابط الإقتصادية بين إقتصاديات هذه البلدان من خلال تشابك تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مقومات نموذج الإوز الطائر في مجال تنمية التجارة الإقليمية و الفكرة الأساسية هنا هي أن تنمية هذه التجارة فيما بين دول جنوب شرق آسيا تستند إلى عمليات تكامل بين عقود من الإقتصادات تمر بمراحل مختلفة من التصنيع و التنمية، فالإقتصاديات الأكثر تقدما (اليابان) تستجيب لإحتياجات الإقتصادات التالية لها مباشرة في مضمار التقدم (كوريا و التايوان) من حيث المدخلات مستلزمات الإنتاج، الحزمة التقنية المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتقال لدرجة أعلى في سلم المزايا الشبيهة، حتى تصل إلى مرحلة تصدير المنتجات كثيفة التقانة أو كثيفة رأس المال البشري و يتكرر الشيء نفسه بالنسبة لإستجابة كوريا الجنوبية و تايوان بدورهما لإحتياجات التنمية في بلدان السرب الثاني، و هذا المسار بدوره يفسح المجال أمام الدورة العكسية أي أمام نمو الواردات من السلع النمطية البسيطة الكثيفة في العمالة غير الماهرة القادمة إلى بلدان الأسراب المتقدمة من البلدان الآسيوية التي مازالت في بداية السلم التصنيفي أي السرب الثاني و هكذا فإن إعادة صياغة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين جنوب شرق آسيا تساعد على تحقيق أكبر قدر من علاقات الترابط الأمامية والخلفية فيما بين صناعات البلدان المندرجة في إطار نموذج الإوز الطائر، إذ أن هذه العلاقات فيما بين الأنشطة الصناعية لا تتم في إطار البلد الواحد و إنما على صعيد مجموعة من البلدان ذات الهياكل الصناعية المتكاملة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة و الإستفادة من المزايا النسبية لكل بلد على حدى¹.

الفرع الثالث: التصنيع في دول جنوب شرق آسيا

يعد تصنيع دول جنوب شرق آسيا أهم ظاهرة جغرافية إقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث إثر ذلك علنا لإنتاج بأنواعه المختلفة وعلى التبادل مثل النقل و تجارة السلع ورؤوس الأموال وعلى الإستهلاك حيث إختصرت هذه الدول الزمن اللازم لتصنيعها فاليابان قطعت في 35 سنة ما قطعتة ألمانيا في مسيرتها الصناعية 50 عاما، أما تايوان و كوريا الجنوبية فقد إختصرت هذه الفترة إلى 15 سنة لتصنيع بلادها وأصبحت اليابان المحرك الأساسي للدول الآسيوية التي حققت أعلى معدلات نمو في الدخل الفردي و القومي حيث زاد الناتج القومي لدول جنوب شرق آسيا كثيرا في الفترة 1960-1990 في الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو بطيئة في دول الجنوب و أجريت دراسات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي في 20 دولة في الفترة 1960-1985 جاءت تايوان رقم 2 فيها و هونغ كونغ الرابعة وسنغافورة الخامسة وكوريا الجنوبية السادسة، و إنعكس هذا النمو

¹ - محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-165.

في زيادة صادرات هذه الدول خاصة الصادرات المصنعة، و أصبحت دول جنوب شرق آسيا سريعة التصنيع من الأقطار المصدرة لرأس المال مثال ذلك ماليزيا، هونغ كونغ، سنغافورة، تاواناندونيسيا، هذه كلها لها إستثمارات في مصر و قد إكتسحت اليابان الأسواق العالمية و ذلك قبل أن تتصدر دول العالم في الصادرات الصناعية و مركز اليابان المالي قوي جدا على مستوى العالم ككل¹.

المطلب الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الصين

تعتبر الصين من بين الدول التي أحدثت تغييرات جذرية على إقتصادها في سبيل تحقيق تجربة تنمية ناجحة، خاصة السياسات المتخذة في قطاع الصناعة.

الفرع الأول: السياسات التصنيعية في الصين

تم تدشين السياسة الصناعية الجديدة في الصين منذ مارس 1994 من خلال التركيز على ما يسمى "الصناعات الإرتكازية"، و قد حددت الحكومة الصينية خمس مجموعات رئيسية من تلك الصناعات: صناعة الآلات و المعدات، صناعة الالكترونيات، صناعة البيتروكيماويات، صناعة السيارات، صناعة التشييد و البناء و قد تم إنتقاء تلك الصناعات وفقا للمعايير التالية²:

1. مدى تمتع هذه الصناعات بمرونة داخلية عالية للطلب في المستقبل.
2. مدى تمتع هذه الصناعات بوفرات الحجم.
3. مدى قدرة هذه الصناعات على توليد علاقات قوية للترابط الأمامي و الخلفي بين فروع الإنتاج المختلفة.
4. مدى توافر هذه الصناعات مع المزايا النسبية التي يتمتع بها الإقتصاد الصيني في المرحلة الراهنة من مراحل تطوره.

وفي ظل تنامي السوق الصيني و القوة الشرائية الداخلية للصينيين تسابقت كبرى الشركات والمصانع والماركات العالمية في التنافس على هذا السوق، و بدأت بإنشاء فروع لها داخل الصين من أجل التصنيع الكامل أو تجميع المنتج داخل الصين والإستفادة من إنخفاض تكاليف العمالة مع الحفاظ على الجودة والإسم بنفس المواصفات المتبعة عالميا، حيث يعتبر معدل النمو الصيني هو أكبر معدل لدولة نامية على الإطلاق من خلال رؤية و دراسات الخبراء الصينيين، فالصين تهتم بالوصول إلى كافة الصناعات المتقدمة من خلال الخبراء الأجانب و الصينيين، فقد إمتلك مفاتيح الصناعات الكبرى منذ سنوات وطورتها، ولا تتردد في إستيراد كافة التقنيات الجديدة في كل المجالات³.

¹ - محمد محمود إبراهيم الديب،، الجغرافيا الإقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010، ص ص 171، 170.

² - محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

³ - محمد شاهين، التجربة الصينية بإيجاز، دار أخبار اليوم، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 66-67-74.

الفرع الثاني: الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين

لقد كانت الإستثمارات الأجنبية المباشرة ميزة أساسية في تجربة الصين التنموية حيث ساهمت في رفع معدل النمو الإقتصادي.

أولاً: إستثمارات هونغ كونغ

لقد أنشأت المناطق الإقتصادية الأربعة في الصين في شنزن و تشوهاي، شانتو و شيتامين عام 1979 حيث فتحت بذلك أبواب الصين أمام الإستثمارات المباشرة من الخارج، خاصة هونغ كونغ و تايوان، فمذ بداية إنفتاح الصين بدأت الشركات الصناعية في هونغ كونغ تتقل عمليات الإنتاج التي تتطلب أيدي عاملة إلى الصين لإنخفاض الأجور و أسعار الأراضي، حيث توجه المستثمرون إلى منطقة شنزن الإقتصادية القريبة من الحدود ثم توسعوا في المناطق الأخرى، فقد ساهمت شركات هونغ كونغ في تطوير الصناعات الريفية في الصين مساهمة كبيرة إذ تأسست بالتعاون مع شركات محلية، مشروعات مشتركة أو دخلت معها في علاقات تعاون و كانت هذه الشركات تقوم بالإنتاج لأغراض التصدير، ويعود الفضل إلى هونغ كونغ في تحقيق الصين أعجوبة الصادرات الصناعية الصينية من المناطق الريفية¹.

ثانياً: إستثمارات تايوان

في الثمانينات من القرن الماضي، إرتفعت أسعار الأراضي و الأيدي العاملة وعلى غرار هونغ كونغ تبحث تايوان عن إمكانيات الإنتاج التي تحتاج إليها أيدي عاملة كثيفة، ففي البداية أسس التايوانيون صناعة الأحذية جاعلين الصين أكبر مصدر للأحذية في العالم، كذلك قامت شركات الحاسوب والإلكترونيات في تايوان بتأسيس خطوط إنتاج في الصين، فشرية "آساب" مثلاً و هي أكبر شركة تايوانية للحواسيب الشخصية، أسست في سوشو الصينية مصنعا ضم ستة آلاف عامل لإنتاج الأجهزة الملحقة و بالقرب من ذلك تنتج شركة "ياجيو" أجهزة موديم تستخدمها شركة " أيسرو فيليبس و أي بي أم، وهكذا حولت شركات تايوان للحواسيب الصين إلى واحدة من أهم منصات الإلكترونيات في العالم، حيث أنه مع مرور الوقت أصبح من غير الممكن تصور الصين دون إستثمارات هونغ كونغ و تايوان، حيث أصبح الصين اليوم أكبر قوة اقتصادية في جنوب آسيا².

¹ فوزي حسن حسين، الصين و اليابان و مقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 132،133.

² المرجع نفسه، ص ص 137،138،139.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية

تعد الصناعة المحرك الأساسي لنجاح عملية التنمية الإقتصادية نظرا لما تقدمه من قيمة مضافة ومساهمتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، من هذا المنطلق قامت العديد من الدول الناشئة منها اليابان وكوريا الجنوبية و تايبوان بتحقيق تجارب تنموية ناجحة من خلال إتباع مجموعة من السياسات التصنيعية.

المطلب الأول: تجربة اليابان

تعد التجربة اليابانية في التصنيع من التجارب الناجحة في العالم حيث أصبحت من النماذج الحديثة في التنمية الصناعية التي يحتذى بها من قبل العديد من العديد من الدول، وقد أطلق عليها اسم المعجزة الإقتصادية نظرا لما حققته من نتائج ايجابية.

الفرع الأول: نظرة موجزة عن اليابان

في هذا الفرع سوف نتحدث عن الموقع الجغرافي لليابان وطبيعة السكان كمايلي¹:

أولاً: الموقع و السكان

تتكون اليابان من عدة جزر حوالي 4000 جزيرة منها 4 جزر رئيسية هي هونشو، شيكوكو، كيوشو هوكايدو، و جزر اليابان مقسمة إداريا من قبل الحكومة على 43 ولاية مساحتها الإجمالية 881,369 كلم² يعيش أكثر من 79% من السكان في المدن الكبرى و الباقي في القرى و الأرياف، يعمل 35% منهم في الصناعة بينما يعمل 27% في الزراعة و هناك ما يقرب من 700 ألف صياد يعملون في مهنة صيد الأسماك أما باقي السكان فيعملون في التجارة والمهن الحرة و كموظفين في الدوائر الحكومية للدولة والمؤسسات الخاصة.

ثانياً: الأراضي و المناخ

معظم الأراضي اليابانية عبارة عن جبال بركانية فهي تمثل 75% أما الباقي فيستخدم للزراعة والسكن والطرق مما أدبالارتفاع أسعارالأراضي و الإيجارات، كذلك إرتفاع في أسعار السلع الإستهلاكية والأيدي العاملة، لذلك تعتبر اليابان من أغلبالبلدان معيشة و أصعبها، من جهة أخرى تتميز اليابان بإعتدال فصولها الأربعة و جمال طبيعتها مما ساعد على حسن الإبتكار والإبداع الثقافي و الصناعي لدى الإنسان الياباني.

الفرع الثاني: التصنيع في اليابان

كانت اليابان حتى منتصف القرن التاسع عشر تعيش في نظام شعب إقطاعي طبقي حيث كانت المدن قليلةو الصناعة شبه معدومة، فهي تقتصر على الصناعة الحرفية التقليدية فقط، لقد حصلت الإنطلاقة في ظروف يسودها العنف الوطني تحت تأثير الصدمة الخارجية، ففي عام 1854 فرض الكومودور بيرري على اليابان ان

¹ - تقيية محمد المهدي حسان، من أسرار نجاح التجربة اليابانية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، العدد 5، 2010، ص 141.

توقع معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك إجحاف وطني بحق اليابان، الذي يعتبر اللباقة وحسن التصرف من أسس الفضائل و لم يدم هذا الوضع طويلا حتى جاء الإمبراطور موتسوهيتو إلى الحكم عام 1886 مسجلا تحولا جذريا إقتصاديا و إجتماعيا، و ذلك بمساعدة صغار التجار والجيش كما قام بتوفير الظروف المناسبة لجذب الخبرات الأجنبية إلى اليابان و في الوقت نفسه أرسل العديد من الشباب الياباني إلى الخارج لتلقي المعارف العلمية الحديثة و إستوردت السكك الحديدية و المراكب و التجهيزات الصناعية من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، والملاحظ أن الإستعانة بالخارج وقفت عند هذا الحد لتستعين بعد ذلك بالإمكانات المادية المحلية، أي أن التنمية الصناعية هنا إعتمدت على الموارد المالية المتوفرة دون اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، فقامت بذلك في اليابان تنمية شبه مستقلة لم تخضع لأي ضغوط خارجية، حيث كانت تقايض مستورداتها بصادرات إلى البلدان المتقدمة آنذاك، خاصة الحرير و الشاي، حيث كانت تمون إقتصادها عن طريق التراكم الرأسمالي الخاص على شكل ضرائب عقارية، وكانت تمثل 80% من موارد الخزينة وهذا يعني أن الفضل في تمويل التنمية الصناعية في هذا البلد يعود إلى الدور الذي لعبه القطاع الفلاحي في التراكم الرأسمالي¹.

وقد لعبت الدولة دور فعال تمثل في إنشاء مصانع و مؤسسات جديدة تم بيعها إلى رجال المشاريع عندما تصبح ذات ربح مع إستخدام الأموال التي تحصل عليها في إنشاء مؤسسات صناعية أخرى، وهكذا نحن أمام تجربة فريدة من نوعها مقارنة بتجارب أخرى، وهناك مظهر آخر ميز الإقتصاد و الصناعة اليابانية، تمثل كذلك في الدور الإيجابي الذي لعبته بعض العائلات الكبيرة التي كانت تمتلك نوعا من الشركات المساهمة في شركات عديدة أخرى تعرف باسم "الزايباتو" وهي تشغل عددا من ملتزمي الأعمال الصغيرة الأمر الذي بفضلهم أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة في مجال الإنتاج، هذا الواقع أعطى نفسا جديدا لاستمرار الأسلوب الإقطاعي الصارم في المجال الصناعي، كما يلاحظ أن الصناعة اليابانية قد إعتمدت ولمدة طويلة على طرق تقنية تقليدية باستخدامها للآلات القديمة التي تستغني عنها الصناعة الأوروبية بهدف إستبدالها بآلات جديدة، وربما كان ذلك لإنخفاض تكلفتها في الظاهر مع سهولة إستخدامها، لكن الأمر على ما يبدو أعمق من ذلك بكثير كان يكون البلد قد إختار بذور التصنيع بدلا من جني ثمارها مباشرة فيما يعرف اليوم بنقل التكنولوجيا دون فهم محتواها وتبعاتها على الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي، ثم إن عدم تعرض اليابان للغزو الغربي أنقذها من مشاعر الكراهية للأجانب عكس ما حصل في البلدان الآسيوية الأخرى وغيرها من بلدان العالم، حيث كان تقبل

¹ - مختار بن هنية، إستراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية، مذكرة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير 2007، ص104.

اليابانيين للمعرفة الغربية دون حدود، طالما أنها تخدم مصلحتهم في حدود القيم و الأهداف السامية التي سيعود لتحقيقها¹.

هنا عازمت اليابان عن طريق الحكام الإقطاعيون على بذل جهود كبيرة لإقامة صناعة إستراتيجية مثل صناعة الحديد و الأسلحة و بناء السفن و غيرها، وقامت بذلك صناعة حديثة ضمن محيط إجتماعي إقطاعي و كرد فعل على الظروف الصعبة التي نجمت عن توقيع معاهدة السلام 1951 التي تعتبر معاهدة غير متكافئة مع الأجانب والتي أصبحت اليابان بموجبها سوقا مفتوحة أمام البضائع الأجنبية، مما عمل على تهديد التنمية الإقتصادية الرأسمالية في هذا البلد، فقد إتبعت سياسة إقتصادية ضمن إستراتيجية شاملة لمواجهة الوضع، خاصة بعد إعادة النظر في جوهر تلك الإلتزامات بحيث أصبحت تضمن مصلحة كافة الأطراف إلى حد عام 1960 حيث عملت الدولة على بناء المصانع الخاصة بالأسلحة وغيرها على نطاق واسع، كما يعني العمل على إقامة إقتصاد صناعي متكامل قادر على المنافسة القادمة من الخارج على الصعيدين الأمني و الإقتصادي معتبرا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة صناعة إستراتيجية وقد حقق في هذا المجال نتائج هامة خاصة في المجال الصناعي، كما يتضح من خلال الجدول التالي²:

الجدول رقم(01): الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي الياباني و الأمريكي 1853-1962

السنة	البلد	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
1953	100	100	100
1947	29	29	75
1937	80	80	46
1962	345	345	129

المصدر: مختار بن هنية، إستراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2007، ص 106.

يتضح لنا من خلال الجدول التطور السريع لحجم الإنتاج الصناعي في اليابان حيث تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بين عامي 1953 و 1962، في حين نلاحظ التطور الحاصل في نفس الفترة و المجال في الولايات المتحدة الأمريكية لم يزد على 29% فقط وقد أمكن لليابان بمساعدة التكنولوجيا الغربية أن تصبح شريكا قويا في الإقتصاد الدولي بشكل متزايد مما ضمن لها تنمية قومية مستقلة غير تابعة، عكس ما حدث في بعض البلدان الأخرى التي عانت من الإستغلال الغربي الذي فوض عليها تخصيص جزء هام من مواردها الإقتصادية

¹ - مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² - المرجع نفسه، ص 106.

للجوانب الدفاعية، هذا الأمر أعفيت منه اليابان لأكثر من ثلاثة عقود ركزت فيها على النهضة الإقتصادية استعادت فيها بالكامل ما خربته الحرب، ولكن واجهت اليابان في منتصف الستينات عدد من المشاكل الداخلية والخارجية على صعيد تلبية الحاجات المستجدة للسكان اللذين أخذوا يطالبون بتحسين مستوى المعيشة و تحركت المدارس و الجامعات مطالبة بالحد من التفاوت الإجتماعي و معالجة مشكلة التلوث إلى غير ذلك من القضايا التي رفعت حركة النمو الإقتصادي التي فاقت التقدم الحاصل في الدول المتقدمة الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل عجزها التجاري إتجاه اليابان إلى 50 مليار دولار عام 1986 وذلك بسبب السياسة الإقتصادية التي إتبعها اليابان في السوق الأمريكية التي أقبلت بقوة على المنتجات اليابانية نظرا لتكليفها بما يتلائم مع الذوق و القدرة الشرائية للمستهلك الأمريكي، هكذا فان النسب المئوية تشير إلأن 90% من الدراجات النارية و 60% من أجهزة الفيديو كلها تأتي من ليابان¹.

من جهة أخرى كانت الأسواق اليابانية شبه مغلقة في وجه السلع الأجنبية بما في ذلك الأمريكية بفرضها لرسوم جمركية عالية مع إتباعها لسياسة تجارية نوعية، لذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار عقوبات جمركية على الواردات اليابانية و الأوروبية وهكذا أخذت الضغوط الإقتصادية الخارجية تؤثر على الإقتصاد الياباني خاصة في سنوات السبعينات التي عرفت وضعاً إقتصادياً صعباً على الصعيد الدولي، وقد إلتزمت بالنشاط كعضو مهم في الإتفاقيات العامة للتعريفات و التجارة و تنظم التجارة الدولية، حيث أصبح لليابان دور فاعل في السياسة و الإقتصاد الدوليين منذ 1975 بعد انضمامها لمنندى السبعة الكبار، فلقد تبوأ هذه المكانة الإقتصادية الدولية بجدارة و إستحقاق، والجدول التالي يوضح المكانة التي إحتلتها الشركات اليابانية بين شركات البلدان الثلاثة الأولى في العالم عام 1995².

الجدول رقم (02): المكانة التي إحتلتها الشركات اليابانية بين شركات البلدان الثلاثة الأولى في العالم عام 1995

البلد	عدد الشركات	رقم الأعمال مليار دولار	الأرباح مليار دولار	حصتها بالنسبة المئوية	
				رقم الأعمال الإجمالي	الأرباح الإجمالية
اليابان	62	3196	46	40,7	3,18
الولايات المتحدة الأمريكية	53	1998	98	25,4	39,2
ألمانيا	23	786	24,5	10	9,8

المصدر: مختار بن هنية، إستراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري

قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2007، ص 108.

¹ - مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² - المرجع نفسه، ص 108.

يتضح من خلال الجدول أن الأولى في العالم بالنسبة لتعدد الشركات الأهم في العالم 62 شركة مقابل 53 و 23 شركة للولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا على التوالي، و بالنسبة لرقم أعمالها بلغ 3196 مليار دولار لليابان تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا ب 1998 مليار دولار و 786 مليار دولار على التوالي وكما هو واضح من الجدول فإن حصة رقم الأعمال الإجمالي للشركات اليابانية بالنسبة للشركات المائتين الأخرى هو 40% تليها الأمريكية ب 25,4% تليها الألمانية ب 10%، لكن اليابان تأتي في الدرجة الثانية في نفس المجال فيما يتعلق بحصة شركاتها في نسبة إجمالي الأرباح، حيث تأتي في المرتبة الأولى شركات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 39,2% ثم اليابانية بنسبة 18,3% ثم الألمانية بنسبة 9,8%، و تعود هذه المفارقة لارتفاع نسبة أرباح الشركات الأمريكية رغم ضعف حجم رقم أعمالها بالنسبة لليابان تعود إلى إرتفاع أرباح الإنتاجية الناجمة عن زيادتها في التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، كما يعود ذلك إلى قدرة الأمريكيين على المرونة و التنظيم إذ ما واجهوا تحديا مباشرا وهم يبدؤون بقوة و إمكانيات كبيرة لا مجال لمنافستهم في ذلك¹.

لقد حققت اليابان فعلا معجزة إقتصادية ، فقد دخلت أسواق العالم بسلع عالية الجودة و بخاصة في مجال صناعة السيارات و التلفزيون و الراديو و آلات التصوير و الآلات الطبية و غيرها، فتأكد المستهلك الأوروبي والأمريكي أن اليابان تستخدم تكنولوجيا متطورة لا تقل جودة عن مثيلاتها في أرقى الدول الصناعية و بأسعار معتدلة جدا، و بدأت الماركات اليابانية من مصنع سوني و سانيو و ميتسو بيشي و فوجي و ساكورا و غيرها تتصدر واجهة المخازن الكبرى في الدول الرأسمالية المتطورة، و تؤكد اليابان على أن المواصلة في هذا المنحى و إطلاق حرية التجارة على المستوى العالمي و عدم فرض قيود على التوظيفات المالية و التعاون المتبادل بين الدول و الشعوب تشكل الركائز الأساسية للسياسة المثلى الواجب إعتماها في عصر العولمة².

و خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين سحبت اليابان قسما كبيرا من رأس مالها الذي كان منتشرا في أوروبا و أمريكا لتعيد توظيفها في الدول الآسيوية، فاليابان بلد آسيوي بالكامل من حيث الجغرافية و الثقافة فلم تنتكر أبدا لطبيعتها الآسيوية و لكنها كانت الأسبق في الإفتتاح على الغرب و علومه العصرية في حين تأخرت الدول الآسيوية الأخرى، و بالرغم من كل ذلك حافظت اليابان على الشعار الأساسي في تجربتها وهو التكنولوجيا غربية و الروح يابانية و آسيوية، لذلك فإهتمام اليابان بتوحيد آسياء أو ما يعرف بالوحدة الآسيوية لم يكن بدافع البحث عن إعادة سيطرتها على جيرانها إقتصاديا و ماليا بل أدركت انه من أجل تحقيق تجربة تنمية ناجحة يجب عليها التعاون مع الدول الآسيوية، و من جهة أخرى فتمتد علاقات اليابان مع محيطها الآسيوي لا

¹ - مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² - مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2001، ص 184.

يتناقض مع بقاء علاقاتها وثيقة بالدول الغربية المطورة في عصر العولمة، حيث تبحث كل قوة إقتصادية عن موقع ثابت لها في الأسواق العالمية، و مع نهاية الحرب الباردة إنفتحت أسواق جديدة مع اليابان للتوظيف بقوة في روسيا و أوروبا الشرقية مع إستمرارها في تعميق روابطها بالدول الآسيوية، و نتيجة لذلك سارت العلاقات اليابانية- الآسيوية نحو مزيد من الإستقرار و التطور في العقد الأخير من القرن العشرين، فدخلت اليابان بقوة إلىأسواقآسيوية جديدة عبر نقل التكنولوجيا المتطورة و توظيف رأسمالها هناك و تعززت لديها نزعة التوجه القوي نحو جيرانها الآسيويين و خاصة بعد نجاح ظاهرة النور الآسيوية¹.

الفرع الثالث: عوامل نجاح التجربة اليابانية

شهدت اليابان تجربة تنمية ناجحة و حققت نتائججيدة حتى أنها سميت بالمعجزة الإقتصادية و يرجع نجاح اليابان في أسواق العالم إلى تركيزها على المنتجات الموحدة المواصفات و أجزاءها و مكوناتها أكثر من إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات الجاهزة لأسواق مختلفة، و إعتمدت اليابان على أسلحة أساسية هي خفض تكلفة الإنتاج و تحركت الشركات وفقا لسياسات صناعية متكاملة و مندمجة لتحسين أوضاع قيمتها المضافة وإستطاعت الشركات التجارية العملاقة مثل **Soga Shosha**فتح أسواق العالم و غزوها².

من خلال إنشاء فروع في الدول الآسيوية المجاورة لشركات متعددة الجنسيات، فأصبحت لها إستثمارات في التايوان و هونغ كونغ و سنغافورة و تايلندا و ماليزيا و اندونيسيا و الفيليبين و كوريا الجنوبية و الصين، فصارت هذه الأقطار إمتدادا لليابان من الناحية الصناعية³.

الدور الذي لعبته وزارة التجارة الخارجية و الصناعة من جهة و تأهيل الإنسان الياباني بشكل ممتاز للإنتاج الجيد من جهة أخرى فهو قادر على إستخدام أرقى العلوم العصرية و التكنولوجيا المتطورة ووضعها في التطبيق العلمي لخدمة الإنتاج و التطور الإقتصادي و المالي و الإجتماعي⁴.

يمكن القول بأن ما حققته اليابان يشهد له التاريخ اليوم حيث إعترفت بها الدول الكبرى في العالم لتؤكد على موقعها في عصر العولمة و الانفتاح.

¹- مسعود ظاهر، مرجع سبق ذكره، صص 186،187،188.

²- محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³- المرجع نفسه، ص175.

⁴- مسعود الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 191.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية

أصبحت التجربة التنموية في كوريا الجنوبية محل إهتمام متزايد في السنوات الأخيرة من جانب الخبراء والباحثين السياسيين و الإقتصاديين من خلال كتابات كثيرة يحاول معظمها الوقوف على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نجاح هذه الدولة في التحول من إحدى أفقر الدول الآسيوية من حيث الموارد الطبيعية و المالية لاسيما بعد الدمار الذي أحدثه الإستعمار الياباني و الحرب بين الكوريتين الشمالية و الجنوبية إلى قوة صناعية كبرى حيث استطاعت الوصول إلى مراتب الدول الرأسمالية المتقدمة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن كوريا الجنوبية

كوريا الجنوبية من البلدان الآسيوية التي تعرضت إلى الإحتلال الياباني سنة 1910-1953، إضافة إلى ذلك الحرب التي دارت بين الكوريتين الشمالية و الجنوبية سنة 1948، في هذه الحالة صنفت كوريا الجنوبية مع الدول النامية الكبرى الأكثر حرمانا، حيث تبلغ مساحتها 98859 كلم²، منها 23,2% صالحة للزراعة.

أولاً: ميدان التعليم و التكوين

إن سياسة التعليم و التكوين اللازمة للحصول على يد عاملة تتكيف مع شروط هذا الإقتصاد تركزت أساسا في قطاع التعليم الإبتدائي و في التكوين المهني الأساسي، ولأجل ذلك تأسست العديد من المنظمات ذات الطابع العلمي قصد رفع وبعثالبحث العلمي و التكنولوجي مما كان له أثر في تصنيع كوريا، فكان الإتفاق مع المنظمة العالمية للتشغيل لإنشاء معهد مركزي للتكوين المهني¹.

ثانياً: الظروف السياسية

لقد دمرت البلاد أولاسبب الحرب العالمية 2 و الأكثر خطورة من ذلك ثلاث سنوات من الحرب الأهلية (1948-1951)، حيث أنه لم يبقى شيء من الصناعة التي دمر أكبر جزء فيها بالإضافة إلى تقسيم التراب الوطني غير متساوي بين الكوريتين و قد تضررت الزراعة كذلك من جراء حرق المحاصيل و تدمير السدود مما ترتب عنه تأخر النشاطات الفلاحية، و في ظل هذه الظروف كان هناك رجوع ملحوظ للكوريين المبعدين الذين هربوا من نظام كوريا الشمالية فتوجهت هذه الفئة إتجاه القطاع الصناعي، وهذا الفائض في اليد العاملة تعودت على مستوى معيشي منخفض ميزها بذلك سلوك الإنضباط و تكوينها الصناعي النسبي، كما لها خبرة واسعة في النشاطات الفلاحية، حيث أنه في سنوات إعادة البناء تغيرت الوضعية الإقتصادية و لكن ببطئ شديد، فمتوسط

¹ - مصطفى زروني، الإستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1994

النسبة السنوية لنمو الناتج الداخلي الخام كانت 4% بين سنتي 1953-1962، أما في سنة 1961 كان الراتب للفرد الواحد من السكان 90 دولار و إذا ما قورنت بالهند آنذاك فالبلاد أصبحت تعيش من الصدقة¹.

ثالثا: الجانب الزراعي و الصناعي

بالنسبة للجانب فقد تم الاهتمام بالصناعات الثلاث: السكر، الطحين و القطن من أجل تلبية الطلب الداخلي وإعادة تشغيل الصناعات المعروفة خاصة (المطاحن، مصانع الغزل، مصانع النسيج) بإتباع نصائح توصيات والخبراء الامركيين، أن كوريا الجنوبية منذ سنة 1946 كانت تعيش بفضل المساعدات الأمريكية، حيث تحصلت على أكثر من 3 ملايين من الدولارات، حيث خصص جزء منه لتمويل الجيش و قاموا بتغطية 80% من الإستثمارات في الآلات، المواد الأولية، المواد الغذائية، أما فيما يخص الجانب الصناعي فقد تميز بتطور إقتصادي طفيف، حيث لا تتوفر أدنى الشروط (إضطراب الحالة السياسية و الإجتماعية، السوق الموازية التضخم) و منذ مطلع الستينات حقق الإقتصاد الكوري نتائج إستثنائية، حيث قدر متوسط تطور الناتج الوطني الخام بين سنتي 1953-1962 قدر ب 9%، أما بين سنتي 1962-1985 وصلت إلى 12,5%، ووصل الإنتاج الصناعي إلى 20% بين سنتي 1967-1976، فحصة المناجم و الصناعات في الناتج الوطني الخام إرتفعت من 10% إلى 11% بين 1953 و 1962 ووصلت إلى 30% في نهاية السبعينات، و أصبح هذا البلد قوة صناعية تنشط في السوق الدولية بفضل حصتها من خلال التكاليف المنخفضة و تقلق الدول الصناعية الأخرى أمريكا الشمالية و أوروبا، فقد وصلت إلى 633 مليون دولار أمريكي سنة 1986 من بينها ربع مخصص للصناعة بنسبة 36% للولايات المتحدة الأمريكية، فهذا البلد الذي أصبح صناعيا حضريا و الذي أراد رفع التحدي الكوري الشمالي و التحدي الياباني و أكثر من ذلك تحدي في النمو و التغيير الإقتصادي حقق نموا سريعا في ظرف قياسي رغم الصعوبات و المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية².

رابعا: الجانب الإجتماعي و الثقافي

إن شبه الجزيرة الكورية شكلت منذ القرن الثامن عشر حكومة منظمة و مركزية فكانت قوية على الصعيد الداخلي، معتمدة نوعا ما على الصين و اليابان و هذا بعد مدة جد طويلة من الانغلاق و العزلة، فنهاية القرن التاسع عشر ميزته مواجهة القوى الإقتصادية الأمريكية و الأوروبية اللذان أرغما كوريا الجنوبية على توقيع سلسلة من معاهدات الإنفتاح و خاصة بالانتصارات المتتالية لليابان الذي نجح في فرض معاهدة تجارية سنة 1876 وسياسة الحماية سنة 1905 لإلحاق كوريا نهائيا سنة 1910 كي تصبح جزءا مكملا

¹-مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

²- المرجع نفسه، ص، ص 38، 39.

للإمبراطورية اليابانية ومن جهة أخرى فان كوريا الجنوبية يلاحظ عليها تطور من وجهة رأسمالية و هذا يمكن أن يؤثر على العادات الاجتماعية¹.

الفرع الثاني: مسيرة التصنيع في كوريا

نجحت كوريا الجنوبية بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وزيادة سكانها في تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية لافتة للنظر، حيث إتبع مجموعة من السياسات الصناعية ناجعة، فنجاح هذه السياسات راجعة إلى عنصر مهم جدا و هو إنشاء المجمعات الصناعية.

أولاً: مراحل عملية التصنيع في كوريا الجنوبية

مرت عملية التصنيع في كوريا الجنوبية بأربع مراحل هي:

– الإستراتيجية الإقتصادية الأولى: الإنتقال إلى التصنيع

خلال هذه الخطة الممثلة في الفترة 1962-1966 تم وضع و إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الإعتماد على المواد الزراعية إلى الإعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير².

– الإستراتيجية الإقتصادية الثانية: نمو الصادرات التصديرية

تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال المستوردات إلى سياسة التصنيع الموجهة بالتصدير، و ذلك من خلال الخطة الإقتصادية الثانية في الفترة 1967-1971 و ركزت الحكومة في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية، و تم إصدار تشريع جديد لترويج و تشجيع التجارة الخارجية، و هو ما أدبالي توفر تسهيلات تمويلية و تطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير، و على صعيد الترتيبات المؤسسية تم إنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بكونترا في 1962، بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج، و في عام 1969 أسس بنك التصدير و الإستيراد لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية، و قدقادت الدولة مبادرة إلى تنظيم مؤتمرات دورية للمصدرين الكوريين بغرض مساعدتهم في مواجهة الصعوبات و العقبات التي تقابل ترويج و تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية وتم التحول من صناعات المنتجات الأولية إلى كثيفة إستخدام العمالة مثل صناعة الملابس و المنسوجات³.

¹ - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² - عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الإقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، العدد 11، 2011 ص 74.

³ - خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012 ص 287.

– الإستراتيجية الإقتصادية الثالثة: نمو الصناعات الثقيلة و الكيميائية

خلال الخطة الثالثة 1972-1976 تم تطوير الصناعات الكيميائية و زيادة مساهمتها في السلع التصديرية حيث بلغت في مطلع الثمانينات حوالي نصف صادرات كوريا، كما ركزت الحكومة خطتها الإستراتيجية في دعم صناعات الحديد و الصلب و المعادن و المعدات و بناء السفن و المنتجات الإلكترونية ووصلت مساهمتها نفس الفترة حوالي نصف إجمالي الصادرات الكورية¹.

– الإستراتيجية الإقتصادية الرابعة: التصحيح الهيكلي للقطاع الصناعي

تميزت بصور قانون الإستثمار 1986 المتعلق بتشجيع الإستثمارات في قطاعات صناعية معينة، وتدعمت التنمية التقنية في القطاع الصناعي الكوري و تحسن الوضع التنافسي لكوريا دولياً وبنهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة و الكيماوية 53,6% من إجمالي الصادرات الكورية، و في ظل الإستجابة لتحديات العولمة و تطبيق إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة قامت كوريا الجنوبية بإعادة تنظيم قاعدتها الصناعية بما يتلائم و المتطلبات الراهنة للإقتصاد العالمي، حيث إعتمدت خطة جديدة تركز على تطوير التكنولوجيا الصناعية و تعزيز صناعة المعدات و الماكينات، و خلال الفترة 1993-1999 تغيرت هيكله الصناعة بصفة كبيرة حيث إنخفضت مساهمة الصناعات الخفيفة من 28,3% عام 1993 إلى 23% عام 1999، مقابل إرتفاع واضح لمساهمة الصناعات الثقيلة و الكيميائية من 71,7% سنة 1993 إلى 77% سنة 1999².

ثانياً: نظام المجمعات الإقتصادية في كوريا الجنوبية

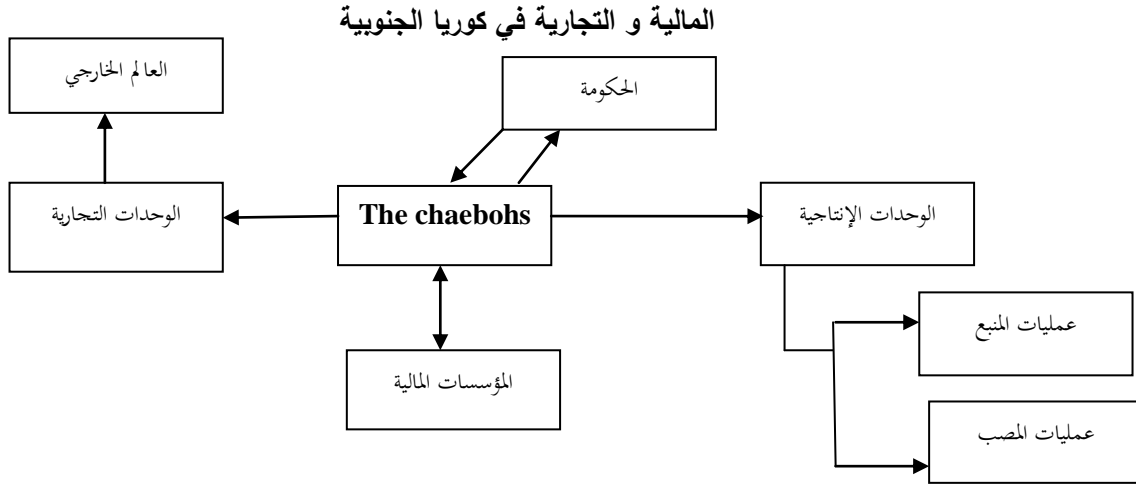
عند دراسة التجربة الكورية في التنمية من الصعب تجاهل الدور المحوري للمجمعات الصناعية العملاقة (Cheabols) الذي لعبته في الجانب الإقتصادي، فقد لجأت الـ Cheabols الكبرى إلى تبني إستراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في إطار المجمع الصناعي العملاق نفسه، كذلك حرصت الـ Cheabols على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي و خاصة بين العمليات والصناعات عند المنبع والعمليات والصناعات عند المصب، مما يجعلها مؤسسات عملاقة متعددة الأذرع حسب الشكل الموالي وكمثال على ذلك كانت الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل و النسيج داخل كل Cheabols تمتد من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة الملابس الجاهزة³.

¹ – خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

² – عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ – محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص، ص 60، 61.

الشكل رقم(01): علاقات التشابك و التداخل بين المجمعات الصناعية العملاقة Cheabols و الحكومة و المؤسسات



المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 61. ويلاحظ أن تشابكات رأس المال داخل ال Cheabols قائمة بقوة نظرا لحقوق الملكية المتقاطعة و المتبادلة للشركات الشقيقة و التبعة كما يوضحها الشكل السابق و لقد ساعد تنوع الأنشطة داخل ال Cheabols رأسيا وأفقيا و النمو الهائل لحجم أعمالها على أنها أصبحت في مأمن من الفشل، و يمكن وصف أنشطة و سلوك ال Cheabols كما جاء في العديد من الكتابات بأنها اقرب ما تكون إلى نظام إحتكار القلة بما في ذلك إحتكار المعلومات و قنوات التمويل و الشكل التالي يوضح درجة التنوع الكبير في الأنشطة الإقتصادية و تعدد الأذرع للمجمع العملاق المعروف ب Cheabols¹.

الشكل رقم(02): درجة تشعب و تنوع الأنشطة الإقتصادية للمجمع العملاق عند نهاية السبعينات في كوريا الجنوبية

- شركة دايو للتجارة.	- شركة دايو للسندات.
- شركة دايو للصناعات الثقيلة.	- شركة دايو للبناء و التشييد.
- شركة دايو لسيارات الركوب.	- شركة دايو لقسم بناء السفن.
- شركة دايو لمبيعات السيارات.	- شركة دايو للإلكترونية.
- شركة دايو للمركبات التجارية.	- شركة دايو للإتصالات و الحسابات الشخصية.
- شركة دايو لإدارة رأس المال.	

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000 ص 62.

الفرع الثالث: عوامل بناء التجربة الكورية

يمكن القول أن عملية التطور السريعة في كوريا الجنوبية جاءت نتيجة لإجتماع العديد من العوامل التي أسهمت في إنضاج التجربة الكورية و من ثم تحقيق النهضة الكورية الجنوبية و من بين هذه العوامل نذكر:

¹ - محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 62.

أولاً: الدور الحكومي

أقر دستور كوريا الجنوبية منذ تبنيه عام 1948 و تعديلاته التسعة التي كانت آخرها عام 1987 على أن تتبع البلاد في طريقها المتجه نحو التنمية كلا من الديمقراطية و إقتصاد السوق الحر، و يتضح الدور الحكومي من خلال قيامه بالإجراءات التي تعددت بتعدد المراحل التي مرت بها المسيرة التنموية في كوريا الجنوبية وتتمثل في¹:

1. **الإعتماد على منهج التخطيط في برامج التنمية:** إعتمدت الحكومة الكورية الجنوبية على منهج التخطيط حيث وضعت مجموعة من الخطط الإقتصادية المتوسطة المدى ذات السنوات الخمسة والتي أكدت كل منها على إنجاز برنامج محدد وفق متطلبات فترتها الزمنية.
2. **تكوين مجمعات صناعية:** عملت الحكومة الكورية الجنوبية في مطلع الستينات من القرن الماضي على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية نظرا لكونها كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الإقتصادية، وتقدم الحكومة تسهيلات وتطلب من الشيبول إتباع الإستراتيجيات القومية للتنمية الصناعية القائمة عند التصنيع الموجه للتصدير، وتصنف مجموعة الشيبول (هونداي، دايو جولدستار) اليوم ضمن قائمة أكبر 100 شركة صناعية في العالم، حيث يبلغ عدد الشركات التابعة لأكثر خمس مجموعات شيبول 210 شركة، هذا ما ساعد كوريا الجنوبية على حصة كبيرة من السوق العالمية وتحقيق ميزة تنافسية في السوق العالمي.
3. **إنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية الجنوبية المعروفة ب كوترا:** أنشئت هذه الهيئة في عام 1962 بهدف توسيع المنتجات الكورية الجنوبية بالخارج، وفي عام 1969 تم تأسيس بنك التصدير والإستيراد من أجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية، وقامت الحكومة بمبادرة تنظيم مؤتمرات دورية للمصدرين بغرض مساعدتهم في مواجهة الصعوبات التي تواجه ترويج وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.
4. **إنشاء معهد كوريا الجنوبية للعلوم و التكنولوجيا و وزارة العلوم و التكنولوجيا:** في عام 1966 أنشئ هذا المعهد و الوزارة في عام 1967 لتعزيز تنمية التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث ركزت السياسات العلمية و التكنولوجيا الكورية الجنوبية على تقديم و إستيعاب و تطبيق التكنولوجيا الأجنبية من أجل الإرتقاء بمستوى الدولة في النواحي العلمية و التكنولوجيا، وشمل ذلك برامج لزيادة إستثمارات القطاع الخاص في مجال أبحاث التنمية فضلا عن أبحاث تنمية مهارات القوى العاملة².

¹ - سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، ص ص 51، 52.

² - سعيد رشيد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

5. تعزيز حقوق الملكية الفكرية: لقد أدركت الحكومة أهمية الحماية الصارمة لحقوق الملكية الفكرية من أجل التطور التكنولوجي للأمة، فمن أجل علاقة إقتصادية تعاونية طيبة مع كبار شركائها التجاريين وكنتيجة لذلك و منذ عام 1987 أجرت الحكومة إصلاحات بهدف تعزيز حقوق الملكية الفكرية ويكفل قانون حماية الطبع حماية شاملة لكل من الأعمال المحلية و الأجنبية، وتضمن قوانين الطبع حماية الكاتب إضافة لخمسين سنة أخرى¹.

ثانيا: العامل البشري

يتمثل دور العامل البشري في تحقيق التنمية الكورية الجنوبية من خلال²:

1. المشاركة الشعبية: ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري الجنوبي على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية، و لعب هذا المعهد دورا كبيرا في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الإتحادات الصناعية و الأحزاب السياسية، وعليه فإن الخطط التنموية الصناعية تلقى مساندة من القطاع الخاص و تجاوب من الشعب بمختلف فئاته.
2. التعبئة من أجل التنمية: شهدت كوريا الجنوبية إستقرارا سياسيا نتج عنه حكومة ذات برنامج طموح للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، حيث تجلّى دورها في تمجيد العمل حيث تصل ساعات عمل العامل الكوري الجنوبي إلى 54 ساعة في الأسبوعاً بمعدل 9 ساعات عمل في اليوم.
3. القوة العاملة البشرية: إن نمو الإقتصاد الكوري الجنوبي السريع يعود لمساهمة القوة العاملة النسائية حيث زادت نسبتها في مجالات العمل خاصة في مجالات النسيج و الأغذية فضلا عن دورهن في المجال الزراعي نظرا لترويج العاملين في القطاع الصناعي و الخدمات.

ثالثا: البيئة الدولية

تتمثل البيئة الدولية في بناء التجربة الكورية الجنوبية في العناصر التالية³:

1. المعونات و القروض: إستفادت كوريا الجنوبية من الإحتلال الامريكي 1945-1949 من خلال الدعم العسكري أثناء الحرب الباردة و في الدعم الإقتصادي المتمثل في المعونات، ففي بداية الخطة الخماسية الأولى عام 1962 كانت كوريا الجنوبية تعتمد على المعونة الأمريكية بدرجة كبيرة إذ كانت تشكل نسبة 10,7% من الناتج القومي الإجمالي في حيث كان معدل الإدخار لا يتجاوز 3,3% حيث كانت المعونة الأمريكية تخصص لمواجهة التضخم و الجزء الأكبر منها مخصص لدعم السلع حيث قدرت

¹- سعيد رشيد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

²- المرجع نفسه، ص 54.

³- المرجع نفسه، صص 55، 56.

المعونات المقدمة من أمريكا حوالي 5,9 بليون دولار في عام 1975، و اليابان 1,8 بليون دولار بين عامي 1965-1973 و ذلك عقب المعاهدة التي عقدت بين سيئول و طوكيو عام 1965 أما خلال الفترة 1975-1977 فإن كوريا استلمت 227 مليون دولار كمساعدة ثانية مشتركة بين أمريكا واليابان. وقدم البنك الدولي للتنمية و إعادة البناء لكوريا الجنوبية في عام 1984 قرضا قيمته 141 مليون دولار بغرض توسيع ميناء مدينة بوسنا الساحلية، و قدمت المملكة العربية السعودية قرضا قيمته 50 مليون لتنمية مشاريع الموانئ في العام نفسه.

2. الإستثمار الأجنبي: يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في نجاح المسيرة التنموية في كوريا الجنوبية، حيث يمثل حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في كوريا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان المرتب الأولى و الثانية من مجموع حجم الإستثمارات في كوريا الجنوبية ثم تليها ألمانيا و بريطانيا و فرنسا و هونغ كونغ و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(03):حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلدان الأخرى					الولايات المتحدة الأمريكية			
المجموع	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	هونغ كونغ	المجموع	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	السنة
30	186	23	86	05	1431	425	706	1980
599	51	123	113	134	5322	643	107	1985
2499	224	448	623	300	8024	2359	5665	1990
7872	352	867	446	58	19432	4183	6559	1995
35156	4107	2586	3981	846	69709	2657	31896	1997
5317	3675	60	7868	384	88526	53	2976	1998
10052	760	479	960	10052	155415	1750	3739	1999
10327	607	74	1599	10327	152167	2448	2922	2000
7208	426	432	459	7208	112918	772	5890	2001
3198	111	115	284	3198	9101	1402	4500	2002

المصدر: سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 3، ص56.

أصبحت كوريا الجنوبية بيئة صالحة للإستثمارات الأجنبية حيث تدفقت عليها و راحت تتزايد بمعدل منتظم ساهم في ضمان نمو إقتصادي على المدى الطويل حسب ما يوضحه الجدول، هذا و يواصل الإقتصاد الكوري الجنوبي نموه السنوي فيما بلغ المعدل السنوي للنمو 4% بين عامي 2002-2005 فإنه وصل إلى معدل 5,1% لعامي 2006-2007.

المطلب الثالث: تجربة تايوان

تايوان أو الصين الصغيرة كما تدعى هي جزيرة تتربع على مساحة تقدر ب 36000 كم²، 60% منها مناطق جبلية، فقيرة من حيث الثروات الطبيعية و قد تعرضت كسائر دول آسيا إلى الإحتلال من طرف اليابان لمدة نصف قرن من 1895 إلى 1945.

وقد صنفت سنة 1950 من أفقر الدول حسب التقرير الإقتصادي لهيئة الأمم المتحدة و اليوم تايوان وحسب تقرير OCDE فإن مردودية الدخل قريب من الدخل الأمريكي نظرا لإتباعها مجموعة من السياسات الصناعية الناجحة من أجل الوصول إلى التطور الإقتصادي.

الفرع الأول: نبذة عن تايوان

إن تايوان تمثل مثال تقليدي فهي جزيرة صغيرة أدمجت نفسها داخل الإقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية، كما أن التعليم بها و قوة الأيدي العاملة و الإشتراك المتقارب بين القطاعات العامة والخاصة، و الموقع الجغرافي الإستراتيجي خلال الحرب الباردة التي حققت لها المساعدات الأمريكية، هذه كلها عوامل ساعدت على تحقيق التقدم الإقتصادي في التايوان.

إن التايوان جزيرة في غرب المحيط الهادي بين بحر الصين شرقا و بحر الصين جنوبا، و تعتبر كتجربة ومثال ناجح تقندي به الدول النامية بسبب تحقيقها للتقدم الإقتصادي في ظرف وجيز و تايوان اليوم دولة صناعية جديدة واجهت طريق طويل من الظروف الإقتصادية الفقيرة جدا التي سادت في الوقت الذي إستولت فيه الإدارة الصينية القومية بعد الحكم الياباني عام 1945 حيث تغيرت التايوان من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي، و بفضل الإستثمار الأجنبي القادم غالبا من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أوروبا الغربية¹.

الفرع الثاني: مراحل تطور الصناعة التايوانية

كانت التايوان دولة زراعية في السنوات السابقة ثم إنتقلت إلى الصناعة بسبب توفر هذا القطاع على ميزات كبيرة تساهم في تحقيق معدلات نمو كبيرة، و سوف نتحدث عن الصناعة في التايوان كمايلي²:

طبقت اليابان الميثاق الإستعماري واطعة سكان تايوان في النشاطات التقليدية، هذا التصرف تطور بداية من الثلاثينات عندما جعل اليابان المستعمرة تشارك في الحرب، فالتطور الصناعي كان جد سريعا يمثل 6% بمعدل سنوي أثناء الثلاثينات أي حتى سنة 1940، و 130000 عامل أحصوا في الصناعة المانوفاكنتورية والإنتاج المحلي كان يؤمن حوالي 40% من طلب المواد المصنعة.

¹ - ميشيل تودار (تعريب و مراجعة محمود حسن حسيني و محمود حامد محمود عبد الرزاق)، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009 ص 550.

² - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، صص 74، 73.

إن الإرث الإقتصادي للفترة الإستعمارية لم يكن مهماً، فعند الإستقلال كانت المستعمرة تملك إقتصاداً متفتحاً حيث أن التجارة الخارجية كانت تمثل 35% من الناتج الداخلي الخام سنة 1940، و البنيات التحتية للإقتصاد كانت متطورة أما الزراعة المكثفة فكانت قد إكتسبت تجربة صناعية أولية وكان من الضروري اللجوء إلى نشاط آخر غير زراعي و الأفضل أن يكون في الريف، حيث أن تطور الزراعة يحتاج بالضرورة إلى الوسائل الصناعية المتمثلة في الأسمدة و الجرارات و هكذا كانت بداية التصنيع عن طريق إدماج الزراعة بالصناعة الظاهرة التي لم تعهد لها أغلبية دول العالم الثالث، كما أن لسياسة الحكومية أثر بارز في الإنطلاق الصناعي حيث إعتمدت الصناعة التايوانية مع مطلع الخمسينات على الصناعة التحويلية الخفيفة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة و إستعمال قليل لعوامل الإنتاج ذات التقنيات العالية، و هكذا لعبت الصناعة الريفية الناشئة دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية في كوريا.

إن الفترة الممتدة بين 1953-1962 إمتازت بنوع من الاستقرار بفضل المساعدات الأمريكية، فقد تايوان تتحكم في السياسة المالية (مراقبة الصرف- آليات التضخم- تطوير سياسة القروض)، فسياسة إحلال الواردات أعطت هذه الأخرى ثمارها حيث أصبحت تايوان تنتج كل من: الأسمدة، النسيج، الاسمنت، المواد الإستهلاكية الجارية. رغم هذا التطور وجدت تايوان نفسها عاجزة عن تطبيق هذه السياسة أمام ضيق السوق المحلي و ضعف الدخل الفردي، كما سجلت عجزاً مرتفعاً في ميزان المدفوعات الذي باتت تغطيه بالمساعدات الأمريكية أمام هذا الوضع أخذت تايوان إجراءات في النصف الثاني من الخمسينات ترمي إلى وضع سياسة جديدة وهي تكثيف وترقية الصادرات بتشجيع الإستثمارات الدولية المباشرة، والجدول التالي يوضح أهم المنتجات الصناعية التحويلية و تطورها¹:

¹ - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

جدول رقم(04): أهم المنتجات الصناعية التحويلية و تطورها في تايوان الوحدة %

القيمة المضافة للمنتجات بالأسعار الجارية		
1984	1965	
11,7	34,8	منتجات غذائية، مشروبات وتبغ.
17,2	15	الأنسجة ، الألبسة و الجلود.
2,1	4,1	الخشب و الانجازات بالخشب.
4	5,1	ورق و الأدوات الورقية، الطبع و النشر.
21,4	17,4	صناعات كيميائية، مشتقات البترول، الفحم، انجازات
3,5	6,5	منتجات معدنية غير أصلية.
6,4	2,2	منتجات تعدينية قاعدية.
26,6	13,8	إنجازات حديدية، آلات معدات.
7,1	1,3	أخرى.
10	100	مجموع المنتجات الصناعية التحويلية

المصدر: مصطفى زروني، الإستراتيجية الصناعية في الإقتصاديات المصنعة حديثاً، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1994، ص، ص 74، 75.

و في مايلي شرح للجدول¹:

عرف تحول الصناعة التحويلية تحولا سريعا خلال السبعينات كما هو مبين في الجدول، بحيث تبقى المنتجات الغذائية المختلفة تسيطر على الصناعة وذلك إبتداء من السبعينات لكن نصيبها كان في تراجع مستمر أما في وسط السبعينات حالت مكانها المنتجات الصناعية المختلفة كالآلات و التجهيزات حيث إنتقل نصيبها في القيمة المضافة من 13,8% إلى 26,6% في 1984 كما نلاحظ تطور نصيب الصناعة الكيميائية والبترولية إلى جانب قطاع النسيج و الألبسة و الجلود.

إن صادرات هذا البلد إرتفعت لتصل سنة 1987 إلى 52 ألف مليون دولار أمريكي منها 90% من المواد المصنعة و هكذا تعتبر الصناعة محرك أساسي للنمو الإقتصادي نتيجة التطورات السريعة و المتوسطة المقدرة ب 13%، أما نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام إنتقلت من 11% إلى 37% بين 1950 و 1987 أن هذه الإستراتيجية سمحت بتوفير 2,2 مليون منصب عمل سنة 1952، و تحقيق هذا النمو تطلب جمع رأس المال حيث قدرت نسبة الإستثمارات ب 15% في الخمسينات لتصل إلى 25% في السبعينات و 35% في سنة 1980.

فمنذ نهاية الخمسينات النمو الإقتصادي إعتد على الصادرات و بالدرجة الأولى الصادرات الصناعية هذه الأخيرة إستطاعت أن تنمو حصتها ما بين 1960 و 1986 من 32% إلى 94% من الصادرات الكلية.

¹ - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وقد توجهت التايوان نحو النشاطات الأكثر تطورا و خاصة قطاع الإلكترونيك الذي أصبح منذ 1985 المصدر الرئيسي، حيث قدر ب 22% من الصادرات العامة لصناعات أدوات الإلكترونيك ولهذا أدخلت المؤسسات التايوانية منتجات أكثر تطورا مثل الكومبيوتر و القارئ الإلكتروني.

الفرع الثالث: العوامل الداخلية لتطوير الصناعة التايوانية

لعبت الدولة التايوانية و مؤسساتها دورا كبيرا في نجاح التجربة التنموية في تايوان من خلال السياسات التي طبقتها في تلك الفترة.

أولاً: دور تدخل السلطات في تطوير الإقتصاد التايواني

تمتلك الدولة التايوانية خصائص الدولة القومية التي وصفها ميردال سنة 1970 و هي الدولة التي تحرص على العمل بأولوياتها فقد قامت بالتدخل المباشر فقد رافقت دخول تايوان في النظام الرأسمالي تدريجيا، فقد قامت الدولة بالتخطيط ووضع سلم تدريجي للانتقال إلى الإقتصاد السوق حسب الترتيب الزمني¹:

1. المرور إلى ترقية الصادرات بين 1958-1962 تعتبر خطوة جيدة في الإقتصاد لأنه فورا عند الإنتهاء من إعادة البناء فإن النمو الصناعي عانى من ضيق السوق الداخلية و لهذا وافق العديد من رجال الأعمال على إستراتيجية ترقية الصادرات التي اقترحت الحكومة تطبيقها.
2. ترويج إنتاج السلع الوسيطة (الصناعة البيتروكيميائية و الجديدة) قد قررت ما بين الفترة 1965-1968 أي المدة التي كانت فيها الصناعة الصغيرة في أوج إنطلاقها.
3. في سنة 1974 تم تقرير إعادة بناء الصناعة و توجيهها نحو نشاطات ذات التكنولوجيا العالية وأصبح من أولويات الدولة التي واجهت صعوبات لتجعل المؤسسات تقبل بهذا الوضع.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تايوان

نلاحظ أنه في بعض الدول كان هناك تركيز صناعي على جميع القطاعات في حين نجد أن قطاع النسيج الصناعي التايواني منتشر في كل من المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة أي حوالي 7000 مؤسسة سنة 1961 إلى 95000 مؤسسة سنة 1987 نصف هذه الشركات يشغل أقل من أربعة أشخاص 33% ما بين 1950 و 1961 من المؤسسات ممثلة في الصناعات الجديدة المتمثلة في الصناعات الغذائية وصناعة الخشب و الآلات و التجهيزات، أما الشركات الكبرى فنشاطها الإستثنائي يتمثل في صناعة النسيج والإلكترونيك و الصناعات الكيماوية و الغذائية، و بالرغم من تطور المدن إلا أنه لم يكن عائقا في تشكيل نسيج صناعي توسعي، إذ أنه في سنة 1952 من 100 مؤسسة صناعية حوالي 82 منها موجود في الريف و 18

¹ - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، صص 77، 78.

منها في المدن، و نجد نفس هذه الأهداف محققة في الثمانينات إذ أن تكوين المؤسسات في الوسط الريفي يبقى دائما حديث الساعة فالريف التايواني يشغل حوالي 65% من السكان العاملين¹.

الفرع الرابع: العوامل الخارجية لتطوير الصناعة التايوانية

تمثلت العوامل الخارجية في تطوير الصناعة التايوانية في عاملين أساسيين هما²:

أولاً: الإستثمارات الخارجية

عملت السلطات التايوانية في النصف الثاني من الخمسينات بتشجيع الإستثمارات الدولية حيث كان المستثمر الرئيسي فيها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مولت حوالي 40% من الإستثمارات أين إنتقلت تايوان إلى الإستقلال المالي في السبعينات حيث بلغ نصيب مجموع الإستثمارات الدولية المباشرة 41,4% سنة 1985 و أغلبية هذه الإستثمارات نتيجة توجه قطاع المنتجات الكهربائية و الإلكترونية و هذا ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم(05): توزيع الإستثمارات الأجنبية في تايوان الوحدة%

الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	اروبا	الصين	آخرون	المجموع
41,4%	20,4%	16,6%	7,1%	14,5%	100%

المصدر: مصطفى زروني،، الإستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1994، صص 78، 79.

الجدول رقم(06): توزيع الإستثمارات حسب الفروع الكبرى في الفترة(1952-1985) في تايوان الوحدة%

منتجات كهربائية و إلكترونية	الكيمياء	المعادن	الخدمات	تجهيزات و آلات	النسيج	أخرى	المجموع
31%	15,7%	14,5%	12,3%	9,3%	3,5%	13,6%	100%

المصدر: مصطفى زروني،، الإستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1994، ص ص 78، 79.

خلال الخمسينات كانت الصين من بين البلدان التي قدمت للتايوان مساعدات فكانت تستقبل حوالي 1,5 ألف مليون دولار أمريكي كمساعدة إقتصادية، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المساعدات المكثفة إتجاه التايوان كانت تمول 90% من العجز التجاري الشيء الذي خفض الأعباء الخارجية إتجاه تايوان.

¹ - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 76.

² - المرجع نفسه، صص 79، 78.

ثم إن التوجه نحو سياسة ترقية الصادرات كان ضرورة حتمية بعد الإنخفاض التدريجي للمساعدات الأمريكية سنة 1968 من هنا أنشأت التايوان العديد من مؤسسات الترقية لإقناع المستثمرين، فشرعت في فتح أول منطقة حرة سنة 1966 في كواشونغ وقد تبعها كل من تاي شونغ و نانتر.

ثانيا: مساهمة التجارة الخارجية

شهدت تايوان تغيرا في هيكل تجارتها الخارجية، حيث عرف نصيب المواد الزراعية و الغذائية تفهقرا ليصل في سنة 1984 إلى 1,6% و قد عوض هذا التفهقر بفعالية عن طريق القطاع الصناعي حيث كان يمثل في سنة 1952 اقل من 10% من مبيعاته للخارج ليصل في سنة 1984 إلى أكثر من 90% حيث ساهم ب 50% من الناتج الوطني الخام¹.

¹ - - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره، ص 82.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بأن الإنفتاح الإقتصادي في الدول الناشئة فتح لها أبواب واسعة من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي و ساعدها على تطوير إقتصادها خاصة في المجال الصناعي، حيث قامت كل من دول جنوب شرق آسيا و الصين بتطوير قطاعها الصناعي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ووصلت فعلا إلى الأهداف التي سطرته ضمن خططها التنموية و في هذا السياق مثلت كل من تجربة اليابان و كوريا الجنوبية و التايوان معجزة إقتصادية في الوقت الحاضر في إطار تطوير القطاع الصناعي.

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر منذ سنوات الستينات مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية في سبيل تغطية العجز الذي تركه المستعمر فوضعت العديد من المخططات و كانت قاعدتها الأساسية الإعتماد على التصنيع الثقيل، ثم مرت إلى مرحلة تأهيل المؤسسات الإقتصادية وبعد ذلك إتفقت مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين وضعها بعد الأزمات التي مرت بها خلال تلك الفترة، وبقيت الجزائر تعاني من تراجع معدلات الإنتاج في القطاع الصناعي، و نظرا لإعتمادها على قطاع المحروقات فإنها سجلت معدلات منخفضة جدا، و كذلك هذا راجع إلى سياسة الإنفتاح التي إنتهجتها الجزائر من تحرير التجارة وزيادة الواردات، و من خلال عقد الشراكة مع الإتحاد الأروبي، فقد تأثر القطاع الصناعي كثيرا باعتبار أن الجزائر ليست لها صادرات صناعية كثيفة، ثم إن الإندماج المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكلف الجزائر كثيرا في المجال الصناعي نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصناعية الجزائرية على المنافسة و ضعف الإمكانيات لديها من أجل الإنتاج من هنا عمدت الحكومة الجزائرية على وضع استراتيجيات من اجل تطوير القطاع الصناعي وزيادة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: الإستراتيجية التصنيعية في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الإستراتيجية التصنيعية في الجزائر

لقد عرفت الصناعة الجزائرية تدهورا كبيرا منذ الإستقلال، حيث ساءت الحالة الإقتصادية للجزائر وسعيا لتصحيح الوضع قامت الحكومة الجزائرية بإتباع مخططات تنموية إعتمدت بالدرجة الأولى على التصنيع الثقيل كأساس للتنمية، وقامت بتأهيل المؤسسات العمومية و خصصتها لكنها باءت بالفشل، عندها لجأت الجزائر إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية لفرض صندوق النقد الدولي مجموعة من الشروط القاسية و طبق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر من أجل النهوض بالإقتصاد من خلال تطوير القطاع الصناعي.

المطلب الأول: التصنيع من خلال المخططات التنموية

إنتهجت الجزائر في هذه الفترة النهج الرأسمالي في عملية التنمية، الذي يعتبر القطاع المحرك الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية من خلال جعل التصنيع الثقيل وسيلة كفيلة بتطوير القطاعات الأخرى لما لها من إمكانيات الربط الأمامي و الخلفي.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي(1967-1969)

تعتبر سنة 1967م، بداية جديدة في تاريخ النظام الاقتصادي الجزائري، و لقد تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين الأولى تمثلت في التوجه نحو المخططات المتوسطة الأجل، أما الثانية فهي ان هذه المرحلة تميزت بالإرتفاع المتزايد في حجم الإستثمارات الفعلية في مختلف القطاعات كمحاولة للنهوض بها، وقد كان الإهتمام كبيرا بتطوير القطاع الصناعي لأنه يخدم مختلف القطاعات سواء الفلاحية أو الخدمات¹.

وقد كان الهدف من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الإقتصادية والإجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها².

حيث تم تحديد 9,06 مليار دج كهدف استثماري في هذا المخطط، و كان توزيع الإستثمارات على ثلاث مجموعات كمايلي³:

- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة، و التي خصص لها 6,79 مليار دج (الزراعة 1,88 مليار دج و الصناعة 4,91 مليار دج).

¹ - محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2009، ص 117.

² - نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني(1962-2012) مذكرة ماجستير، 2015، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص 65.

³ - محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 118.

- الإستثمارات غير الإنتاجية مباشرة، و قد خصص لها مبلغ 2,06 مليار دج (موزعة على البنية التحتية الإقتصادية 0,28 مليار دج، البنية التحتية الإجتماعية 1,73 مليار دج).
 - الإستثمارات شبه إنتاجية، خصص لها مبلغ 0,36 مليار دج ب 3600000 دج. وقد كانت معدلات الإنجاز في هذا المخطط كالتالي¹:
 - معدل الانجاز الفعلي للإستثمارات المنتجة 97%.
 - معدل الانجاز الفعلي للإستثمارات غير المنتجة 127%.
 - معدل الانجاز الفعلي للإستثمارات شبه المنتجة 78%.
- و يعود السبب في سرعة إنجاز الإستثمارات غير المنتجة مباشرة إلى عامل إجتماعي يتمثل في التعطش الكبير من تجسيدها في المناطق المحرومة من هذا النوع من الإستثمارات، مما جعل الأفراد يساهمون عن طريق العمل التطوعي، أما الثاني فانه فني لكون هذا النوع من الإستثمارات لا يتطلب دراسات معقدة مما يسهل تنفيذه. وقد بدأت عملية الإستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات مثلما يوضحه الجدول التالي²:

الجدول رقم(07): الإستثمارات خلال المخطط الثلاثي(1967-1969) في الجزائر الوحدة%

المحروقات	قطاع إنتاج سلع التجهيز	قطاع إنتاج السلع الوسيطة	قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية
47,8%	32,5%	12,3%	7,4%

المصدر: زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العلوم الإقتصادية والتجارية، 2010، ص 91.

نلاحظ من خلال الجدول ان المحروقات أخذت الحصة الأكبر في إستثمارات هذا المخطط ب 47,8% ثم تليها سلع التجهيز فالسلع الوسيطة، فالإستهلاكية .

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول(1970-1973)

وقد وضع هذا الأساس لإستكمال ما جاء به المخطط الثلاثي، و بغية ذلك وضعت له الدولة مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيمايلي³:

- تدعيم و تطوير القاعدة المادية للإقتصاد الوطني.

¹- محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص118.

²- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العلوم الإقتصادية والتجارية، 2010، ص91.

³- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص ص 84، 85.

- تطوير الصناعات القائمة لعملية النمو كالصناعات الميكانيكية و الكيماوية.

- إعتداد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

إن هذا المخطط لما له من أولوية في ترسيخ الخيارات المتمثلة في إعطاء الصناعة الأولوية بكونها تشكل العامل الحاسم في العملية التنموية، فضلا عن ذلك فإن حجم الإستثمارات في هذا المخطط قد إرتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، و يظهر ذلك بوضوح من خلال البرامج الإستثمارية التي إرتفعت تكاليفها إلى 68,56 مليار دج، و السبب في ذلك هو إن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات و الفروع الميكانيكية و ذلك لتقوية الصناعات الثقيلة التي إنتهجتها الجزائر و التي توفر شروط التكامل الإقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة و فروعها، كما تجب الإشارة أيضا إلى أن هذا المخطط جاء في الوقت الذي شهدت فيه الجزائر عمليات التأميم للثروات الوطنية مما أعطى دفعا قويا لحركة التنمية في الجزائر من منطلق أن عمليات التأميم هذه مكنت الجزائر من الإستفادة أكثر من مواردها الاقتصادية و هذا ما كان له إنعكاس إيجابي على الإستثمار الإنتاجي الذي عرف إرتقاعا ملحوظا .

كان هدف هذا المخطط أولا و أخيرا تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية مع ترجيح الإستثمار في الصناعة الثقيلة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(08): حصيلة الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) في الجزائر الوحدة%

المحروقات	صناعة الفولاذ	الصناعة الميكانيكية	مواد البناء	صناعات أخرى	المجموع
%42	%14	%10	%8	%26	%100

المصدر: زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010، ص 96.

نلاحظ بأنه المحروقات لها الأولوية ب 42% ثم تأتي بعدها مباشرة صناعة الفولاذ ب 14% والصناعة الميكانيكية ب 10%، ثم مواد البناء ب 8% و أخيرا صناعات أخرى متمثلة في 26%¹.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)

يعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق، حيث إتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة و خاصة الحديد و المحروقات، و مواد البناء و الميكانيك و الكهرباء و الإلكترونيك و كذا الإهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة إرتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الإستقلال الإقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 42,65% سنة 1978 مقابل 7,30% سنة 1969

¹- زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص96.

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للإستثمارات والتنظيم التساهمي، ثم إن المخططات السالفة تهدف إلى بناء الإقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الإستثمارات¹.

الفرع الرابع: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

وقد كان هذا المخطط بداية لوضع أولويات جديدة تتمثل بالأساس في الفلاحة، الصحة، السكان التكوين المهني و التقني وقد كان التركيز على تلبية الحاجيات الاجتماعية بغية ضمان حياة أفضل للسكان، ولعل التركيز على الوصول إلى الإكتفاء الذاتي الغذائي كان بمثابة الإعلان عن التوجه الجديد الذي يضع حد للإستثمارات الصناعية البحتة، و قد كان حجم الإستثمارات المتوقع يصل إلى حوالي 400 مليار دينار بتخصيص 154,5 مليار دينار لقطاع المحروقات و الصناعة أي بنسبة تقارب 38,6% (63 مليار دينار لقطاع المحروقات أي بنسبة 15,7% من الحجم الإجمالي للإستثمارات و 91,5 مليار دينار لقطاع الصناعة أي بنسبة مهمة تقارب 22,9%)، بالرغم من أن هذه النسبة قلصت بحوالي النصف (38,6%) مقابل 60,1% في المخطط الرباعي الثاني، إلا أن الصناعة و قطاع المحروقات بقيت تستحوذ على نسبة مهمة من حجم الإستثمارات أما قطاع الفلاحة فقد خصص له ما قيمته 47,1 مليار دينار أي بنسبة حوالي 11,7% من الحجم الإجمالي للإستثمارات، كان نصيب الري منها حوالي 23 مليار دينار و قد كانت المبالغ المرصودة خلال هذا المخطط موزعة كمايلي²:

الجدول رقم(09):المبالغ المرصودة خلال المخطط الخماسي الأول موزعة حسب القطاعات في الجزائر الوحدة: مليون دينار

المبالغ المرصودة (بملايين الدينارات)	القطاعات الاقتصادية
154,5	الصناعة
47,1	الفلاحة
67,2	القاعدة المادية
42,4	التربية و التكوين
89	قطاعات أخرى
400	المجموع

المصدر: فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 ص 88.

¹ كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005 ص03.

² - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 87، 88.

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

تزامن هذا المخطط مع المرحلة الحرجة التي مر بها الإقتصاد الوطني بفعل تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 من أبرز توجهاته رفع مساهمة المؤسسات العمومية و القطاع الخاص في تحقيق البرامج الإستثمارية، و فيمايلي توزيع الإستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1989)¹:

جدول رقم(10):توزيع الإستثمارات المنجزة خلال الفترة(1967-1989) في الجزائر الوحدة%

قطاعات الإستثمار	1979-1967	1984-1980	1989-1985
الصناعة	50,50	28	32,10
الزراعة و الغابات و الري و الصيد البحري	8,8	9,9	11,42
البناء و الأشغال العمومية	2,3	3,7	4,12
خدمات الإنتاج (الماء، الكهرباء، الغاز....	7,5	8	6,6
الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية	30,90	50,90	54,76
المجموع النسبي	100	100	100

المصدر: نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012) مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015، ص 68. ما يمكن ملاحظته هو تراجع حصة القطاع الصناعي في الإستثمارات الإجمالية التي إنتقلت من 50,50% من خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و 1979 إلى 28% في إطار المخطط الخماسي الأول ثم إلى 32,10% في ظل المخطط الخماسي الثاني، هذا التراجع كان لصالح قطاع الهياكل الاقتصادية والإجتماعية (الموانئ، الطرق، السكك الحديدية) الذي إنتقلت حصته من 30,90% إلى 50,90% ثم إلى 54,76% على التوالي، كما شهد عقد الثمانينات إرتفاعا نسبيا في حصة القطاع الزراعي من إجمالي الإستثمارات من 8,8% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و 1979 إلى 9,9% في إطار المخطط الخماسي الأول ثم إلى 11,42% في ظل المخطط الخماسي الثاني².

حيث جسدت الإصلاحات في ظل إستمرار النهج الاشتراكي و إعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة، فصدرت العديد من القوانين المتعلقة بالإستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21)، و القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الإقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980) و الإجراءات المتعلقة بإستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4 أكتوبر 1988)³.

¹- نوري ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 68.

²- المرجع نفسه، ص 69.

³- يدو محمد، بضياف صالح و آخرون، الصناعة في الجزائر بين الواقع و الأمل و أثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص ص 176، 177.

المطلب الثاني: التصنيع من خلال برامج التأهيل

إعتمدت التنمية طويلة المدى في الجزائر على القطاع الصناعي لضمان إستمراريتها و تحقيق الأهداف الإقتصادية، إلى أن جاءت التحولات الإقتصادية التي بدأت منذ 1988 حيث تغير الاتجاه نحو اقتصاد السوق و تخلي الدولة عن أسلوب الاقتصاد المسير مركزيا، و بدأ القطاع الصناعي يواجه مجموعة من التحديات في ظل التوجه الجديد للدولة من خلال مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تخص هذا القطاع.

الفرع الأول: الصناعة الجزائرية قبل بدء برنامج التأهيل

منذ بداية التسعينات إنطلقت الدولة الجزائرية في إجراءات إصلاحية تتمحور حول إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تمثل 80% من النشاط الصناعي للبلاد، و 20% تشكل غلafa لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تمثل نشاط القطاع الخاص و قد قدرت سنة 1997 بحوالي 25000 مؤسسة خاصة فالقطاع الصناعي يغطي في مجمله كل الصناعات المصنعة بما فيها قطاع المحروقات و المناجم، و يمكن حصر أنشطة القطاع الصناعي الجزائري هذه الفروع الصناعة القاعدية (ميكانيك، حديد)، الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الغذائية، صناعة القماش و الجلود صناعة مواد البناء، الصناعة الكيماوية و الصيدلانية تحويل الخشب¹.

الفرع الثاني: الصناعة الجزائرية من خلال برنامج التأهيل

و يمكن تلخيص برامج التأهيل في الجزائر في الجدول التالي:

¹ - فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 159.

الجدول رقم(11): مختلف برامج التأهيل في الجزائر

البرنامج	الفترة	الفئة المستفادة من البرنامج	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
UNIDO برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية و تدعيم هيكلية المؤسسات.	-من سبتمبر 2001 إلى 2008	-المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل.	-تحديث أنظمة الإنتاج مؤسسة.	11,4 مليار دولار	-تأهيل 21 مؤسسة صغيرة و متوسطة
برنامج ميدا MEDA	2000-1996: MEDAI 2006-2000: MEDAII	-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تستخدم 20 عامل فأكثر	-تأهيل 500 مؤسسة صغيرة و متوسطة - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التقنية.	34355 مليون أورو. 5350 مليون أورو.	-تأهيل 405 مؤسسة صغيرة و متوسطة -استفادة 40 مؤسسة مصدرة من المرافقة التقنية لسنتين من ضمن 600 مؤسسة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	-إبتداء من 2006	-المؤسسات التي تستخدم اقل من 20 عامل	-تأهيل 500 مؤسسة صغيرة و متوسطة	1 مليار سنويا	-تأهيل 100 مؤسسة
برنامج GTZ لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	من 2005 إلى 2007	-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تستخدم من 50 عامل إلى 250 عامل	-تحسين الشروط العامة و تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	3 ملايين دوتش مارك ألماني	-حصول 7 مؤسسات على شهادة ايزو 1400

المصدر: عبد القادر رقرق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009، ص 162.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر قامت بعدة برامج للتأهيل من أجل تطوير تنافسية المؤسسات في إطار مجموعة من البرامج يمكن شرحها كالتالي:

1. برنامج الاندماج لتحسين التنافسية و دعم إعادة الهيكلة الصناعية و التأهيل في الجزائر

لقد شرع في تنفيذ أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مالية للجزائر قدرت قيمتها ب 11,4 مليون دولار ، و تمت الإنطلاقة لهذا البرنامج في سنة 2001 حيث خصص لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل و تشرف عليه وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، و يسعى إلى دعم المؤسسات الصناعية العامة و الخاصة بهدف تعزيز التنافسية الصناعية، و ذلك بتحسين كفاءة

المؤسسات الصناعية و تهيئة بيئتها بتكثيف جميع مكوناتها من أنشطة مالية ، مصرفية، إدارية، إجتماعية، وقد تم تأهيل 21 مؤسسة صغيرة و متوسطة¹.

2. برامج ميدا MEDA

يجسد برنامج ميدا التعاون و التنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أخذ إسم " أورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، و يشمل هذا البرنامج المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا و التي تنشط في القطاع الصناعي أو الخدمات الصناعية².

برنامج MEDA1 خصص له غلاف مالي قدر ب 3435 مليون أورو للمساعدات المالية خلال 1996-2000 إلا ان تنفيذ البرنامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 مليون أورو إضافة إلى إختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج حيث خصص لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 57 مليون أورو ودعم الإصلاحات الإقتصادية و التعزيز المؤسسي لإقتصاد السوق، ومن خلال هذا تقدمت 668 مؤسسة صغيرة و متوسطة إلى البرنامج، و يمثل هذا العدد نسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي وتخص 2147 مؤسسة، و تم الدخول الفعلي ل 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18,2% من مؤسسات القطاع الصناعي، أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج³.

برنامج MEDA2: هذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و التخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الإقتصادية، وقد كان المبلغ المخصص في هذا البرنامج 5350 مليون أورو في الفترة من 2000 إلى 2006، من أجل دعم الإنتقال الإقتصادي لتحقيق منطقة أوروبتوسطية للتبادل الحر وفي ظل إطار هذا البرنامج فقد أختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز هذه المؤسسات المصدرة خارج المحروقات وتمثل هذه المؤسسات عدة قطاعات خاصة بالصناعة الغذائية و الكيمائية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني.

¹ - جاري فاتح، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسات إقتصادية و سياسية، العدد 21، جانفي 2013، ص 75.

² - مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 118.

³ - حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص 107، 108.

3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عامل و التي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و قد إحتوى هذا البرنامج على محاور أساسية في تحديث المنشآت و الآلات الصناعية، تطوير نظام الإنتاج، تنمية الكفاءات و الموارد البشرية، و من أجل السير الحسن لهذا البرنامج تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مرسوم تنفيذي في 2005/05/03، و مهمة هذه الوكالة هو فحص و دراسة طلبات المؤسسات الراغبة في الإنضمام إلى برنامج التأهيل و كذلك من مهامها هو تقديم المنح المالية اللازمة للبرنامج و هناك برنامج جديد للتأهيل تم الإعلان عنه في 2007/04/25، يعتبر كمسعى جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أفق 2017، هذا البرنامج جاء لتكميل و دعم برنامج ميداء، هذا الجهاز يركز على مراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذوي عمالة أقل من 20 عامل التي تمثل 97% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث هدف هذا البرنامج إلى تأهيل 500 مؤسسة، و كانت النتيجة تأهيل 100 مؤسسة فقط من خلال تخصيص 1 مليار سنويا¹.

وقد شكلت الحكومة الجزائرية مجموعة من الهيئات من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي²:

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أستحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها و من مهامها:

- تقديم الدعم و الإستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريع طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- إقامة علاقة مع البنوك للمشاريع المفيدة إقتصاديا و إجتماعيا.

¹ عبد القادر رقرق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009. ص ص 166، 167

² المرجع نفسه، ص ص 123، 124 .

و من هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي و المالي و التقني للمستحدثين، فكان من ضمن أعمالها و نشاطاتها تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة تهدف بالدرجة الأولى إلى تنشيط الإقتصاد المحلي و إمتصاص البطالة.

ب. وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات APSI

تتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق إستثماراتهم، حيث تعمل على تقييم المشاريع و دراستها و إتخاذ القرار بشأنها سواء كان بالقبول أو الرفض و تقوم بتطوير الإستثمار و مناخه و آليات عمله، و المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب و إلغاء التمييز بين الإستثمار العام والخاص، و إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الإستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالإستثمار.

ج. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

القرض المصغر هو سلفية يتم تسديدها على مدى 12 أو 16 شهرا موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50000 دج إلى 400000 دج، و يسمح بإقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما، تأسس في 2004/01/22 و تتمثل أهم وظائفها في¹:

- تقديم القروض بدون فائدة و الإستشارات و الإعلانات للمستفيدين.
- إقامة علاقة مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإستثمارية.

4. برنامج GTZ لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من أجل دعم حركية إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها و إندماجها و نمو الصناعات في إطار تحرير و إنفتاح السوق، تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دول ألمانيا و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، و يهدف هذا البرنامج إلى محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة من أجل الاستغلال الجيد لإمكاناتها و منتجاتها في ميدان التشغيل و من أجل التقليل من المنتوجات المستوردة و محاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير و يحتوي البرنامج على نشاطات تتمثل في تكوين مستشارين في التسيير ، إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات

¹ - عبد القادر رقرق، مرجع سبق ذكره، ص124.

الصغيرة و المتوسطة (من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم) فقد حصلت 7 مؤسسات على شهادة إيزو 1400 بتخصيص 3 ملايين دوتش ألماني¹.

المطلب الثالث: التصنيع من خلال برنامج التعديل الهيكلي

إن الإصلاحات التي عرفت الجزائر في فترة الثمانينات، لم تتجح نظرا لتباطؤها بفعل القيود و الممارسات الإدارية من جهة و الأزمة النفطية سنة 1986 من جهة أخرى، مما جعل الجزائر في وضع إقتصادي صعب ما أدى بها إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية لحماية إقتصادها من الإنهيار.

الفرع الأول: برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر

أولاً: مضمونه

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إبتداء من سنة 1994 أعطى سياسة إقتصادية جيدة لكنه لم يعطي سياسة تنموية دائمة².

فهذا البرنامج يهدف إلى رفع حماية الدولة على المؤسسات العمومية و بالتالي كان لزاما على المؤسسات الإقتصادية، التكيف مع المحيط الجديد من تحرير الأسعار، وجود منافسة شديدة، حيث إنتقل عجزها المالي من 90 مليار دينار لسنة 1995 إلى 113 مليار سنة 1996 و بالتالي كان من الضروري إعادة هيكلة خزينة المؤسسات³.

و في الواقع أنه تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية قبل 1994، إذ أن الكثير منها حصلت على إستقلاليتها المالية و القانونية وتم تطهيرها ماليا و حولت ديونها إلى إلتزامات على عاتق الدولة إتجاه البنوك التجارية، و قد بلغت تكلفة التطهير 13 مليار دولار خلال الفترة من 1994 إلى 1999 غير ان هذه الإصلاحات لم تكن كافية لسببين⁴:

1. إن خسارة المؤسسات إستمرت في التراكم لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتجاتها وكان من السهل لها تغطية العجز بإستمرار باللجوء إلى البنوك التجارية.
2. إن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات.

¹ - مرجع نفسه، ص ص 168، 169.

² - محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

³ - المرجع نفسه، ص 183.

⁴ - عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد1، 2002، ص 99.

ثانيا: آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي

لقد كانت نتائج برامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي كمايلي¹:

إن مؤشر الإنتاج الإقتصادي تقلص بحوالي 11 نقطة من سنة 1884 إلى 1997 و كان الإنتاج الحرفي التقليدي قد تقلص ب 21 نقطة، حيث سجل تحسن مؤقت في قطاعين، قطاع الطاقة المحروقات و قطاع البناء، و إذا أخذنا سنة 1989 كمؤشر نجد أن قطاع صناعة الجلود و الأحذية انخفضت ب 53 نقطة سنة 1997 و ذلك نتيجة المنافسة من القطاع الخاص و خاصة أن الجزائر تعهدت بفتح أسواقها للمنتوج الخاص الداخلي و الخارجي و تسهيل عملية الإستيراد و التصدير، إن الصناعة التي تعتبر النواة الأساسية للقطاع الصناعي في الجزائر، قد إنخفض إنتاجها بنسبة 50% بين سنتي 1989 و 1997 حيث سجلت أكبر نسبة بين سنتي 1994 و 1997، حيث كانت النسبة 30% مما أدى إلى تعطيل نسبة كبيرة في الآلات الإنتاجية وأصبحت المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها و ذلك نتيجة تخلي الدولة على تمويل هذه المؤسسات سواء عن طريق الدعم أو الاقتراض أما معدل نمو الإنتاج الصناعي في فترة التعديل الهيكلي كان سلبيا و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12): معدل النمو الصناعي خلال الفترة 1993-1997 في الجزائر الوحدة%

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي	1,5+	+5,8	-0,5	-8,6	-7,6

المصدر: كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن، جانفي 2005، ص 12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل النمو الصناعي سالب في الثلاث السنوات الأخيرة على التوالي (0,5- 8,6- 7,6-)، وهذا التراجع الكبير راجع إلى عدم قدرة المؤسسات على تطوير نشاطاتها الصناعية واكتساب ميزة تنافسية بالرغم من وجود برامج تأهيل.

ونجد أن صناعة الحديد والصلب و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية تتحمل القسط الأكبر من التقهقر نظرا لوزنها في ميدان الصناعة والجدول التالي يوضح نسب تطور الإنتاج الصناعي في الفترة 1989-1998:²

¹- محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 119.

²- المرجع نفسه، ص 282.

الجدول رقم(13): التطور النسبي للإنتاج الصناعي في الفترة 1994-1998 في الجزائر الوحدة%

1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
					الفروع
81,6	78,5	81,5	87,6	88,4	المؤشر العام
3,73	3,69	84,1	82,9	84,2	المؤشر خارج المحروقات
67,4	63,4	68,7	79,9	80,1	مؤشر الصناعات المصنعة
144	138	132,4	132,4	133,1	الطاقة
118,5	118	113	107,6	106,1	المحروقات
73	71,1	78,1	81,1	82,4	المناجم و المحاجر
49,9	47,9	59,6	74,5	68,2	الصناعة الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية والإلكترونية
91,7	88,88	7,93	89,7	86,2	مواد البناء و الخزف و الزجاج
89,2	78,8	75	86,2	94,3	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
90,8	83,1	85,5	89	96,4	الصناعة الغذائية و التبغ و الكبريت
53,5	49,1	53,1	73,1	82,5	المنسوجات و الألبسة و الخياطة
24,3	23,7	29,3	42,6	53,5	صناعة الجلود و الأحذية
47,2	47,3	48,5	60,1	67,1	صناعة الفلين و الورق

المصدر: محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009، ص 182.

الملاحظ من الجدول أن هناك إنخفاض عام في نسب الإنتاج الصناعي في الفترة المحددة أعلاه، و التراجع الكبير شمل كل من قطاع صناعات الفلين و الورق و الخشب، إذ انتقلت نسبته من 67,1% سنة 1994 إلى 60,1% سنة 1995، أي بإنخفاض مقداره 7% ليزداد تقهقرا إلى 48,6 سنة 1998 و كذلك الحال بالنسبة مع أغلب الفروع ما عدا فرعي الطاقة و المحروقات اللذان حافظا على زيادة نسب إنتاجها¹.

و يشير تقرير الديوان الوطني للإحصائيات أن أكثر من 35% من النسيج الصناعي للقطاع العمومي لجا إلى قروض بنكية لتحقيق توازنه المالي و تعكس هذه الوضعية الاختلالات التي لازالت المؤسسات العمومية تعاني منها، و الأزمات المالية التي تهدد 30 إلى 40% من هذا النسيج بالتوقف قبل إفراز النظام الإقتصادي

¹ - محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 182، 183.

الجديد بكل تجلياته مع فتح السوق للمنافسة، و في سنة 2001 أكثر من 79% من النسيج الصناعي المنتج عرف توقفا عن الإنتاج و خلافا في العتاد و الآليات و تراوح هذا التوقف من 13 إلى 30 يوم¹. نستنتج مما سبق بأن قطاع الصناعة كان ضحية لبرنامج سياسة التعديل الهيكلي و ذلك نتيجة التخلي عن فكرة التصنيع الحقيقي و عدم ملائمة المشرع الجزائري مع مقتضيات تلك الفترة و حجم المديونية الكبيرة و آثار سياسة الصناعات الثقيلة المنتهجة سابقا².

الفرع الثاني: برنامج الخصخصة في الجزائر

أولاً: مضمونها

قد صدر قانون خصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 والمؤرخ في 15 اوت 1955 و بدأ تنفيذ هذه العملية في أبريل 1996، حيث تواصلت خصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية و هذا في شهر أبريل 1998، أما قانون الخصصة المعدل في مارس 1997 فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999³.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي لا يمكن إنعاشها فانه ابتداء من نهاية شهر أبريل 1996 ونهاية سبتمبر شرع في حلها بوتائر سريعة و بالرغم من أن هذه بدايات تطبيق الخصصة إلا أنه ترتب عنها تفكيك منظومة الإنتاج الصناعي الوطني، فالعراقيل التي تقف أمام هذه العملية و التماطل في التطبيق الحقيقي والفعال الحق الكثير من الأضرار بالنسيج الصناعي الوطني⁴.

إضافة إلى ذلك فحتى يتمكن المشتري من شراء وحدة صناعية أو تجارية فهذه العملية تستغرق أكثر من 12 شهرا بينما في بعض البلدان لا تستغرق 6 أشهر كحد أقصى⁵.

ثانياً: أثر الخصخصة على القطاع الصناعي

أما فيما يخص برنامج الخصصة لسنة 1995 فقد ساهم في إدخال رأس المال و التكنولوجيا المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية و الرفع من قدراته، حيث واجه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية فقد تم حل 383 مؤسسة صناعية عمومية، و هذا يعني أن 54% من المؤسسات المنحلة هي مؤسسات صناعية⁶.

¹ - عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 101 ، 102.

² - محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

³ - كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

⁴ - دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 99، 101.

⁵ - محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

⁶ - كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

و من بين المؤسسات الصناعية التي تمت خوصصتها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): المؤسسات التي تمت خوصصتها خلال الفترة1995-2003 عن طريق فتح رأس مالها في الجزائر

الوحدة%

المؤسسات المخصصة	نوعية النشاط	نسبة رأس المال المتنازل عليه	تقنية الخوصصة المستعملة
فندق الاوراسي	السياحة	20%	عن طريق البورصة
صيدال	الكيمياء و الصناعة	20%	عن طريق البورصة
الرياض.سظيف	الصناعات الغذائية	20%	عن طريق البورصة
سيدال الحجار	الحديد و الصلب	70%	فتح الرأس مال الاجتماعي لصالح شركة الهندية L .N.M_ ISPAT
المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف	مواد التنظيف	60%	فتح الرأس مال الاجتماعي لصالح شركة هانكال الألمانية

المصدر: محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009، ص 204.

في سنة 1998 قدر الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص ب 16,5% من الإنتاج الكلي، وخلال سنة 2000 إرتفع رقم الأعمال ب 27% وقدرت القيمة المضافة ب10%، وفي سنة 2002 كانت حصة القطاع الخاص أكثر من 70% من الإنتاج بمعدل نمو قدره 50%، وفي الواقع فان معظم المؤسسات العمومية لاسيما الصناعية تعاني من إختلالات عميقة على المستوى المالي و التكنولوجي والبشري و التسييري¹. إضافة إلى ذلك قامت الجزائر بوضع برنامج الإنعاش الإقتصادي 2005-2014: يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 1,500مليار دينار جزائري تضمنت مايلي²:

1. تخصيص 150 مليار دينار جزائري موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار.

¹ - حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 111،112.

² - باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 78.

2. دعم التنمية الصناعية التي ستعقب مشاريعها أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

إن للجزائر فرص كبيرة للإستفادة من القطاع الصناعي بالرغم من هذا فكل عام يلاحظ إنخفاض معدل الإنتاج الصناعي، فهي تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات أما الصناعة فقد أهملت، ولأن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال عمدت إلى البحث عن حلول من أجل النهوض بالصناعة الوطنية فقامت بوضع إستراتيجيات منها ما هو خاص بالمؤسسة و منها ما هو خاص بتشجيع الإستثمارات وغيرها.

المطلب الأول: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من الخصائص تمكنها من تطوير إقتصادها و لكن عند إستغلالها إستغلالا أمثلا ونظرا لوجود العديد من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي يجب على الجزائر مواجهتها عن طريق إستراتيجيات معينة من أجل تحقيق أداء جيد في هذا القطاع، وتتمثل خصائص القطاع الصناعي في نقاط القوة و الضعف الموضحة كمايلي:

أولاً: نقاط القوة: تشمل نقاط القوة مايلي¹:

1. توفر المواد الخام و الطاقة و اليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات.
2. الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية و نقل صناعي.
3. قدرات إنتاج هائلة.
4. إمتلاك فائض مالي ضخم.

ثانياً: نقاط الضعف: تشمل نقاط الضعف النقاط التالية²:

1. إرتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
2. تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
3. ضعف إستعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
4. قدرات إنتاج غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة و عدم كفاية و نجاعة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال.

¹ - السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد4، ديسمبر 2015، جامعة الجزائر، ص 283.

² - عرب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الإقتصادية الجزائر حقائق و آفاق"، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، ص 04.

5. مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، وهذا راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية و قواعد التنافسية في السوق.

6. الاعتماد على الصناعات الخفيفة وإهمال الصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل إقتصادي قوي.

المطلب الثاني: تحديات و أداء القطاع الصناعي في الجزائر

الفرع الأول: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة و إنحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر بوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي ما يجعلها غير قادرة على الإستفادة من المزايا المرتقبة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الإقتصادية تأثرا بدخول الإتفاقية حيز التنفيذ و التي تنص على إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية و التفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فالجزائر غير قادرة على حماية أسواقها الداخلية في ظل إنفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة، هذا نظرا للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية التي تتميز بالهشاشة و ضعف قدرتها التنافسية، فان دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية و يكون له آثار سلبية خصوصا¹:

– التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الإقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.

– زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

– زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

الفرع الثاني: أداء القطاع الصناعي

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية، الكيماوية، صناعات معدنية أخرى، وقدرت قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008 و 2010 بحوالي 5,5% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الإلكترونية و الكهربائية و الميكانيكية سوى 11% منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع، إذا القطاع الصناعي

¹ - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص ص 04، 05.

العمومي يرتكز على 3 فروع متمثلة في الصناعات الإلكترونية، الكهربائية، الميكانيكية، والكيمياء و البلاستيك و المطاط، و تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعات الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة، وما مثل ما نسبته 42% من إجمالي الإنتاج الخاص، وتعود هذه النسبة إلى النص التشريعي و القانوني الموضوع في هذا الإطار وخصوصا القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الوطنية الخاصة فحجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في إنخفاض مستمر، حيث لا يمثل سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي اقل من 1/6 مساهمة هذه الأخيرة، في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف إنخفاضا ب 4,3% سنة 2008، من هنا يمكن القول أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الإنتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة¹.

فالمحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): مجموعة المواد التي تصدرها الجزائر في قطاع المحروقات وخارجه في الجزائر الوحدة: مليار دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الحصة %	التطور %
التغذية	113	315	355	315	402	323	234	0,62	27,55
الطاقة و التشحيم	44128	55527	71427	69804	62960	60304	37724	94,54	40,76
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	0,28	2,75
نصف المواد	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	4,48	20,18
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	18	0,05	12,5
سلع استهلاكية غير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	0,03	-
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	2063	100	39,91

Source : WWW.andi.dZ, 10.05.2017, h 08.

تمثل المحروقات أساسا صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2015 بحصة 94,54% من الإجمالي العام للصادرات مع إنخفاض قدره 40,76 مقارنة مع سنة 2014، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بنسبة 5,46% فقط من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 6,2 مليار دولار أمريكي مع تسجيل إنخفاض نسبته 20,1 مقارنة مع سنة 2014، هذا معناه أن الصناعة تحتل درجة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات.

¹ - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص ص 03، 04.

المبحث الثالث: واقع الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر

لقد ظهر الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر على إثر الأزمة العالمية سنة 1986، أين إنخفضت أسعار البترول إنخفاضا حادا، و كنتيجة لهذا الإنفتاح قامت الجزائر بعقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي في ميادين مختلفة تحضيرا للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهذا الإنفتاح كانت له آثار منها ما هو سلبي و منها ما هو إيجابي خاصة على القطاع الصناعي.

المطلب الأول: الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر

تبنّت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية بغية الخروج من الأزمة التي كادت أن تعصف بها مع نهاية الثمانينات، و التي من أهمها تبنّيها لسياسة الإنفتاح الإقتصادي.

الفرع الأول: دوافع الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر

إن ما خلفته أزمة 1986 من تدهور التوازنات الكبرى للإقتصاد الوطني، إستدعت الوقوف عند حقيقتها وإعادة النظر في الكثير من السياسات التي كانت متبعة، إلا أن الأزمة تعود جذورها إلى فترة البرامج والمخططات المتبعة التي أثبتت فشلها في الواقع، و يمكن إجمال أهم مسببات ذلك فيمايلي¹:

1. ضعف نسب إستعمال القدرات المتوفرة مما أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية و الفلاحية الإشتراكية مما فاقم من عجز الإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.
2. ضعف نمط تسيير الإقتصاد الوطني الذي ظهرت علاماته في بداية الثمانينات التي تشير إلى تراجع إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات.
3. إرتفاع التكاليف و كثرة التبذير.
4. اللجوء إلى القروض ما أدى إلى إستمرارية صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية، كما أن لتداعيات الأزمة البترولية عام 1986 و إنهيار أسعار النفط و معها قيمة الدولار و التي كانت العملة الرئيسية للكثير من الإقتصاديات النفطية إنعكاسات على كثير من المؤشرات الإقتصادية الجزائرية في تلك الفترة فرضت ضرورة اللجوء إلى الإصلاح ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

¹ - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الجدول رقم (16): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1991 في الجزائر

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991
البيان						
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	0,4	-0,7	1	4,4	0,8	-1,2
رصيد ميزان المدفوعات مليار دج	-15	0,3	-10,9	-11,9	-0,76	8,44
رصيد الميزان التجاري مليار دينار	-6,5	5,6	4,6	-1,8	14,5	80,1
الدين الخارجي مليار دينار	19,49	13,23	24,4	24,78	26,69	26,25
قيمة العملة الوطنية دج/1 دأ	4,7	4,8	7,6	6,7	8,9	18,46

المصدر: فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012

مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، جامعة سطيف، ص 137.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا كيف أن أهم مؤشرات الإقتصاد الوطني و ما يربطه بعالمه الخارجي

كانت في تدهور مستمر أين سجلت معدلات نمو سلبية للناتج المحلي خلال السنوات 1987، 1988، 1991 مع معدل نمو طفيف سنة 1990 و إذا أخذنا كل سنوات الدراسة فالمجموع يقدر ب 1,9 و هو يمثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام و هي نسبة ضعيفة جدا و نفس الشيء بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات أين كان عاجزا خلال سنوات 1986، 1988، 1989، 1990 في حين انه عرف استقرارا خلال سنة 1991 و هو عائد بالأساس إلى الارتفاع المسجل في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية خلال عام 1991 حيث وصلت إلى 219 مليار دينار مقابل 101 مليار دينار سنة 1990 رغم تسجيل إرتفاع في حجم الواردات خلال نفس الفترة من حوالي 86 مليار دينار إلى حوالي 139 مليار دينار، كما عرفت قيمة العملة تدهورا خلال هذه الفترة مقارنة بالدولار فكانت أكبر قيمة انخفاض سنة 1991 أين سجلت 18,46 دينار للدولار الواحد وهو عائد بالأساس إلى بداية تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي التي أوصي بها و التي نصت على ضرورة تخفيض قيمة العملة و إعطائها قيمتها الحقيقية و هو ما إنعكس على إرتفاع أسعار بعض السلع والعجوزات المسجلة في ميزان المدفوعات و هو ما دفع إلى زيادة أحجام المديونية التي عرفت أقصى حدودها سنة 1990 أين بلغت حوالي 26,69 مليار دولار¹.

¹ - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 138.

الفرع الثاني: مظاهر الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر

لقد تجلت بوادر الإنفتاح الأولى في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و 1991 تحت إشراف صندوق النقد الدولي حيث قام بتقديم توجهات جديدة في السياسة الإقتصادية غايتها الرئيسية إدارة الأزمة¹.

و في هذا الخصوص تم إعتقاد مايلي²:

1. العمل على إبعاد الدولة عن الدائرة الإقتصادية.
 2. ترشيد الإستهلاك و تحرير الأسعار.
 3. التقيد بإقتراحات حول كيفية إستغلال الثروة النفطية و كيف يمكن للأجانب الإستفادة من ذلك والإمتيازات الممنوحة لهم خاصة في مجالات التنقيب و الإستكشاف.
- وعلى العموم يمكن تلخيص أهم الإجراءات التي أنتت بها هذه السياسات الإصلاحية كمدخل للإنفتاح الإقتصادي خلال فترة التسعينات فيمايلي:

1. يعتبر قانون النقد و القرض (10/90) الصادر في 14 أفريل 1990 و الأمر رقم 03.11 الصادر في 2003/08/26 و المتعلق بالنقد و القرض، إنطلاقة التحرير المالي في الجزائر و يظهر ذلك من خلال التحولات العميقة على مستوى هياكل و أنشطة المؤسسات البنكية في البلاد، و يمكن تلخيص أهم النقاط التي جاء بها قانون (10/90) في أنه أسهم في إستعادة البنك المركزي لدوره كسلطة أولى مسئولة عن إدارة السياسة النقدية في البلاد، و تسهيل منح القروض في ظل شروط غير تمييزية بين مؤسسات القطاع العام و الخاص³.
2. التحرير الجزئي للإقتصاد خلال صدور قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989 و الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع تخلي الدولة التدريجي عن دعمها لبعض السلع و قد أشار هذا القانون أن نظام الأسعار يخضع للعرض و الطلب⁴.
3. صدور قانون الإستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، و كان هدفه الرئيسي التحرير الإقتصادي عن طريق فتح الأسواق لرأس المال الأجنبي والوطني، أيضا خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية، أين انتقلت نظرة برنامج الإصلاح

¹ - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² - المرجع نفسه.

³ - محمد زكريا بن معزوز، كمال حمامة، قياس العلاقة بين التحرير و النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر KAOPEN، مجلة الباحث، العدد

13، 2013، جامعة باجي مختار، عنابه، ص 19.

⁴ - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الإقتصادي للخصوصية من التخلص من الإحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، ثم التخلص منها جزئيا أو كليا و تهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي إعادة التوازن للقطاعات و تخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائما في الخسائر الدائمة للقطاع العام، إضافة إلى ذلك إرساء مبدأ حرية الصناعة و التجارة والذي أتى به دستور 1996، في مادته 37 أين نص صراحة على أن حرية التجارة و الصناعة مضمونة، و تمارس في إطار القانون.

المطلب الثاني: أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية و الإنضمام المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي في الجزائر

الفرع الأول: أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على القطاع الصناعي في الجزائر

تعتبر الشراكة الأوروبية الجزائرية من بين محاولات إنضمام الجزائر إلى الإقتصاد العالمي، من خلال فتح الأسواق على بعضها البعض و توسيعها و خلق جو من التنافسية و هذا ما أثر على القطاع الصناعي في الجزائر.

أولا: مضمون إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروبية الجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997، و إمتدت إلى 17 جولة و قد عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب إختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها : ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، و مكافحة الإرهاب، و كل هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي و الأمني، أما بالنسبة للجانب الإقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول¹:

1. السعي إلى الإفتاح التدريجي للإقتصاد الوطني باعتباره إقتصاد يعتمد على المحروقات.
2. تعميم إطار التعاون الإقتصادي ليشمل مجالات إنتاجية أخرى إضافة إلى المبادلات التجارية.
3. المساعدة في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.

4. وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

وبعد مسار من المفاوضات إقتنعت الجزائر بضرورة توقيع هذا الإتفاق في 22 أفريل 2002 بفالانسيا الإسبانية، و دخل حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005².

¹ - رماش هاجر، إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية و سوق العمل في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة قسنطينة 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 155.

² - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 161.

وقد إحتوى إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على 9 أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات من بينها الإنتقال الحر للسلع الصناعية، حيث تم الإتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الإتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق و الرسوم الجمركية، و يمكن للجزائر أن تتخذ تدابير إستثنائية في شكل زيادة أو إسترجاع حقوق جمركية لفترة محدودة على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل إجتماعية خطيرة¹.

ثانيا: إيجابيات و سلبيات الشراكة الأوروجزائرية

أ: إيجابيات الشراكة الأوروجزائرية

إن للشراكة الأوروجزائرية إيجابيات عديدة منها²:

1. الإستفادة من التطور التكنولوجي و ذلك نتيجة لفك العزلة عن الإقتصاد الجزائري، فهو بذلك يضمن إنتقال التكنولوجيا إلى مؤسساتنا الجزائرية، و الإستفادة من الخبرات و بالتالي خلق حافز لرفع مستوى التنافسية بتحسين الإنتاج من حيث الجودة و السعر.
2. الإستفادة من التعاون الإقتصادي و المالي المقترح من قبل الأوروبيين في إطار إتفاقية الشراكة.
3. تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإندماج مع التطورات الدولية.
4. تحسين مستوى تسيير المؤسسات و كذلك تعزيز دور الجمعيات المهنية.
5. الإستفادة من المزايا الممنوحة مثل الإعفاء الجمركي يجعل من مؤسساتنا قادرة على إستيراد المواد الأولية و سلع التجهيز من الإتحاد الأوروبي بتكلفة أقل.
6. خلق مناخ ملائم للإستثمارات و عمليات التعاون من خلال مسار تفتح الإقتصاد الجزائري.
7. فتح أسواق جديدة أمام مؤسساتنا تسمح بإتاحة فرص للتصدير إلى دول الإتحاد الاوروبي.

ب: سلبيات الشراكة الأوروجزائرية

تتمثل سلبيات الشراكة الأوروجزائرية فيما يلي³:

¹ - رماش هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 159، 160.

² - سليمة غدير أحمد، عيسى بهدي، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الإفتتاح الإقتصادي، المجلة الجزائرية للتمية الاقتصادية، العدد3، ديسمبر2015، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ص 24.

³ - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة (أسباب الإنضمام، النتائج المرتقبة و معالجتها)، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 183.

1. إن تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي إلى 5%، قد يجعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الأجنبية في دفع النسبة على تصدير سلعها النهائية إلى الجزائر.
2. في المجال الفلاحي الذي يمثل 11% من الناتج المحلي الخام و حوالي 24% من اليد العاملة يمكن أن يتأثر بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تتضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية وإن العجز الموجود يقدر بين 1,3 و 1,5 مليار دولار، ذلك أن القطاع بالجزائر لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الأوروبي (4,5% كدعم فقط للجزائر مقابل 40% إلى 70% في أوروبا).
3. كنتيجة لإتفاق الشراكة فإن الجزائر ستضطر إلى فتح أسواقها أمام منتجات أحسن جودة و أقل تكلفة وهذا يؤدي إلى منافسة غير عادلة و ذلك رغم أن التعريفات الجمركية ستكون مرتفعة نوعا ما في بداية فسيكون لهذا الإتفاق ضغوط كبيرة على النسيج الصناعي.

ثالثا: أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على القطاع الصناعي

أ: المنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأوروبية الجزائرية

لقد تضمن الباب الثاني من الإتفاقية مسالة التنقل الحر للسلع، و ذلك بتوضيح إجراءات تنقلها وتحديد كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر¹: بالنسبة للسلع المصنعة، بالنسبة لصادرات المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي فيتم إعفائها من الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى و يستثنى من هذا قائمة السلع التي يعدها الإتحاد الأوروبي حساسة، و تحظى بمعاملة خاصة من بينها السلع النسيجية والملابس، في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة من الإتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية يتم تحريرها من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى بشكل تدريجي خلال فترة إنتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، و هذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول إلى منطقة التبادل الحر و هي 3 قوائم:

القائمة الأولى: تتكون أساسا من المواد الأولية و سلع التجهيز غير المنتجة محليا و التي يتم تحريرها بالكامل ابتداء من سبتمبر 2005 و يبلغ عددها 2075.

القائمة الثانية: تحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز و المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وكذلك قطع الغيار غير المنتجة محليا، حيث يتم إلغاء الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين خلال فترة تقدر ب 6 سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بمعدل يتراوح ما بين 10% و 20% لكل سنة

و تضم هذه القائمة 1100 منتج صناعي، موزعة كمايلي: 52% منتجات التشغيل، 912 منتج تجهيز و 136

¹ - سليمة غدير احمد، عيسى بهدي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

منتج نهائي موجه للإستهلاك.

القائمة الثالثة: و هي القائمة التي تضم المنتجات الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا، حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الإنتقالية المقدر ب12 سنة، و تبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و بمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 10% و تضم القائمة 1964 منتجا موزعة كمايلي: 262 منتج تشغيل 292 منتج تجهيز، 1410 منتج نهائي موجه للإستهلاك.

ب: أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على القطاع الصناعي

يعتمد الإقتصاد الجزائري على الإستيراد و من الواضح أنه لا يملك سياسة فعالة لترقية الصادرات خارج المحروقات، هذا ما سيؤثر على المستوى التنافسي للصناعة المحلية¹. إن إقامة منطقة للتبادل الحر سيرفع من إمكانيات الدخول للسلع الأجنبية إلى السوق المحلي فأثار هذه المنطقة على النسيج الصناعي ستختلف حسب القطاعات و درجة إنفتاحها و مستوى كفاءتها في الأداء، فالنظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية و المحلية، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق تمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، حيث عرف نمو الإنتاج الصناعي تراجعاً قدر بحوالي 2,3% في 2000 و الجدول التالي يوضح تطور القطاع الصناعي حسب فروع النشاط².

¹ - رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة على الإقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية، ملتقى دولي حول آثار وإنعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يومي 14،13 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس سطيف ص 12.

² - دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الجدول رقم (17): تطور القطاع الصناعي حسب النشاط ما بين 1999-2000 في الجزائر الوحدة %

الفرع	تطور الإنتاج 2000-1999	معدل استعمال الإمكانيات
صناعة الحديد/التعدين	5,1	30
الصناعة الميكانيكية/المعدنية	-1,1	37
الصناعة الإلكترونية الكهربائية	3,4	47
مواد البناء/الزجاج	5,1	64
الخشب/الورق/سلع أخرى	-0,6	24
الزراعات الغذائية	-9,4	65
النسيج و الجلود	-13,5	31
الكيمياء- الصيدلة- الأسمدة	6,4	44
المجموع	2,3	44

المصدر: دريال عبد القادر، زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأوروبية متوسطة على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، 2002، ص 27.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نمو الصناعة الوطنية تبقى ضعيفة الإنتاجية و من بين الأسباب تقادم الأجهزة الإنتاجية (العتاد الإنتاجي) في بعض القطاعات ثم العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الأخرى ثم إن ضعف مستوى الأجور لا يحفز المردودية، و ذلك واضح من خلال الأرقام السالبة المدونة بالجدول¹. إذا إتفاق الشراكة سيؤثر على نشاط الصناعات الصغيرة و المتوسطة في قطاعات النسيج و الجلود والخشب و الصناعات الغذائية، و بالتالي لن تكون قادرة على المنافسة الأجنبية حيث ستفقد حصصها في السوق المحلي و سبب ضعف تنافسيتها لن تتمكن من كسب حصص في السوق الخارجية².

الفرع الثاني: أثر احتمال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

يعتبر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة خطوة متقدمة من أجل السير في تحرير اقتصادها ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم، و إنضمامها له عدة آثار خاصة على المجال الصناعي.

أولاً: إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد بدأت الجزائر مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة منذ 1986 عند تقديم مذكرة الإنضمام، و في الإجتماع المنعقد يومي 22-23 أبريل 1988 بجنيف تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مدى تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة فالإتفاقيات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة، و قد تميزت هذه الجولة بالمناقشة و الإجابة عن 500 سؤال طرحته البلدان العضوة

¹ - دريال عبد القادر، زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² - بن يعقوب الطاهر، آثار و إنعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، 13، 14، نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 15.

حول مختلف أشكال السياسة التجارية و السياسات المطبقة في ميادين الطاقة و المنتجات الإقتصادية وكذا قطاع الخدمات المالية¹.

كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الإستيراد، العوائق التقنية للتجارة، و وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و الخصخصة و الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة².

ثانيا: أهداف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من بين أهداف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مايلي³:

1. **تحفيز و تشجيع الإستثمارات:** إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد فتح لها المجال

و منح لها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال إستفادتها من الإتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التجارة و التي تقدم إستثمارات هامة للجزائر.

2. **إنعاش الإقتصاد الوطني:** من خلال إرتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفات

الجمركية عند حد أدنى و حد أقصى، و الإمتناع عن إستعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني.

3. **التأكيد على إرادة الجزائر في الإنفتاح على التجارة العالمية:** و هو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة

تسهل تحقيق الركائز الأساسية التجارية الخارجية و المتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقيتها خارج قطاع المحروقات و الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، و التحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية و بالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية.

ثالثا: إيجابيات و سلبيات إحتمال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

أ: الآثار الإيجابية

من بين الآثار الإيجابية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية نذكر⁴:

¹ - خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة تلمسان، ص 86.

² - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ - بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 1، 2013، جامعة بلبيدة، ص 161.

⁴ - سليمة غدير أحمد، عيسى بهدي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

1. تشجيع القطاع الصناعي المتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإنتاج بنوعية جيدة بسبب التحرير التجاري.
2. خلق مجالات إنتاج جديدة مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل و هو أحد الأهداف المنتظرة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
3. فتح فرص التصدير و تسهيلها أمام هذا النوع من المؤسسات بسبب تقليص الحواجز في الأسواق العالمية أمام الدول الأعضاء.
4. إستفادة مؤسساتنا من المزايا التي تكتسبها الدول النامية مثل حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية على المدى القصير بترك فترة لإعادة التطوير و التأهيل و الإستعداد للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجات ذات تنافسية عالية.
5. تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الجزائرية، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية و الإستفادة من التطور التكنولوجي الناجم عن المنافسة مع المؤسسات الأجنبية ذات الجودة العالية.

ب: الآثار السلبية

بالإضافة إلى الإيجابيات فان هناك مجموعة من السلبيات التي يمكن أن تمس القطاع الصناعي الجزائري بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و هي¹:

1. ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الإقتصاد الوطني بصفة عامة و النسيج الصناعي بصفة خاصة بإستعمال التعريفات الجمركية كما هو الحال الآن لأن هذا النوع التقليدي لحماية الإقتصاد الوطني أصبح غير فعال لأنها ستلتزم بسقف للتعريفات الجمركية لا يمكنها تجاوزه من جهة فإن النسيج الصناعي الجزائري يتميز بالضعف و عدم القدرة على المنافسة، حيث ان نسبة الصادرات من الصناعة الجزائرية خارج قطاع المحروقات لا تتعدى 2% من مجموعها، و يرجع ذلك لعدة أسباب منها، إرتفاع تكاليف الإنتاج، ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق و تأخر التكنولوجيا المستعملة لهذا فإن الشرط الأساسي أمام الوفد الجزائري المفاوض بهدف الإنضمام إلى المنظمة هو حماية الإقتصاد الوطني و النسيج الصناعي بصفة خاصة.
2. إن الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة و ليس بمقدورها منافسة نظيراتها الأجنبية الأعلى جودة و الأقل تكلفة، و عليه فإن إنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام 144 دولة الأعضاء في المنظمة، و هذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، و هو ما

¹ - ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 157.

يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتج الأجنبي على المنتج المحلي من قبل المستهلك.

3. هناك عدة صعوبات و عراقيل تعيق الصناعة الجزائرية و أهمها ما يتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدمة وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى تدني مستويات الجودة بسبب نقص الاهتمام بالبحوث و التطوير هذا ما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية من جهة أخرى فإن القدرة التنافسية القائمة على التقدم التكنولوجي تتفوق على المزايا النسبية القائمة على توفر و رخص المواد الأولية و الأيدي العاملة التي تتميز بها الجزائر، و هو ما سيزيد من تعقيد أمور الصناعة الجزائرية.

المطلب الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

تهدف الجزائر في الوقت الحالي الو وضع إستراتيجية واضحة في سبيل تطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر ركيزة أساسية لبناء قاعدة إقتصادية و تتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر في العناصر التالية¹:

1. **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:** وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية و الإدارية و تدريب الموارد البشرية.
- إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.
- ضمان الإنتشار المكاني للأنشطة الصناعية.

2. **إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:** لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي

يعرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة و القدرات التنافسية الكبيرة للدول الناشئة، و ظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية و تدني المنتجات المحلية، وذلك بإستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة و الإنتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج و مصدر محولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية و توجيه الإستثمارات الصناعية و تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية و المتخصصة.

¹ - سعيد بريكة، نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 285 - 289.

7. **التركيز على صناعات معينة للتصدير:** لا بد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة و التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

8. **تأهيل الموارد البشرية و تنمية المهارات:** إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الإقتصادي لذا لا بد من عدم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني و التقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات و تعاون القطاع الجامعي و الخاص.

9. **التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة:** الصناعة من أكثر القطاعات تقبلا لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة بإستعمالات متنوعة، ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع بدءا من مكننة العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين والتطور الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على إنعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر، إضافة إلى ذلك ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة فالإستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي و تدريبي بالنسبة للإستثمار الوطني وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الإستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية¹.

وذلك عن طريق الإستمرار في تحديد الإستثمار عن طريق الإلغاء المرحلي للقيود المتبقية على الإستثمار الخاص في الأنشطة و القطاعات الرئيسية و الإستمرار في تبسيط الإجراءات وتوحيد القوانين².

¹ - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² - كمال عابشي، دور نظرية الأوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، أبحاث إقتصادية إدارية العدد 6، ديسمبر 2009، جامعة باتنة، ص 234.

خلاصة الفصل:

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الإقتصاد الجزائري من إصلاحات إقتصادية و التحول في فلسفة إدارة الإقتصاد إلى سياسة إقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الإقتصادية إلا أن المعالم الهيكلية الكبرى للإقتصاد الجزائري لم تتغير حيث يعتبر القطاع النفطي هو المحرك الأساسي للإقتصاد ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق عملية التنويع الإقتصادي الذي يضمن تنويع مصادر الدخل خاصة في القطاع الصناعي الذي يعتبر أساس للتنمية الإقتصادية، إلا أن الإقتصاد الجزائري مازال مرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تشهده الجزائر حاليا، ولأن الجزائر تأثرت كثيرا في مجالها الصناعي في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ونظرا للأثر المحتمل كذلك على هذا القطاع عند الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الجزائر تحاول وضع إستراتيجيات من أجل تطوير القطاع الصناعي وزيادة إنتاجه من أجل مواجهة مختلف التحديات في عصر العولمة.

خاتمة علمة

خاتمة عامة:

لقد قامت الجزائر بتبني سياسات صناعية مختلفة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، من خلال إتباع مجموعة من الخطط التنموية تتضمن الإعتماد على إقامة قاعدة صناعية عن طريق تأهيل المؤسسات الاقتصادية الصناعية وتحسين تنافسيتها ورفع جودة منتجاتها، ولكن الجزائر لم تتجح في تحقيق كل ذلك فلجأت إلى طلب المساعدة من المؤسسات النقدية الدولية، و في هذا الإطار قامت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى مساعدة المؤسسات الاقتصادية على القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية من خلال رفع حماية الدولة على المؤسسات العمومية و خصوصتها ورفع الأسعار، وبالرغم من كل المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية إلا ان الإنتاج الصناعي استمر في التراجع و أغلقت العديد من المؤسسات الصناعية أبوابها نتيجة المنافسة الأجنبية الشديدة ووصلت معدلات الإنتاج الصناعي إلى أرقام سالبة ما يؤكد ان هذه المؤسسات لم تستطع التكيف مع البرامج المتبعة إبتداء منذ سنوات التسعينات، فهي لم تكن كافية من أجل تطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر محور التنمية الاقتصادية لهذا من الضروري أن تقوم الجزائر بالتفكير في وضع خطط وبرامج جديدة تخص القطاع الصناعي تجعله قادرا على تحقيق أكبر عائد ممكن خاصة في ظل الشراكة الأوروجزائرية التي وقعت سنة 2002 وقد إحتوت على مجموعة من مجالات التعاون بين الطرفين من خلال تفكيك الحواجز الجمركية المفروضة على السلع الصناعية بشكل تدريجي و كنتيجة لهذا تأثر القطاع الصناعي الجزائري بصفة كبيرة لعدم قدرته على منافسة المنتجات الأوروبية، فالجزائر معظم صادراتها محروقات في حين أن الإتحاد الأوروبي يمتلك تشكيلة متنوعة من الصادرات، أما عن تفكير الجزائر في الإنضمام، ولحد الآن لم تنضم الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي لعدم قدرتها على تحرير السوق أمام جميع الدول، وهي ليست لديها منتجات يمكن تصديرها إلى السوق الأجنبية وبالتالي فانضمامها هو خسارة كبيرة جدا يمكن ان تمثل صدمة تهز الإقتصاد الجزائري و تؤثر على إستقراره، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر الإفتتاح الإقتصادي في الجزائر نتيجة للأزمة العالمية سنة 1986.
- أن الشراكة الأوروجزائرية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الإتحاد الأوروبي نظرا لتفوقه في شتى المجالات، لتصديره السلع والخدمات ذات قيمة مضافة عالية أما الجزائر فتصدر البترول.
- إن إحتمال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤثر سلبا بالدرجة الأولى على النسيج الصناعي.

- إن السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر وحجم الموارد الموجهة إلى القطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري لم تكن كافية لتسمح بنشوء صناعة قوية.
 - ضعف أداء القطاع الصناعي الجزائري نظرا لقلّة الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع، فمعظم الإستثمارات موجهة للقطاع الصناعي.
 - تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر مقابل ضعفها في القطاع الصناعي.
 - إن الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر تؤهلها لتصبح دولة صناعية من خلال تثمين وإدراك قيمة هذه الموارد.
 - لقد كان للشراكة الأوروبية الجزائرية اثر سلبي على القطاع الصناعي نظرا لضعف تنافسية المنتجات الصناعية.
 - بإعتبار الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة فالإنضمام المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة يؤثر بصورة كبيرة على المؤسسات الصناعية.
- إنطلاقا من النتائج سابقة الذكر يمكن أن نقدم **الاقتراحات والتوصيات التالية:**
- تنمية وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، والتركيز على الاستثمار في القطاع الصناعي ذو قيمة مضافة عالية.
 - التركيز على العنصر البشري تأهيله من أجل تحسين القدرات والخبرات وتوظيفها في تطوير تحسين تنافسية المنتجات الصناعية.
 - الإستفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا في مجال تنمية الصادرات الصناعية.
 - ضرورة التفكير في إنشاء العديد من المجمعات الاقتصادية التي تعتبر عامل أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني وبناء قاعدة صناعية قوية.
 - الإستمرار في تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتطوير النسيج الصناعي الوطني.
 - إبتكار أساليب إنتاجية جديدة من أجل تحسين جودة المنتجات الصناعية وإمكانية تصديرها إلى الأسواق الخارجية في ظل الإنفتاح الإقتصادي.
 - ضرورة إنشاء تكتل فعال للدول العربية من أجل القدرة على مواجهة تحديات الإنفتاح على العالم الخارجي.

آفاق الدراسة:

باعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تمتلك ثروة نفطية كبيرة و موقع جغرافي متميز يؤهلها لترتقي بإقتصادها في ظل التطورات التي يشهدها الإقتصاد العالمي اليوم و لتدعيم دراستنا و توسيع مجالها نقتراح المحاور البحثية التالية:

- دور القطاع الصناعي في الجزائر في دعم النمو الإقتصادي.
- أهمية تنافسية القطاع الصناعي في إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. أحمد سعيد با مخرمة، إقتصاديات الصناعة، دار الزهراء للنشر و التوزيع السعودية، الطبعة الثانية، 2001.
2. أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الإقتصادية، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
3. أحمد محمد غنيم، إنشاء المشروعات الصناعية، دار الإدارة للبحوث و التدريب والاستشارات 2008.
4. إسماعيل معراف، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2014.
5. خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
6. سيد سالم عرفة، التسويق الصناعي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2013.
7. عادل حسن، مشاكل الإنتاج الصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
8. عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2007.
9. فليح حسن خلف، إقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2007.
10. فوزي حسن حسين، الصين و اليابان و مقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.
11. محمد شاهين، التجربة الصينية بإيجاز، دار أخبار اليوم، مصر، الطبعة الأولى، 2016.
12. محمد صالح تركي القرشي، علم إقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010.

13. محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع في إطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.
14. محمد علي المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الإقتصادية و أثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
15. محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية تطبيقية)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987.
16. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الإقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2010.
17. محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الأسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
18. محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2009.
19. مدحت القرشي، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية 2005.
20. مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
21. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
22. ميشيل تودار (تعريب و مراجعة محمود حسن حسيني و محمود حامد محمود عبد الرزاق)، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
23. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة) أسباب الإنضمام، النتائج المرتقبة و معالجتها)، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
24. نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجلد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2015.
25. هجير عدنان زكي أمين، الإقتصاد الدولي (النظرية و التطبيقات)، دار إثراء للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

26. هوشيار معروف، التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة و النشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

ثانيا المجلات والملتقيات:

1. بريش عبد القادر و طرشي محمد، الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، الملتقى الدولي الثاني: التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية- أزمة الرهن العقاري، يومي 5-6 ماي ، 2009، جامعة الشلف.

2. بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، أثار الأزمة على الإقتصاديات الناشئة (BRiCs) وأهم الدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على إقتصاديات شمال إفريقيا، يومي 19-20 جوان، 2013، جامعة تبسة.

3. بن يعقوب الطاهر، أثار و إنعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، 14،13 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس، سطيف.

4. بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الاورو متوسطة و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث الإقتصادي العدد 1، 2013، جامعة لبليدة.

5. نقيه محمد المهدي حسان، من أسرار نجاح التجربة اليابانية، مجلة الاكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 5، 2010.

6. جاري فاتح، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسات إقتصادية وسياسية، العدد 21، جانفي 2013.

7. حسين بورعدة و الطيب قصاص، الخصوصية مفتاح الدخول إلى إقتصاد السوق في الجزائر ملتقى دولي: إقتصاديات الخصوصية و الدور الجديد للدولة، من 3 إلى 7 اكتوبر 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

8. خالد عبد الواحد النحات، أثر تطبيق برنامج الخصوصية على أداء الشركات، مجلة البحوث العلمية المالية و الإقتصادية، جامعة بنغازي، المجلد 1، 2014.

9. خالدي خديجة، أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2، جامعة تلمسان.

10. خالفي على، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) " نموذج الدول النامية للإقليمية المتفتحة"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس.
11. دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأوروبية متوسطة على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، 2002
12. رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة على الإقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، ملتقى دولي حول آثار و انعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يومي 14، 13 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس سطيف.
13. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2015، جامعة الجزائر.
14. سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38.
15. سليمة غدير أحمد، عيسى بهدي، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 3، ديسمبر 2015 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
16. شهاب حمد شيحان، إشكالية الخصخصة و انعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، العدد 2، 2008.
17. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، العدد 11، 2011.
18. عبد الغني حريري، الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، الملتقى العالمي الدولي: دور التحرير المالي في الأزمات و التغير المصرفي، الشلف، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة حسية بن بوعلي.
19. عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الإقتصادية "الجزائر حقائق و آفاق"، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم.

20. علي كساب، محمد راتول، التكامل الإقتصادي العربي و التنمية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.
21. عماري عمار، الإصلاحات الإقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد1، 2002.
22. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
23. كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، أبحاث إقتصادية إدارية العدد6، ديسمبر 2009، جامعة باتنة.
24. مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد10، نوفمبر 2006.
25. محمد زكريا بن معزوز، كمال حمانة، قياس العلاقة بين التحرير و النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر KAOPEN، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، جامعة باجي مختار، عنابه.
26. منى يونس حسين، إتجاه الإنتقال إلى إقتصاد السوق في العراق بين الإنفتاح و التحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 26، 2011.
27. يدو محمد، بضياف صالح و آخرون، الصناعة في الجزائر بين الواقع و الأمل و أثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة1999-2014، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد2، سبتمبر2014.

ثالثا: التقارير

1. تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

رابعا: المذكرات

1. أحلام بلقاسم كحلولي، تأثير الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية العمومية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
3. باريك مراد، التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013.
4. بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية)، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2010.
5. بن علال بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 .
6. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.
7. دالي سعيدة، أثر السياسة النقدية على رؤوس الأموال في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
8. دحماني نور الهدى، سوق الأوراق المالية و دوره في النمو الإقتصادي، مذكرة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
9. رحيمي عيسى، إختيار نظام الصرف في الدول الناشئة، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 .
10. رماش هاجر، إتفاق الشراكة الأوروبيةجزائرية و سوق العمل في الجزائر، مذكرة دكتوراه، قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
11. ريغي هشام، التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مذكرة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2014.
12. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010 .

13. طيبة عبد العزيز، أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو الإقتصادي المستديم، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
14. عبد القادر رقرق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.
15. عبد الكريم بن إعراب، مصادر تمويل الصناعة الجزائرية من 1967-1989، مذكرة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 1993.
16. عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، مذكرة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
17. فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
18. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
19. فيلاي إبتسام، أثر الخصخصة على العمالة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
20. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.
21. مختار بن هنية، إستراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية، مذكرة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2007.
22. مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
23. مصطفى زروني،، الإستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1994.

24. موسى سداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007.

25. نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني (1962-2012) مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.

خامسا: ملتقيات باللغة الأجنبية

1. Michel Fouquin iddri, **Seminaire de l'iddri: paysénergent et aide pullique au développement, qu'est ce un pays Énergemt ?**, 10 Avril 2007,p04.
2. Robert A. packanham : **the politics of economic liberalization: Argentina and brazil in comparative**, working paper, 206, April 1994, p08.

سادسا: مواقع الانترنت

1. WWW.andi.dZ, 10.05.2017, h 08.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على السياسات الصناعية التي إنتهجتها الجزائر في سبيل تطوير القطاع الصناعي في ظل الإنفتاح الإقتصادي وتحدياته المختلفة، ومن خلال ذلك تم طرح الإشكالية التالية: لماذا لم تتمكن الجزائر من تطوير القطاع الصناعي بالرغم من السياسات الصناعية المتبعة من طرف السلطات العمومية منذ سنة 1990؟ وكيف يمكن تطوير القطاع الصناعي الجزائري في ظل الإنفتاح الإقتصادي؟، ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية إستعملنا المنهج الوصفي التحليلي، وقد قسمت الدراسة الى 3 فصول كان الاول بعنوان الإطار النظري للقطاع الصناعي والثاني فكان تحت عنوان التطور الصناعي والنشوء الإقتصادي والفصل الثالث كان عنوانه واقع آفاق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، ونظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية فمن الضروري توجيه كل الموارد المالية والبشرية المتاحة من أجل زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن القطاع الصناعي في الجزائر مازال لايساهم إلا بنسبة ضئيلة جدا في الناتج الداخلي الخام بالرغم من الجهودات التي تقوم بها الدولة، نظرا لضعف تنافسية المؤسسات الصناعية.

الكلمات المفتاحية:

قطاع صناعي - إنفتاح إقتصادي - تنمية إقتصادية - إستثمار أجنبي مباشر .

Abstract:

This study aims at identifying the industrial policies adopted by Algeria in order to develop the industrial sector in light of the economic openness and its various challenges. The following problem was raised: Why Algeria could not develop the industrial sector despite the industrial policies developed by the authorities since 1990? How can the Algerian industrial sector be developed in light of economic openness? In order to answer this problem, we used the analytical descriptive approach. The study was divided into three chapters: the theoretical framework of the industrial sector in Algeria, and the role played by this sector in achieving economic development, it is necessary to direct all available financial and human resources to increase contribution of the industrial sector in Algeria still contributes only a very small percentage of the gross domestic product despite the efforts of the state, due to weak competitiveness of industrial enterprises.

Keywords:

Industrial sector, economic openness, economic development, foreign direct investment.